

ابن حزم

مراتب الإجماع

في العبادات والمعاملات والمعتقدات

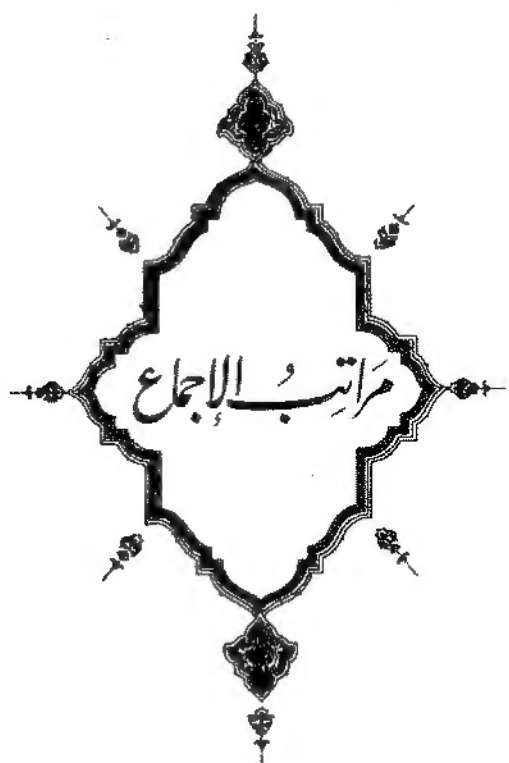
و

نقد مراتب الإجماع

لابن تيمية



منشورات دار الافاق الجديدة بيروت



ابن حزم

مراتب الإجماع

في العبادات والمعاملات والمعتقدات

وعلية بتفليقات تعلم محمد زاده الكوئي، عدو اهل السنة والجماعة
رئيس الهيئة المتعصبة المظلمة في العصر الحديث فكنه من مد
حذر ٧ لك غلك عقارته كتيبه محمد راونا صفا

في

نقد مراتب الإجماع

لابن تيمية

تحقيق

لجنة إحياء التراث العربي

في دار الآفاق الجديدة

منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الثالثة

١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م



توجمة الحفاظ ابن حزم

عن تذكرة الحفاظ للذهبي ، وشذرات الذهب
في أخبار من ذهب لابن العماد

هو الفقيه المجتهد ، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن خلف بن معدان بن سفيان بن يزيد مولى يزيد بن أبي سفيان بن حرب ابن أمية ، الفارسي الأصل ، الأموي اليزيدي القرطبي الظاهري صاحب التصانيف ، كان جدهم خلف أول من دخل إلى الاندلس . وكان أبوه وزيراً جليلاً محتشماً كبير الشأن .

ولد أبو محمد بقرطبة سنة أربع وثمانين وثلاثمائة .

وسمع من أبي عمر أحمد بن الحسين ويحيى بن مسعود بن وجه الجنة ، ويوسف ابن عبد الله القاضي ، وعبد الله بن ربيع التميمي ، وأبي عمر الطائفي وخلقٍ سوام .

روى عنه أبو عبد الله الحميدي فأكثر ، وابنه أبو رافع الفضل ، وطائفة .
وآخر من روى عنه بالإجازة أبو الحسن شريح بن محمد .
وأول سماعه في سنة أربع ومائة .

وكان إليه المنتهى في الذكاء والحفظ ، وسعة الدائرة في العلوم .

وكان شافعيًا ، ثم انتقل الى القول بالظاهر ، ونفى القول بالقياس ، وتمسك بالعموم والبراءة الأصلية . وكان صاحب فنون ، فيه دين وتورع وتزهد وتحرر للصدق . قال مروان بن حبان : كان ابن حزم حامل فنون من حديث وفقه وجدل ونسب وما يتعلق بأذيال الأدب مع المشاركة في أنواع التعاليم القديمة ، من المنطق والفلسفة . وله كتب كثيرة ، لم يخل فيها من غلط لجرأته في التسوّر على الفنون ، لا سيما المنطق فإنهم زعموا أنه زل هنالك ، وضلّ في سلوك المسالك .

وكان لأبي محمد كتب عظيمة ، لا سيما كتب الحديث والفقه . وقد صنف كتاباً كبيراً في فقه الحديث سماه الإيصال الى فهم كتاب الحصال الجامعة لجل شرائع الإسلام والحلال والحرام ، والسنة والإجماع . أورد فيه أقوال الصحابة فمن بعدهم والحجة لكل قول . وكتاب المهمل في الفقه على مذهبه واجتهاده مجلد ، وشرحه هو (المهمل) في ثمان مجلدات . والاحكام والفصل ، كتاب اظهر تبديل اليهود والنصارى للكتابين التوراة والانجيل ، والتقريب لحد المنطق والمدخل اليه . قال أبو حامد الغزالي : وجدت في أسماء الله تعالى كتاباً ألفه أبو محمد بن حزم يدل على عظم حفظه وسيلان ذهنه . وله كتاب الصادر وشرح أحاديث الموطأ والجامع في صحيح الحديث والتلخيص والتخليص في المسائل النظرية وكتاب مراتب الإجماع^(١) وكشف الالتباس لما بين الظاهرية وأصحاب القياس والسيرة النبوية .

وأخذ المنطق عن محمد بن الحسن المذحجي وأمعن فيه ، فبقى فيه قسط من نخلة الحكماء .

(١) عند الذهبي وابن بسلام « منتقى الإجماع »

قال صاعد بن أحمد : كان ابن حزم أجمع أهل الأندلس قاطبة لعلوم الإسلام ، وأوسعهم معرفة ، مع توسعه في علم اللسان ، ووفور حفظه من البلاغة والشعر ، ومعرفته بالسنن والآثار . أخبرني ولده الفضل ، أنه اجتمع عنده بخط أبيه أبي محمد من تواليفه أربعمئة مجلد . قال الحميدي : كان أبو محمد حافظاً للحديث وفقهه ، مستنبطاً للأحكام من الكتاب والسنة ، متقناً في علوم جمة ، عاملاً بعلمه ، ما رأينا مثله فيما اجتمع له من الذكاء ، وسرعة الحفظ ، وكرم النفس ، والتدين ، وما رأيت من يقول الشعر على البديهة أسرع منه .

قال القاضي أبو بكر بن العربي وقد حط في كتاب العواصم والقواصم من الظاهرية : هي أمة سخيفة ، تسوّرت على مرتبة ليست لها ، وتكلمت بكلام لم تفهمه ، تلقفوه من إخوانهم الخوارج ، حيث تقول لا حكم إلا لله . وكان أول بدعة لقيت في رحلي القول بالباطن ، فلما عدت وجدت القول بالظاهر قد ملأ به المغرب سخييف كان من بادية اشبيلية نشأ وتعلق بمذهب الشافعي ، ثم انتسب إلى داود ، ثم خلع الكل واستقل بنفسه ، وزعم أنه إمام الأمة ، ينسب إلى دين الله ما ليس فيه ، ويقول عن العلماء ما لم يقولوا .

قال أبو محمد عبد الله بن محمد المغربي : أخبرني ابن حزم ، أن سبب تعلمه الفقه أنه شهد جنازة فدخل المسجد فجلس ولم يركع ، فقال له رجل قم فصل تحية المسجد - وكان ابن ست وعشرين سنة - قال : فقمت وركعت . فلما رجعنا من الجنازة جئت المسجد فبادرت بالتحية . فقال لي إجلس ليس ذا وقت صلاة - يعني بعد العصر - فانصرفت حزينا ، فقرأت الموطأ وغيره على المشايخ ثلاثة أعوام ، وبدأت بالمناظرة .

قال الذهبي : ابن حزم رجل من العلماء الكبار ، فيه أدوات الاجتهاد كاملة ، تقع له المسائل المحررة ، والمسائل الواهية ، كما يقع لغيره ، وكل أحد

يؤخذ من قوله وينترك إلا رسول الله ﷺ . وقد امتحن هذا الرجل وشدد عليه
وشرّد عن وطنه وجرت عليه أمور لطول لسانه ، واستخفافه بالكبار ،
ووقوعه ^(١) في أئمة الاجتهاد .

قال أبو الخطاب بن دحية : كان ابن حزم قد برص من أكل اللبائن ،
وأصابه زمانة ^(٢) وعاش اثنتين وسبعين سنة ، إلا أشهراً .

قال أبو بكر بن طرخان : قال ابن الغزال : توفي ابن حزم بقرينته ، وهي
على خليج البحر الأعظم ، في جمادى الأولى سنة سبع وخسين وأربعمائة .
وقال غيره مات ليومين بقيا من شعبان سنة ست وخسين وأربعمائة . أرخه
في سنة ست غير واحد .

(١) الوقوع : السب والاختياب .

(٢) زمانة : عامة .

ترجمة الحافظ ابن تيمية

عن تذكرة الحفاظ للذهبي ، وشذرات
الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد

الشيخ الإمام العلامة ، الحافظ الناقد ، المفسر المجتهد البارع ، علم الزهاد ،
نادرة العصر ، تقي الدين أبو العباس أحمد بن المقفي شهاب الدين عبد الحلیم
ابن الإمام المجتهد مجد الدين عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الحراني .

ولد في ربيع الأول سنة إحدى وستين وستمائة بجران ، وقدم به والده
وبأخويه عند استيلاء التتار على البلاد إلى دمشق سنة سبع وستين .

سمع من ابن عبد الدائم ، وابن أبي اليسر ، والكمال بن عبد ، وابن الصيرفي ،
وابن أبي الخير ، والمجد بن عساكر ، والشمس بن أبي عمر ، وغيرهم .

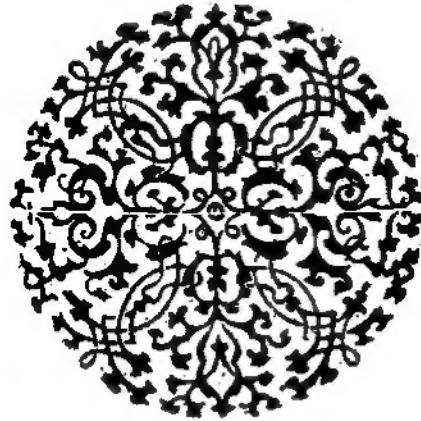
وعني بالحديث ونسخ الأجزاء ، ودار على الشيوخ ، وخرج وانتقى ،
وبرع في الرجال وعلل الحديث وفقهه ، وفي علوم الإسلام وعلم الكلام
وغير ذلك .

وكان من بحور العلم والأذكياء المعدودين ، والزهاد الأفراد والشجعان ،
الكبار ، والكرماء الأجواد . حدث بدمشق ومصر والثغر .

وقد امتحن وأوذى مرات ، وحبس بقلعة مصر والقاهرة والإسكندرية

وبقلعة دمشق مرتين ، وبها توفي في العشرين من ذي القعدة سنة ثمان وعشرين
وسبعمائة في قاعة معتقلا ، ودفن إلى جنب أخيه الإمام شرف الدين عبدا لله
بمقابر الصوفية ، رحمها الله تعالى .

رؤيت له منامات حسنة ، ورثي بعدة قصائد . وقد انفرد بفتاوى نبيل
من عرضه لأجلها ، وهي مغمورة في بحر علمه ، فالحمد لله تعالى يساعده ويرضى
عنه ، وكل واحد يؤخذ من قوله ويترك ، إلا رسول الله ﷺ .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت

قال الفقيه الأجل الإمام أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم رحمه الله عليه :

الحمد لله الذي لا معقّب لحكمه ، ولا رادّ لقضائه ، الذي لا يسأل عما يفعل وهم يسألون . وصلى الله على محمد عبده ورسوله ، وخاتم أنبيائه وخيرته من نوع الإنسان وسلم . بعثه إلى جميع الجن والإنس ، من مبعثه إلى انقضاء هذا العالم وقيام الساعة . نسخ بملته الملل ، ولا ناسخ لملته . ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم .

أما بعد : فإن الإجماع قاعدة من قواعد الملة الحنيفة ، يرجع إليه (١)

(١) الجملة الفعلية خبر ثان على تقدير تذكير الضمير كما هنا ولو أنث الضمير والضمائر بعده لكانت الجملة الفعلية صفة للخبر وكان هذا أقعد في المعنى . وكلام المصنف هنا يتنافى ما ذكره نفسه في الأحكام حيث قال (٤ - ١٤١) « إنما علينا طلب أحكام القرآن والسنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ ليس الدين في سواهما أصلاً ولا معنى لطلبنا هل أجمع على ذلك الحكم أو اختلف فيه » .

ويفزع نحوه ويكفر^(١) من خالفه إذا قامت عليه الحجة بأنه إجماع . وإنا أملنا بعمون الله عز وجل أن نجمع المسائل التي صح فيها الإجماع ، ونفرد بها من المسائل التي وقع فيها الخلاف بين العلماء ، فإن الشيء إذا ضم إلى شكله ، وقرن بنظيره ، سهل حفظه ، وأمكن طلبه ، وقرب متناوله ، ووضح خطأ من خالف الحق به ، ولم يتعن^(٢) المختصمون في البحث عن مكانه عند تنازعهم فيه ، ورجونا بذلك جزيل الأجر من الله عز وجل ، فإن المنفعة يجمع هذه المسائل جليلة جداً .

ووجدنا الإجماع يقتسم طرفي الأقوال في الأغلب والأكثر من المسائل وبين هذين الطرفين وسائط ، فيها كثير التنازع ، وفي بحرهما سباح المخالفون فأحد الطرفين هو ما اتفق جميع العلماء على وجوبه ، أو على تحريمه ، أو على أنه مباح لا حرام ولا واجب ، فسمينا هذا القسم : الإجماع اللازم .

والطرف الثاني : هو ما اتفق جميع العلماء على أن من فعله أو اجتنبه فقد أدى ما عليه من فعل أو اجتناب ، أو لم يأثم ، فسمينا هذا القسم « الإجماع الجازي » ، عبارة اشتققناها لكل صنف من صفته الخاصة به ، ليقرب بها التفاهم بين المعلم والمتعلم والمناظرين على سبيل طلب الحقيقة إن شاء الله ، وما توفيقنا إلا بالله .

وبين هذين الطرفين أشياء ، قال بعض العلماء : هي حرام ، وقال آخرون منهم : ليست حراماً ، لكنها حلال . وقال قوم منهم هي واجبة ، وقال

(١) لكن إنكار من أنكر الحكم المجمع عليه إجماعاً يقينياً ليس هو باعتبار أنه أنكر الإجماع ، بل باعتبار أنه أنكر ما ثبت من الدين بالضرورة . وحجة الإجماع موضع خلاف ولم يكفروا النظام بإنكار حجته وإنما أكفروه من أكفروه لأمر آخر . وفي موضع الإجماع اليقيني لا بد من وجود كتاب أو سنة متواترة ، فيكون منكر الحكم الثابت به غير منكر حجة الإجماع فقط ، بل للكتاب أو السنة المتواترة أيضاً .

(٢) يتعن : يتعب .

آخرون منهم ليست بواجبة لكنها مباحة . وكرهها بعضهم واستحبها بعضهم .
فهذه (١) مسائل من الأحكام والعبادات لا سبيل الى وجود مسمى الإجماع
لا في جوامعها ولا في أفرادها (٢) .

ونحن ممثلون منها مثالا ، وذلك مثل زكاة الفطر ، فإن قوما قالوا هي (٣)
فرض . وقوم قالوا ليست فرضا ، وقال قوم هي منسوخة . ومثل زكاة
العروض المتخذة للتجارة ، فإن قوما قالوا : الزكاة فيها واجبة وقال آخرون :
لا زكاة فيها (٤) . ثم اختلف موجبو الزكاة فيها أيضاً اختلافا لا سبيل الى الجمع
بينهم فيه ، فقال بعضهم : يخرج من أثمانها وقال آخرون : يخرج من أعيانها ،
ومثل هذا كثير . فما كان من هذا النوع فليس هذا الكتاب مكان ذكره ،
وفي مواضع أخر - إن أعاننا الله بقوة من قبله وتأيدته وأمدنا بعمر وفراغ -
فسنجمع كل صنف منها في مكان هو أملك به إن شاء الله وما توفيقنا إلا بالله .

وهنا نحو من أنحاء الإجماع ليس هذا المكان مكان ذكره ، وهو أن يختلف
العلماء في مسألة ما ، فيبيحها قوم ويحظرها آخرون ، أو يوجبها قوم ، ولا
يوجبها آخرون ، ولا بد أن يكون الحق في قول أحدهم ، وسائرهم مبطلون ،
برهان سمعي ، أو برهان عقلي شرطي ، اذا تقصيت أقسام المقالة على
استيعاب وثقة وصحة ، فيكون - حينئذ إجماع المحققين في تلك المسألة إجماعاً
صحيحاً مرجوعاً اليه ، مستصحباً فيما اختلف فيه منها ما لم يمنع من شيء من

(١) في الاصل « الا » .

(٢) يعني لا في كلياتها ولا في جزئياتها التي تصدق عليها تلك الكليات .

(٣) أي فرض عملي .

(٤) لم يقل بذلك غير داود (راجع شرح صحيح مسلم للنووي) . ونفاة القياس الجلي
لا يعتمد بقولهم في مسائل الإجماع عند محققى فقهاء أهل السنة ، بل عند القاضي أبو بكر
ابن العربي الظاهرية من فرق الزينغ ، عند كلامه على حديث افتراق الأمة في شرحه لسنن
الترمذي . وذلك ما نقلوه وجاوزه للاضافه .

ذلك نص . وذلك كإجماع القائلين ، بالمساقاة والمزارعة ، على إباحة شيء من فروعها فيوقف عنده .

فهذه وجوه الإجماع التي لا إجماع سواها ولا تقوم حجة من الإجماع في غيرها ، البتة .

وقد أدخل قوم في الإجماع ما ليس فيه ، وقوم عدّوا قول الأكثر إجماعاً . وقوم عدّوا ما لا يعرفون فيه خلافاً إجماعاً ^(١) وإن لم يقطعوا على أنه لا خلاف فيه .

وقوم عدّوا قول صاحب المشهور المنتشر ، إذا لم يعلموا له من الصحابة مخالفاً وإن وجد الخلاف من التابعين فمن بعدهم ، فعدّوه إجماعاً ^(٢) .

وقوم عدّوا قول صاحب الذي لا يعرفون له مخالفاً من الصحابة — رضي الله عنهم — وإن لم يشتهر ولا انتشر إجماعاً ^(٣) .

وقوم عدّوا قول أهل المدينة إجماعاً . وقوم عدّوا قول أهل الكوفة إجماعاً . وقوم عدّوا اتفاق العصر الثاني — على أحد قولين أو أكثر — للمصر الذي قبله — إجماعاً ^(٤) .

وكل هذه آراء فاسدة ولتقضها مكان آخر . ويكفي من فسادها أنهم نجدهم يتركون في كثير من مسائلهم ما ذكروا أنه إجماع . وإنما نحووا إلى

(١) هذا داخل في الإجماع الظني عند الجمهور .

(٢) عد ابن القيم هذا القول قول جماهير طوائف الفقهاء ، وأيد كونه حجة وإجماعاً في إعلام الموقعين .

(٣) يغزو ابن القيم حجة هذا القسم إلى جمهور الأمة كالأئمة الأربعة ، وإسحاق ابن راهويه وأبي عبيد . وبعد ثبوت حجته لا قيمة لتسمية ذلك إجماعاً أو غير إجماع إلا من جهة الإكفار . وقد سبق أنه لا إكفار في غير الإجماع اليقيني .

(٤) بل عليه الجمهور ولا يخالف في ذلك غير الظاهرية .

تسمية ما ذكرنا إجماعاً عناداً منهم وشغباً عند اضطرار الحاجة والبراهين لهم إلى اختياراتهم الفاسدة .

وأيضاً ، فإنهم لا يكفرون من خالفهم في هذه المعاني . ومن شرط الإجماع الصحيح أن يكفر من خالفه بلا اختلاف بين أحد من المسلمين في ذلك ^(١) ، فلو كان ما ذكره إجماعاً لكفر مخالفوهم ، بل لكفروا هم لأنهم يخالفونها كثيراً . وليبان كل هذا مكان آخر . ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم . وقوم قالوا : الإجماع هو إجماع الصحابة - رضى الله عنهم - فقط ^(٢) . وقوم قالوا : إجماع كل عصر إجماع صحيح ، إذا لم يتقدم قبله في تلك المسألة خلاف وهذا هو الصحيح لإجماع الأمة عند التفصيل عليه ، واحتجاجهم به وترك ما أصلوه له .

ولا خلاف بين أحد في أن انتظار جميع القرون التي لم تخلق بعد لتعرف أقوالهم باطل لا معنى له ، وإنما اختلفوا على القولين اللذين قدمنا .

وقوم أخرجوا من الإجماع ما هو إجماع صحيح فقالوا : لو اجتمع أهل العصر كلهم على قول ما ، ثم بدا ^(٣) لأحد منهم فيه ، فله ذلك ، وله براهين واضحة ، لها مكان آخر إن شاء الله . بل إذا صح الإجماع فقد بطل الخلاف ولا يبطل ذلك الإجماع أبداً .

وقوم قالوا من أصحابنا : الإجماع لا يكون إلا من توقيف من النبي ﷺ . وقوم قالوا الإجماع قد يكون من قياس وهذا باطل ^(٤) .

(١) دعوى الإجماع على الكفار في غير الإجماع اليقيني كما سبق مجازفة .

(٢) وهو قول الظاهرية فقط .

(٣) أي ظهر له رأي غير الأول بعد أن شاركهم فيه .

(٤) وهو قول القائلين بالقياس ، لكنه يفيد الإجماع الظني لا اليقيني ، كما إذا كان مستند

الإجماع خبر الآحاد ، إلا أن الظاهرية لا يقولون بالقياس ، ويعمدون خبر الآحاد مفيداً للعلم مطلقاً ، وهذا هو سر مخالفتهم هنا .

وقوم قالوا الإجماع يكون من وجهين : إما من توقيف منقول إلينا معلوم ، وإما من دليل من توقيف منقول إلينا معلوم . ولكن إذا صح الإجماع فليس علينا طلب الدليل ، إذ الحجة بالإجماع قد لزمّت ، وهذا هو الصحيح .

وقوم من أصحابنا قالوا : إذا اتفقت طائفة على مسألتين فصَحَّ قولهم في إحداها بدليل ، وجب أن الأخرى صحيحة ^(١) ، وهذا غير ظاهر ، وليس له في الإجماع طريق لما بينته في غير هذا المكان .

وصفة الإجماع هو ما تيقن أنه لا خلاف فيه بين أحد من علماء الإسلام ونعلم ذلك من حيث علمنا الأخبار التي لا يتخالج فيها شك ، مثل أن المسلمين خرجوا من الحجاز واليمن ففتحوا العراق وخراسان ومصر والشام ، وأن بني أمية ملكوا دهرأ طويلا ، ثم ملك بنو العباس ، وأنه كانت وقعة صفين والحرة ، وسائر ذلك مما يعلم بيقين وضرورة .

وإنما نعني بقولنا العلماء من 'حفظ عنه الفتيا من الصحابة ، والتابعين ، وتابعيهم ، وعلماء الأمصار ، وأئمة أهل الحديث ومن تبعهم ، رضى الله عنهم أجمعين .

ولسنا نعني أبا الهذيل ، ولا ابن الأصم ، ولا بشر بن المعتمر ، ولا إبراهيم ابن سيار ، ولا جعفر ^(٢) بن حرب ، ولا جعفر بن مبشر ، ولا ثمامة ، ولا

(١) والقائل بذلك هو داود الظاهري وبعض أصحابه .

(٢) أبو الهذيل هو محمد بن الهذيل والعلاف البصري ، توفي سنة ٢٣٦ ، كما في عيون التواريخ عن مائة سنة . وفي أصحابه كثرة بين المعتزلة ، ولم يكن له عناية بالفقه ولا بالحديث ، وإنما كانت عنايته بالجدل في الكلام . وهو أول من استمد من كتب اليونان في الكلام . وحق مثله أن لا يعول على كلامه في الفقهيات البتة .

وابن الأصم هو أبو بكر عبد الرحمن بن كيسان البصري من طبقة بشر بن غياث وحفص القرد ، كان مجلس علم الكلام له في أواخر عهد ضرار بن عمرو المعاصر لواصل وجهم .

أبا غفار ، ولا الرقاشي ، ولا الأزارقة والصفريه ، ولا جهال الإباضية ، ولا
أهل الرقص (١) .

→

وكان أبو الهذيل يسميه (خربان) بمعنى المكاري وهو صاحب التفسير المشهور . وناقشه
قدماء المفسرين في آرائه في التفسير ، إلا أن تفسيره مفقود . وما في فهرس مكتبة قيلج علي
باشا في اسطنبول من التفسير المنسوب اليه ليس بتفسيره ، وإنما هو تفسير أبي بكر الاصم
القرماني من علماء القرن العاشر . ولابن كيسان هذا عناية خاصة بالفقه والحديث ، ولذا نجد
بعض آرائه في كتب ابن جرير ، وكتب أبي بكر الرازي ، وغيرهما من الأقدمين . وهو قد
شد عن الجماعة في رد خبر الآحاد إن كان رواه أقل من عدلين في كل طبقة أسوة بالشهادة .
ومن أصحابه في الفقه ابراهيم بن عيسى ، وطريقتهما في خبر الآحاد ضد الظاهرية على
خط مستقيم .

وبشر بن المعتمر هو أبو سهل الهلالي ، شيخ معتزلة بغداد ، توفي في حدود سنة ٢١٠ هـ
وإنما كان عمله في الأدب والكلام على طريقة أهل الاعتزال ، ولم يؤلف في الفقه ولا في
الحديث ، فلا يكون مثله شأن في مسائل الإجماع .

وابراهيم بن سيار ، هو ابراهيم النظام البصري توفي في حدود سنة ١٣١ هـ عن ست
وثلاثين سنة ، وهو ابن أخت أبي الهذيل ، وتلقى الاعتزال من خاله وتوفي قبله بنحو خمس
سنوات ، وقد أكفوه خاله وغيره من المعتزلة ، فضلا عن أهل السنة كما ذكره ابن أبي الدم
في الفرق الإسلامية . وهو أول من انكر الاجماع والقياس الشرعي ، وأطال لسانه في
الصحابة ليم له ما أراد من نفي حجة اجماع الصحابة ، ورد تمسكهم بالقياس في التوازل .
وهو كثير الوقية في أهل الحديث أيضاً . وكان يعاقر الخمر ، ويحاهر بالفسوق ولا يزال
تشكيكاته في الاجماع والقياس مدونة في كتب الأصول للأقدمين مع دفعها وهو الذي اتخذ
الخوارج والروافض والظاهرية قدوة في آرائهم في الاجماع والقياس . راجع ترجمته في
عيون التواريخ .

وجعفر بن حوب هو جعفر الهمداني المتوفى سنة ٢٣٦ هـ وهو على ورعه وزهده لم يكن
له عمل في الفقه والحديث ، فلا يكون له شأن في مسائل الاجماع .

(١) جعفر بن مبشر هو جعفر الثقفي المعتزلي المتوفى سنة ٢٣٤ هـ ، وكان على ورعه يرد
على أهل الرأي والقياس ، وعمله في الفقه لا يؤهله لأن يكون له شأن في مسائل الإجماع .
وكان يرى الأخذ بظاهر القرآن والسنة والاجماع دون القياس . وحق المصنف أن يعتد
بقوله لأنه كان من فصيلته في تلك الأمور .

وثامة ، هو ثامة بن أشرس التميمي المتوفى سنة ٢١٣ هـ كما في عيون التواريخ ، وقيل

←

فإن هؤلاء لم يتعنوا من تشييف الآثار ومعرفة صحيحها من مقيمها ، ولا البحث عن أحكام القرآن ، لتمييز حق الفتيا من باطلها بطرف محمود ، بل اشتغلوا عن ذلك بالجدال في أصول الاعتقادات ، ولكل قوم علمهم .

ونحن وان كنا لا نكفر كثيراً ممن ذكرنا ، ولا نفسق كثيراً منهم ، بل

→

غير ذلك . ولم يكن على أدبه وعلمه من عباد المعزلة ، بل هو معروف بالخلاعة ، ومثله لا يكون له شأن في مسائل الاجماع .

وأبو غفار ، لعله مصنف من « ابي عفان » وهو ابو عفنان الرقي صاحب الجاحظ من الطبقة السابعة من طبقات المعزلة .

والرقاشي هو الفضل الواعظ ، من رجال ابن ماجه من لا يحتاج به ، وهو قدري النحلة ، كما ذكره ابن قتيبة . والرقاشي هذا ساقط لا باعتبار نحلته فقط ، بل هو راهي الرواية ايضاً . والأزارقة هم اتباع نافع بن الأزرق من الخوارج ، صاحب المسائل المعروفة عن عبدالله بن العباس - رضى الله عنهما - ونحلته مشروحة في كتاب الملل والنحل ولا سيما في الفصل للمصنف . والصفرية اتباع زياد بن الأصغر من الخوارج ، ونحلته مفصلة في الفرق بين الفرق وغيره .

والاباضية هم اتباع عبدالله بن اباض من الخوارج ، وممده اللالكائي في شرح السنة معاصراً لأبي الهذيل وليس بصحيح . ويوجد منهم اليوم طوائف في الجزائر وطرابلس الغرب ، وحضرموت ، والبحرين ، وزنجبار . وقد شرح المصنف نحلته في الفصل . ولم كتب مطبوعة في الجزائر ومصر وفي ظاهرية دمشق (الكشف والبيان عن التحل والأديان) لمحمد سعيد القلبي الاباضي يمد فيه مذاهب الأئمة المتبوعين من فرق الزيغ وليس هؤلاء الاباضية من الذين يقولون على قلوبهم ، وهو أحدث من خضاب شيخهم ، وليس لهم علم بالسنة لابتعادهم عن الأمة ، وتكفيرهم لها . فلا يتلقون السنة من الذين يكفرونهم بالطبع فيبقون من اجمل خلق الله بالسنة ولا فقه حيث لا تكون سنة وهذا ظاهر جدا .

واما اهل الرافض فقد شرح مذاهبهم الأصلية والفروعية المحدث عبد العزيز الدهلوي في (التنحفة الاثني عشرية) ، باللغة الفارسية ، وقد لخص ترجمتها الشيخ محمود شكوي الأوسي الى العربية ، وهما مطبوعان بالهند ، ومن الكتب المهمة في الباب (الصارم الحديد في الرد على ابي الحديد) ، لعالم بغداد العلامة السويدي ، وهو من محفوظات مكتبة القاتح ، وفي ذيول (الاجوبة العراقية عن الأسئلة الايرانية للمفسر الأوسي) مسائل في فروعهم ، يسترشد بها الى مبلغ سقوط نحلهم أصلاً وفرعاً فلا يكون لامثالهم شأن في مسائل الاجماع .

نتولى جميعهم ، حاشا من أجمعت الأمة على تكفيره منهم فإنما تركناهم لأحد وجهين : إما لجهلهم بحدود الفتيا والحديث والآثار ، وما لفسق ثبت عن بعضهم في أفعاله ومجونه فقط ، كما نفعل نحن بمن كان قبلنا من أهل نخلتنا جاهلا أو ماجنا ، ولا فرق وباشه التوفيق .

ولسنا نخرج من جملة العلماء من ثبتت عدالته وبجته عن حدود الفتيا ، وإن كان مخالفاً لنخلتنا ، بل نعتد بخلافه كسائر العلماء ، ولا فرق ، كعمرو ابن عبيد ، ومحمد بن إسحق ، وقتادة بن دعامة السدوسي ، وشبابة بن سوار ، والحسن بن حي ، وجابر بن زيد^(١) ونظرائهم ، وإن كان فيهم القدرى^(٢) والشيعة والاباضي والمرجى ، لأنهم كانوا أهل علم وفضل وخير واجتهاد ، رحمهم الله . وغلط هؤلاء بما خالفوا فيه ، كغلط سائر العلماء في التحريم والتحليل ، ولا فرق

وإنما ندخل في هذا الكتاب الاجماع التام^(٣) الذي لا يخالف فيه أئمة ،

(١) لم يوفق المصنف في سوق أسماء هؤلاء في مساق واحد ، فإن عمرو بن عبيد البصري ، أعرض عنه جماعة أهل الحديث رغم ثناء أبي جعفر المنصور عليه . وأبو الشعثاء جابر بن زيد البصري صحيح الحديث عند الجماعة ، إمام في الفقه والحديث باتفاق ، بعيد عن مذهب الخوارج ، وهو من كبار اصحاب ابن عباس ، ومحمد بن إسحق مدلس ، يرمى بغير واحدة من البدع ، وليس بقليل من طعن فيه من الأئمة ، وإنما أخرج له مسلم بمقارن . وقتادة صحيح الحديث عند الجماعة ، على تدليسه اليسير ونسبته إلى القدر ، ويقلب عليه الحديث . وشبابة صحيح الحديث عند الجماعة ، والإرجاء الذي ينسب إليه هو إرجاء السنة ، يعني القول بأن العمل ليس بركن حقيقي من الإيمان ، بل الإيماء أن تؤمن بالله وملائكته إلى آخر ما ورد في الحديث الصحيح ، فيكون العمل من كمال الإيمان لا ركناً أصلياً من العمل احترازاً من مذهبي الخوارج والمعتزلة . والحسن بن حي ، ثقته وورعه البالغ وفقهه موضع اتفاق ، وهو صحيح الحديث عند جمهور ، وهو من شيعة الزيدية ، وهم اعدل الشيعة ، ولا يتكلمون في الصحابة البتة ، ومن تكلم في الحسن بن حي تكلم بدون حجة ويتعصب .

(٢) لكن لم يتمكن من المضي على ما اشترطه لنفسه ، كما يظهر من المسائل التي سيسردها والخط من الصحابة .

الذي يعلم كما يعلم أن صلاة الصبح في الأمن والخوف ركعتان ، وأنت شهر رمضان هو الذي بين شوال وشعبان ، وأن الذي في المصاحف هو الذي أتى به محمد ﷺ ، وأخبر أنه وحي من الله ، وأنت في خمس من الإبل شاة ، ونحو ذلك ، وهي ضرورة تقع في نفس الباحث عن الخبر المشرف على وجوه نقله ، إذا تتبعها المرء من نفسه في كل ما يمر به من أحوال دنياه ، وأهل زمانه ، وجده ثابتاً مستقراً في نفسه . وما توفيقنا إلا بالله .

كتاب الطهارة

أجمعت الأمة على أن استعمال الماء الذي لم يُبَلَّ فيه ولا كان سور حائض ولا كافر ولا جُنُب ولا من شراب ولا من غير ذلك ، ولا سور حيوان غير الناس وغير ما يؤكل لحمه ، ولا خالطته نجاسة ، وإن لم تظهر فيه أو ظهرت ، على اختلافهم فيما ينجس من حيوان أو ميت ، ولا كان آجناً^(١) متغيراً من ذاته وإن لم يكن من شيء حله ، ولا مات فيه ضفدع ولا حوت ، ولا كان فضل متوضئ من حدث أو مفتسل من واجب ، ولا استعمل بعد ، ولا توضأت منه امرأة ولا تطهرت منه ، ولم يشمس ولا سخن ، ولم يؤخذ من بحر ولا غصب ولا أدخل فيه القائم من نومه يده قبل أن يغسلها ثلاثاً ، ولا حل فيه شيء طاهر فخالطه غير تراب عنصره فظهر فيه ، ولا بل فيه خبز ، ولا توضأ فيه ولا به انسان ، ولا اغتسل ولا وضأ شيئاً من أعضائه به فيه الوضوء والفسل ، حلواً كان أو مرءاً أو ملحاً أو زعاقاً^(٢) ، ففرض على الصحيح الذي يحده ويقدر على استعماله ، ما لم يكن بحضرته نبيذ ، وهذا في الماء غير الجاري .

(١) آجناً : الأجن : المتغير الطعم واللون .

(٢) زعاقاً : الزعاق : الماء المر الذي لا يطلق شربه .

فأما الجاري ، فاتفقوا على جواز استعماله ما لم تظهر فيه نجاسة .

واتفقوا أن الماء الراكد ، إذا كان من الكثرة بحيث إذا حرك وسطه لم يتحرك طرفاه ولا شيء منها ، فإنه لا ينجسه شيء إلا ما غير لونه أو طعمه أو رائحته .

وأجمعوا أنه لا يجوز وضوء بشيء من المائعات وغيرها حاشا الماء والنبيد^(١) .

واختلفوا هل يجزى أن يتوضأ الرجل والمرأة معا أم لا يجزى ذلك .

واتفقوا في جواز توضع الرجلين والمرأتين معا .

وأجمعوا أن من توضأ وتطهر بالماء كما وصفنا - وإن كان بحضرته نبيد تمر - فقد أدنى ما عليه .

واتفقوا على أن المريض الذي يتأذى بالماء ولا يحد الماء مع ذلك ، أن التيمم له بدل الوضوء والغسل .

واتفقوا على أن المسافر سفراً تقصر فيه الصلاة إذا لم يقدر على ماء أصلاً وليس بقربه ماء أصلاً ، أن له أن يتيمم بدل الوضوء للصلاة فقط .

واتفقوا على أن من غسل يديه ثلاثاً ، ثم مضمض ثلاثاً ، ثم استنشق

(١) ويرى عن ابن أبي ليلى والأوزاعي جواز الوضوء بالمياه المعتصرة كما ورد ونحوه. لكن ليست رواية ذلك عنها بسند صحيح يعول عليه ، ولو صح ذلك عنها لما ساغ لابن رجب أن يعد تجويز الوضوء بها من مفردات ابن تيمية كما في طبقات الحنابلة. على أن المراد بالنبيد في حديث ليلة الجن في سنن الترمذي ماء ملح يلقي فيه تمرات ليحلوا قليلاً ، لجري العادة بذلك بين العرب ، فلا التمر يتفتت في الماء ، ولا الماء يخرج عن طبعه ، فلذا قال عليه السلام «تمر طيبة وماء طهور» يعني لا التمر يخرج عن تمرته، ولا الماء عن طهوريته، وإنما سمي هذا الماء نبيداً حيث نبذت وألقيت فيه تمرات كما تقدم، وهذا مذهب أهل العراق الحنفية وكذلك القائلين بحديث ليلة الجن ، وليس المراد النبيد المعروف اليوم .

على صحة منها المأثور الأكبر

ثلاثاً ، ثم استنثر ثلاثاً ، ثم غسل وجهه كله - على ما نصفه بعد هذا - وخلل شعره ولحيته بالماء ، وغسل أذنيه باطنها وظاهرهما ، وجميع شعره حيث انتهى ، ونوى الوضوء للصلاة قبل دخوله فيه ومع دخوله فيه ، وسمتى الله ولم يقدم مؤخراً كما ذكرنا ، ولا فرق بين غسل شيء من ذلك ونقل الماء بيده إلى جميع الأعضاء التي ذكرنا ، محدداً لكل عضو منها ، أنه قد أدى ما عليه في الأعضاء المذكورة .

واتفقوا على أن غسل الوجه من أصل منابت الشعر في الحاجبين إلى أصول الأذنين إلى آخر الذقن ، فرض على من لا لحية له .

واتفقوا على أن من عليه غسل من ذوي اللحي ، وجهه من أصول منابت الشعر في أعلى الجبهة ، فكما ذكرنا فيمن لا لحية له ، وخلل جميع لحيته بالماء ، وأمر الماء على جميعها حيث بلغت ، وغسل باطن أذنيه وظاهرهما أنه قد غسل وجهه وأدى ما عليه فيه .

واتفقوا أن غسل الذراعين إلى مشدّ المرفقين فرض في الوضوء .

واتفقوا على أنه إن غسلها وغسل مرفقيه وخلل أصابعه بالماء وما تحت الحاتم فقد تم ما عليه في الذراعين .

واتفقوا أن مسح بعض الرأس بالماء - غير معين لذلك البعض - فرض .

واتفقوا أن من مسح جميع رأسه فأقبل وأدبر ، ومسح أذنيه وجميع شعره ، فقد أدى ما عليه .

واتفقوا أن إمساك الرجلين المكشوفتين الماء لمن توضأ فرض ، واختلفوا أتمسح أم تغسل ؟

واتفقوا على أن الوضوء مرة مرة مسبغة (١) في الوجه والذراعين والرجلين ، يحزى .

واتفقوا على أن الزيادة على الثلاث لا معنى لها .

واتفقوا على أن إمساس الجلد كله والرأس في الغسل مما يوجب الغسل - على اختلافهم فيما يوجب به الماء على ما ذكرنا اتفاقهم على إيجاب الوضوء عليه وبذلك الصفة من الماء - فرض . ثم اختلفوا أبدلك أم بصب أو غمس ؟

واتفقوا أن من اغتسل لأمر يوجب الغسل فتوضأ على حسب ما ذكرنا من الوضوء الذي ذكرنا ، الاتفاق على أنه يحزى ، ثم صب الماء الذي ذكرنا أنه يحزى ، على جميع جسده ورأسه وأصول شعره ، وذلك كل ذلك أوله عن آخره ، ولم يترك من كل ذلك مكان شعرة فما فوقها ، ولم يحدث شيئاً ينقض الوضوء قبل تمام جميع غسله ، ونوى الغسل لما أوجب عليه ، فقد اجزأه .

واتفقوا على أن الماء الذي حلت فيه نجاسة ، فأحالت لونه أو طعمه ، فإن شربه لغير ضرورة ، والطهارة به ، على كل حال لا يجوز شيء من ذلك ، على عظيم اختلافهم في النجاسات .

واتفقوا على أن بول ابن آدم ، إذا كان كثيراً ولم يكن كرؤوس الإبر وغائطه نجس .

واتفقوا على أن الكثير من الدم أي دم كان - حاشا دم السمك وما لا يسيل دمه - نجس .

واختلفوا في حد الكثير من الظفر إلى نصف الثوب .

واتفقوا على أن أكل النجاسة وشربها حرام ، حاشا النبيذ المسكر .

(١) مسبغة : تامة .

واتفقوا على أن ما لم يكن بولاً ولا رجيعاً - حاشا ما خرج من برغوث
أو نحل أو ذباب - ولا خمرأ ولا ما تولد منها ولا مسه ، ولا ما أخذ منها
ولا ما أخذ من حي - حاشا الصوف والوبر والشعر مما يؤكل لحمه - ولا كلباً
ولا حيواناً لا يؤكل لحمه ، من سبع أو غيره . ولا لعاب ما لا يؤكل ، ولا
صديداً ولا قيناً ولا قيعاً ولا دماً ولا بصاقاً ولا مخاطاً ولا قلنساً^(١) ، ولا
ما مسه شيء من كل ما ذكرنا فإنه طاهر .

واتفقوا على أن الاستنجاء بالحجارة ، وبكل طاهر ما لم يكن طعاماً
أو رجيعاً أو نجساً أو جلدأ أو عظماً أو فحماً أو حمة^(٢) - جائز .

واتفقوا على أن كل من صلى قبل تمام فرض وضوئه أو تيممه - إن كان
من أهل التيمم - أن صلاته باطلة ، ناسياً كان أو عامداً ، إذ أسقط
عضواً كاملاً .

واختلفوا فيمن أسقط بعض عضو ناسياً ، أينصرف من صلاته ويقضيها
أم لا ؟

واتفقوا على أن البول من غير المستنكح به ، وأن الفسو والضراط إذا
خرج كل ذلك من الدبر ، وأن إيلاج الذكر في فرج المرأة باختيار المولج ،
ينقض الوضوء ، بنسيان كان ذلك أو بعمد ، وكذلك ذهاب العقل بسكر
أو إغماء أو جنون .

واتفقوا على أن ما غدا ما ذكرنا ، وما عدا مس المرأة الرجل ، والرجل
المرأة بأي عضو تماسا وكيفما تماسا ، وما عدا مس الفرج والدبر والذكر

(١) القلس بالتحريك وقيل بالسكون هو ما خرج من الجوف ملء الفم أو دونه وليس
بقيء ، فإن عاد فهو القيء .

(٢) الحمة وزان رطبة هي ما احرق من خشب ونحوه .

والإبط ، ومس الصليب ومس الإبط والأوثان والكلمة القبيحة ، ونظرة الشهوة ، وخروج الدم حيثما خرج ، وذبح الحيوانات ، وماء المدة ^(١) ، والقيء والقلس والقيح ، وقلع الضرس وإنشاد الشعر والضحك في الصلاة ، وقرقرة البطن في الصلاة ، وأكل ما مستت النار أو شربه ، ولحوم الإبل وكل شيء منها ، والنوم والمذي ^(٢) والودي ^(٣) ، أو لمساً على ثوب أو غير ثوب لشهوة ، أو شيئاً خرج من أحد المخرجين من دود أو حصى أو غير ذلك ، أو شيء قطر فيها أو أدخل ، أو رجيعاً أو بولاً أو منياً خرج من غير مخرجه المعهود ، أو حاق شعر أو قص ظفر ، أو خلع خف مسح عليه أو عمامة كذلك ، أو كلمة عوراء ، أو أذى مسلم ، أو حمل ميت ، أو وطء نجاسة رطبة ، فإنه لا يوجب وضوءاً .

واتفقوا على أن خروج الجنابة في نوم أو يقظة من الذكر بلذة لغير مغلوب باستكاح أو مضروب ، وقبل أن يغتسل للجنابة فإنه يوجب غسل جميع الرأس والجسد .

واتفقوا على أن الدم الأسود الخارج في أيام الحيض من فرج المرأة ، التي من كانت في مثل سنها حاضت ، يوجب الغسل على المرأة .

واتفقوا على أن ما عدا الإمتاء والإيلاج في فرج أو دبر من إنسي أو بهيمة ومس الإبط والاستحداد ^(٤) ودخول الحمام ودخول المنى في فرج المرأة أو خروجه من فرجها بعد وقوعه ، والإمضاء والحيض ، والاستحاضة والدم كله ، والصفرة والكدره والحدث في تضاعيف الغسل قبل تمامه مما لو كان في

(١) في الأصل « ماء الجسد » .

(٢) المذي كغني والمذي بسكون الياء : ما يخرج من الانسان عند الملاعبة والتقبيل .

(٣) الودي : ما يخرج بعد البول .

(٤) الاستحداد : الاحتلاق بالحديد .

غير غسل لتقص الوضوء فقط ، والحجامة والاسلام ، وغسل الميت ومواراته والإحرام ويوم الجمعة لا يوجب غسلا .

واتفقوا على ان الماء الذي وصفنا في أول هذا الباب اذا جمع تلك الصفات ولم يكن راكداً فإن الغسل به جائز .

واتفقوا ان من وطئ امرأة مراراً واحدة فغسل واحدٌ يُحْزَنُه .

واتفقوا ان اجتمع عليه أمران كل واحد منهما يوجب الغسل ، فاغتسل لكل واحد منها غسلاً ينويه به ثم للآخر منها كذلك ، انه قد طهر وأدى ما عليه . بخلاف قولهم في الأحداث المختلفة .

واتفقوا على ان الغسل في الإجناب من الزنا واجب كوجوبه من وطء الحلال .

واتفقوا ان من احتلم فرأى الماء من الرجال والنساء أو حاضت من النساء بعد ان تتجاوز خمسة عشر ويستكلاً في قدّهما ستة أشبار وهما عاقلان ، فقد لزمتهما الأحكام ، وجرت عليهما - إن كانا مسلمين - الحدود ، ولزمتهما الفرائض وأنه بلوغ صحيح .

واجمعوا ان من تجاوز تسع عشرة سنة من الرجال والنساء وهو عاقل ولم يحتلم ولا حاضت فإنها بالغان بلوغاً صحيحاً .

واجمعوا ان المسافر سفرأ يكون ثلاثة أيام فصاعداً ، ولا يجد ماءً ولا نبيذاً فإن التيمم له بالتراب الطاهر جائز في الوضوء للصلاة ، الفريضة خاصة .

واجمعوا أنه أن تيمم لكل صلاة فقد صلاها بطهارة .

واجمعوا ان المريض الذي يؤذيه الماء ولا يحده مع ذلك ، ان له التيمم .

واختلفوا في ان من توضأ فله ان يصلي ما لم ينتقض وضوؤه ، فروينا عن

ابراهيم النخعي انه لا يصلي بوضوء واحد اكثر من خمس صلوات ؛ وروينا عن عبيد بن عمير الوضوء لكل صلاة ، واحتج بالآية .

واجمعوا أن^(١) مسح بعض الوجه غير معين وبعض الكفين كذلك بضربة واحدة في التيمم فرض .

واجمعوا أن من مسح جميع وجهه وخلل لحيته في التيمم بتراب لم يزل من أرضه ، وذلك التراب طاهر ، ومسح جميع بدنه وذراعيه وعضديه الى منكبيه ، وخلل أصابعه بضربة واحدة ، ثم أعاد مسح الوجه والذراعين كذلك بضربة أخرى من التراب ، فقد أدى ما عليه ؛ واختلفوا في تقديم الوجه على اليدين بما لا سبيل إلى جمعه .

واختلفوا أيمس المتيمم المصحف ويؤم المتوضئ أم لا ؟ وهل يتيمم بتراب نجس أم لا ؟ .

واتفقوا ان تيمم كما ذكرنا بعد دخول الوقت وطلب الماء ، فله أن يصلي صلاة واحدة ، واختلفوا في أكثر ، وفي النافلة ، وفيمن يتيمم قبل الوقت ليكون على طهارة ان له ان يصلتي بما شاء من الفرائض والنوافل ، حاشا الخلاف الذي ذكرنا .

واتفقوا ان من اجتمع عليه غسلان كحائض أجذبت أو نحو ذلك فاغتسل أو اغتسلت غسلين فقد أدى ما عليها .

واجمعوا ان من أيقن بالحدث وشك في الوضوء ، أو أيقن انه لم يتوضأ فإن الوضوء عليه واجب .

واتفقوا ان لحم الميتة وشحمها وودكها^(٢) وغضروفها ونخها وان لحم

(١) في الأصل « ان من » .

(٢) الودك هو دم اللحم ودغنه الذي يستخرج منه ، والغضروف هو كل عظم رخص يؤكل كإرن الأنف ونفص الكتف ورؤوس الأصلاع وداخل قوف الأذن .

الخنزير وشحمه وودكه وغضروفه ونحوه وعصبه حرام كله ، وكل ذلك نجس .

واتفقوا ان ما عدا التراب والرمل والحجارة والجدران والأرض كلها
والمعادن والتلج والنبات ، لا يجوز التيمم به .

واتفقوا ان جلد ما يؤكل لحمه اذا ذكي طاهر جائز استعماله وبيعه .

واجمعوا على أن جلد الإنسان لا يحل سلخه ولا استعماله .

واتفقوا ان كل إناء ما لم يكن فضة ولا ذهباً ولا صفراً^(١) ولا نحاساً ولا
رصاصاً ولا منصوباً ، ولا إناء كتابي ، ولا جلد ميتة ، ولا جلد ما لا يؤكل
لحمه ، وإن ذكي ، فإن الوضوء منه^(٢) والأكل والشرب جائز .

واتفقوا على أن الحيض لا يكون أزيد من سبعة عشر يوماً ، ذكر احمد
وغيره أنهم سمعوا ذلك في نساء الماجشون وغيرهم .

واتفقوا على ان الدم الأسود المحتوم حيض فصيح ، اذا ظهر في أيام الحيض
ولم يتجاوز سبعة أيام ولم ينقص من ثلاثة أيام .

واتفقوا على ان المرأة اذا وضعت آخر ولد في بطنها ، فإن ذلك الدم
الظاهر منها بعد خروج ذلك الولد الآخر دم نفاس لا شك فيه ، تجتنب فيه
الصلاة والصيام والوطء .

واتفقوا على أن الحائض لا تصلّي ولا تصوم أيام حيضها ، ولا يطؤها
زوجها في فرجها ولا في دبرها . واتفقوا أن له مؤاكلتها ومشاربتها .

واتفقوا أن دم النفاس إذا دام سبعة أيام فهو نفاس تجتنب به ما ذكرنا .

واتفقوا أنه إن اتصل أزيد من خمسة وسبعين يوماً فليس دم نفاس .

(١) الصفر بالضم من النحاس .

(٢) في الأصل « فيه » .

واتفقوا أن القصة البيضاء ^(١) المتصلة شهرا غير يوم طهر صحيح .
 واتفقوا على أن من وطئ من بز الدم الأسود ^(٢) ما بين ثلاثة أيام الى سبعة
 أيام في أيام الحيض المعهود ولم تر بعد ذلك شيئا غيره فقد وظىء حراما .
 واتفقوا أن من لا ترى دما ولا كدرة ولا صفرة ولا استحاضة ولا غير
 ذلك بعد أن تغتسل كلها بالماء فوطؤها حلال لمن هي فراش له ، ما لم يكن
 هنالك مانع من صوم أو اعتكاف أو إحرام أو ظهار ^(٣) .
 وأجمعوا أن الحائض اذا رأت الطهر ما لم تغسل فرجها أو تتوضأ
 فوطؤها حرام .
 وأجمعوا أن من غسل أثر الكلب والخنزير والهر سبع مرات بالماء والثامنة
 بالتراب فقد طهر .
 وأجمعوا أن من غسل موضع النجاسات متبعا بالماء حتى لا يبقى لها أثر
 ولا ربح فقد أنقى وطهر . واتفقوا أن من غسل أثر السننور فقد طهر .

كتاب الصلاة

اتفقوا على أن الصلاة الخمس فرائض .
 واتفقوا على أن صلاة الصبح للخائف والأمين ركعتان في السفر والحضر .
 وعلى أن صلاة المغرب للخائف والأمين في السفر ثلاث ركعات .

(١) في حديث عائشة لا تغتسلن من الحيض حتى ترين القصة البيضاء . هو ان تخرج
 القطننة او الخرقة التي تحتشي بها الحائض كأنها قصة بيضاء ، لا يخالطها صفرة ، وقيل القصة
 شيء كالخيط الأبيض يخرج بعد انقطاع الدم كله .

(٢) اي من غلب عليها الدم .

(٣) ظهار : قول الرجل لامراته انت علي كظهر امي .

واتفقوا على أن صلاة الظهر والعصر والعشاء لآخرة للمقيم الآمن أربع ركعات .

واتفقوا على أن من حج أو اعتمر أو جاهد المشركين أو كانت مدة سفره ثلاثة أيام فصاعدا فصلى الظهر والعصر ركعتين فقد أدى ما عليه .

واختلفوا في العتمة ^(١) : روينا عن ابن عباس في حديث شعبة ما يدل على أنه كان لا يقصرها .

ولم يتفقوا في أقل صلاة الخوف على شيء يمكن ضبطه إلا أن جماعة من التابعين يرون الفرض في صلاة الخوف يجزىء بتكبيرة واحدة فقط . وأبو حنيفة لا يرى التكبير فرضاً ، وأن أقل فرض عنده ركعتان وإن لم يكن فيها تكبير أصلاً .

واتفقوا أن الصلاة لا تسقط ولا يحل تأخيرها عمداً عن وقتها عن البالغ العاقل بعذر أصلاً ، وأنها تؤدي على حسب طاقة المرء من جلوس أو اضطجاع بإيماء أو كيفما أمكنه .

واتفقوا أن من أدرك الإمام وقد رفع رأسه من الركوع واعتدل ، ورفع كل من ورائه رؤوسهم واعتدلوا قياماً ، فقد فاتت الركعة . وأنه لا يعتد بتينك السجدين اللتين أدرك .

واتفقوا أن من جاء والإمام قد مضى من صلاته شيء قل أو كثير ، ولم يبق إلا السلام ، فإنه مأمور بالدخول معه وموافقته على تلك الحال التي يجده عليها ما لم يجزم ^(٢) بإدراك الجماعة في مسجد آخر .

واتفقوا أن من فعل ما يفعله الإمام من ركوع وسجود وقيام بعد أن

(١) يعني العشاء الآخرة .

(٢) « يجزم » ساقطة من الأصل .

فعله^(١) الإمام لا معه ولا قبله فقد أصاب .

واتفقوا أن استقبال القبلة لها فرض لمن يعانيتها أو عرف دلائلها ما لم يكن مجارياً ولا خائفاً .

واتفقوا على أن القيام فيها فرض لمن لا علة به ، ولا خوف ، ولا يصلي خلف إمام جالس ولا في سفينة .

واتفقوا على أن الركوع فيها فرض ، وأن السجود سجدتان في كل فرض .
واتفقوا أن ما بين زوال الشمس إلى كون ظل كل شيء مثله بعد طرح ظل الزوال وقت الظهر .

واختلفوا في وقت الجمعة ، فروينا عن مجاهد أنه قال : كل عيد للمسلمين فهو قبل الزوال .

واختلفوا في دخول وقت العصر بما لا سبيل إلى جمعه ، لأن أبا حنيفة يقول : لا يدخل وقت العصر إلا إذا صار ظل كل شيء مثليه ، وقال الشافعي حينئذ يخرج وقت العصر المأمور .

واتفقوا أن الشمس إذا غربت كلها ، فقد خرج وقت الدخول في الظهر والعصر لغير من يقضيها . واتفقوا أن الشمس إذا غربت^(٢) فإنه وقت لصلاة المغرب .

واتفقوا أن مغيب الشفق الأبيض الذي هو آخر الشفقين وقت لصلاة العتمة إلى انقضاء ثلث الليل الأول .

واختلفوا أنه إذا طلع الفجر المعترض أخرج وقت الدخول في المغرب لغير من لا يقضيها أم لا ؟ وروي عن عطاء أن وقت المغرب والعتمة حتى النهار .

(١) في الأصل « يعله » .

(٢) « إذا غربت » غير موجودة في الأصل .

واتفقوا على أن طلوع الفجر المذكور إلى طلوع قرص الشمس وقت
للدخول في صلاة الصبح لغير من يقضيها .

واتفقوا : أن من بلغ أو أسلم وامكنه الظهر ، وقد بقي من آخر وقت
العصر - على اختلافهم في آخر - مقدار ركعة ، فإنه يصلي العصر والمغرب
ثم العتمة وأنه قد أدى ما عليه .

واتفقوا أن من أذن بعد دخول الوقت فقال : الله أكبر ، الله أكبر
أشهد أن لا إله إلا الله مرتين ، أشهد أن محمداً رسول الله مرتين ، ثم رفع
فقال : أشهد أن لا إله إلا الله مرتين ، أشهد أن محمداً رسول الله مرتين ،
الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله ، وزاد في صلاة الصبح والعتمة (الصلاة خير
من النوم مرتين) فقد أدى الأذان حقه من الكلمات التي ذكرنا ، خاصة على
أنا قد روينا عن ابن عمر - رضي الله عنهما - الأذان ثلاث وأنه كان يقول في
أذانه : حي على خير العمل^(١) .

واتفقوا أن قول الله أكبر مرتين ، أشهد أن لا إله إلا الله مرتين ، أشهد
أن محمداً رسول الله مرتين ، حي على الصلاة مرتين ، حي على الفلاح مرتين ،
لا إله إلا الله مرة واحدة ، ينبغي ذكره في الإقامة .

واتفقوا أنه إن كرر الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمداً
رسول الله ، حي على الصلاة حي على الفلاح مرتين مرتين كل واحدة من
الألفاظ المذكورة فيها ، قد قامت الصلاة مرتين ، والله أكبر مرتين بعد
ذلك ، ثم لا إله إلا الله مرة ، فقد أدى الإقامة .

واتفقوا على أن الكلام في الصلاة عمداً مع غير الإمام في إصلاح الصلاة
وفي رد الإمام أو ما ناب عنه وبعد موت النبي ﷺ ينقض الصلاة ، إلا أننا روينا

(١) فلا يكون هذا بدعة الروافض كما يزعم ابن تيمية .

عن الشعبي في الصلاة بني وإن تكلم .

واتفقوا : أن الأكل والقهقهة والعمل الطويل بما لم يؤمر به فيها ينقضها ، إذا كان تعمد ذلك كله ، وهو ذاكر ، لأنه في صلاة .

واتفقوا أن المرأة لا تؤم الرجال وهم يعلمون أنها امرأة ، فإن فعلوا فصلاتهم فاسدة بإجماع ، وروي عن أشهب أنه من ائتم بامرأة وهو لا يدري حق خرج الوقت ، ثم علم فصلاته تامة ، وكذا من ائتم بكافر ، وقد قال قوم من أهل الظاهر إن الكافر إذا ابتداء الصلاة بقوم مسلمين ، فإنه إسلام منه ، يقتل إن راجع الكفر .

واتفقوا أن القهقهة تبطل الصلاة ، على اتنا رويناه عن الشعبي : من ضحك في الصلاة فلا شيء عليه .

واختلفوا في التبسم والأنين والتفخ ، وفي القراءة في المصحف ، وفي الاعتماد على اليد فيها ، وفي زجر الصبي يخاف عليه أن يهوى^(١) ، ودفاع الظالم ، والإصلاح بين المتقاتلين والمتضاربين ، وفي عدة الآي في الصلاة .

واختلفوا في شرب الماء قصدا في صلاة التطوع ، أينقضها أم لا ؟ ، وفي مرور الكلب والسنور والحمار والكافر والمرأة بين يدي المصلي انتقض صلاته أم لا ؟ .

واتفقوا : أن أقرأ القوم إذا كان فاضلا في دينه ومعتقده سالم الأعضاء كلها صحيح الجسم فصيحاً ، صحيح النسب حراً ، لا يأخذ على الصلاة أجراً فقيها ، ولم يكن أعرابياً يؤم مهاجرين ، ولا أعجمياً يؤم عرباً ، ولا متيماً يؤم متوضئاً ، فإن الصلاة وراءه جائزة .

(١) في الأصل « القوي » .

واتفقوا على أن من تحول عن القبلة عمداً لغير قتال أو لغير غسل حدث غالب ، أو بنسيان الوضوء له ، أو لغير غسل رعا^(١)ف أو لغير ما افتره^(٢) على المرء من أمر بمعروف أو لإصلاح بين الناس ، أو لإطفاء نار ، أو إمساك شيء فانت من ماله ، أو لغير إكراه ، فإن صلاته فاسدة .

واتفقوا أن ستر العورة فيها لمن قدر على ثوب مباح لباسه له فرض .

واتفقوا على أن من لبس ثوبا طاهرا مباحا لباسه كشيئا واحدا ففطى سرته وركبته وما بينهما ، وطرح منه على عاتقه ، أن صلاته تجزئه .

واتفقوا على أن الفرج والدبر عورة .

واتفقوا أن الفكرة في أمور الدنيا لا تقصد الصلاة .

واتفقوا على أن شعر الحرة وجسمها حاشا وجهها ويدها عورة .

واختلفوا في الوجه واليدين حتى أظفارهما أعورة هي أم لا ؟

واتفقوا أن الأمة إن سترت في صلاتها شعرها وجميع جسدها ، فقد أدت صلاتها ، وقد روينا عن عائشة أم المؤمنين - رضى الله عنها - لا ينبغي للمرأة أن تصلي إلا وفي عنقها قلادة أو خيط أو سير أو شيء .

واتفقوا على جواز الصلاة في كل مكان ما لم يكن جوف الكعبة أو الحجر أو ظهر الكعبة أو معاطن^(٢) الإبل أو مكانا فيه نجاسة ، أو حماما أو مقبرة أو إلى قبر أو عليه ، أو مكانا^(٣) مقصوبا يقدر على مفارقتة أو مكانا يستهزا فيه بالإسلام أو مسجداً لضرار أو بلاد ثمود لمن لم يدخلها باكياً .

(١) رعا^(١)ف : رعف الأنف خرج منه الدم ، والرعا^(١)ف أيضاً الدم نفسه .

(٢) معاطن الإبل : مباركها .

(٣) من هنا إلى قوله « أو مكانا » ساقط فاستدركناه من كلام ابن تيمية .

واتفقوا على جواز الصلاة في كل ثوب ، ما لم يكن حريراً أو فيه حرير ،
أو مفضوفاً ، أو معصفاً ، أو فيه نجاسة ، أو جلد ميتة ، أو ثوب مشرك .
واتفقوا على أن ما عدا الكلب والمرأة والحمار والهر والمشرک
لا يقطع الصلاة .

واتفقوا أن ما مر من ذلك كله وراء السترة وهي ارتفاع قدر آخره
الرحل وفي حلة الرمح أنه لا يقطع الصلاة .

واتفقوا على أن من قرب من سترته ما بين ممر الشاة الى ثلاثة أذرع فقد
أدى ما عليه .

واتفقوا على كراهية المرور بين المصلي وسترته ، وإن فاعل ذلك آثم .

واتفقوا على أن من استنجد بما يحوز الاستنجاء به على الوتر من ثلاثة
أشخاص مختلفة الأجرام فصاعداً ، حتى ينقي ما هنالك ، ثم توضأ بماء كما
ذكرنا ، وفي إناه كما وصفنا ، وضوءاً كما نعتنا ، ثم لم يأت شيئاً مما ذكرنا أن
ما عداه لا ينقض الوضوء ولا مس شيئاً من جلده بريقه وعليه ثوب كما شرطنا
قام في جماعة ونوى في تلك الصلاة ، وهو كما حددنا ، وهي راضية به في مكان
مساو لوقوفهم ، ليس أعلى منه ، ووقف أمامهم بغير محراب فكبر ونوى في
تكبيره وقبل تكبيره ، متصلاً بتكبيره تلك الصلاة التي يصلي بعينها فقال :
الله أكبر ، ورفع يديه وتعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، وقرأ بأم القرآن
يفتحها بسم الله الرحمن الرحيم ، ثم قرأ سورة وجهر حيث ينبغي الجهر ،
وأمر حيث ينبغي الإسرار ، ثم كبر وركع ، فاطمأن في ركوعه حتى
استقرت أعضاؤه كلها ، وقال وهو راكع : سبحان ربي العظيم ، ولم يقرأ
شيئاً من القرآن في حال ركوعه ، ثم قال : سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك
الحمد ، ثم اطمأن قائماً حتى اعتدلت أعضاؤه كلها ، ثم كبر وخر ساجداً ،
وجاف يديه عن ذراعيه وفخذه ، ووضع جبهته وأنفه مكشوفين ، ويديه

ورجليه على ما هو عليه قائم ، بما يحل افتراشه في الصلاة ، وهو نحو ما يحل لباسه ، وقال في سجوده : سبحان ربي الأعلى ثلاثاً ، واطمأنت أعضاؤه كلها ولم يقرأ في سجوده شيئاً من القرآن ، ثم كبر وجلس معتمداً ، ثم كبر وسجد اخرى كالتي وصفنا ، ولا فرق في كل ما قلنا فيها ، ثم قام مكبراً ، ثم عمل هكذا في الركعة الثانية . فإن كانت صلاة غير الصبح جلس بعد الثانية وتشهد . ولا تقدر على إجماع فيما يفعل في الجلوس . فقال الشعبي : لا يزيد على التشهد ، وقال الشافعي ويصلي على محمد عبده ورسوله ، ثم يعود فيقوم ، ثم قام مكبراً يفعل كما قلنا في الركعة الأولى ، في كل ما قلنا فيها من قراءة سورة مع أم القرآن ، وتعوذ وبسمة وغير ذلك ، فإن كانت غير المغرب والصبح ، فركعتان كما قلنا ، ولا فرق ، حتى اذا جلس في آخر صلاته تشهد التشهد المروي عن النبي ﷺ من طريق ابن مسعود وابن عباس - رضي الله عنهما - ثم يصلي على محمد ﷺ الصلاة المروية عنه عليه السلام - إذ سأله بشير بن سعد الأنصاري - ثم سلم عن يمينه وعن شماله تسليمتين : السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ، وهو في موضع ليس من المواضع التي ذكرنا أن ما عداها مباح الصلاة عليه ، ولم ينفخ ، ولا بكى ، ولا ضحك ، ولا تبسم ، ولا التفت ، ولا سها ، ولا تختصر ، ولا كفت شعراً ، ولا ثوباً ، ولا فرقع أصابعه ، ولا شبكها ، ولا مرّ أمامه شيء مما ذكرنا أن ما عداها متفق عليه انه لا يقطع الصلاة ، ولا صلت إلى جنبه امرأة ، ولا رفع بصره إلى السماء ، ولا عمل عملاً ، ولا سمى أحداً غير النبي ﷺ في صلاته ، ولا دعا بغير ما يشبه القرآن فيها ، ولا تختم في إيهام أو سبابة أو وسطي ، ولا قال الحمد لله في عطاس ان كان منه ، ولا سبح مريداً مخاطبة انسان ، فقد أدّى الصلاة وأتمها كما أمر ؛ على أننا روينا عن عطاء كراهية السجود على غير التراب والبطحاء والخصى .

واتفقوا على ان من فعل كما ذكرنا وهو منفرد ، ولم يجد من يؤمّه ولا من

يأتهم به ، او كان معذوراً في صلاته منفرداً وقت تلك الصلاة قائم بعد ، او كان قد نسيها أو قام عنها ، وإن خرج وقتها ما لم يكن بعد صلاة الصبح إلى ابيضاض الشمس ، او حين استوائها ، او بعد العصر إلى غروبها ، ولم يكن عبداً أبقاً^(١) فقد أدى صلاته كما أمر ، ولا سبيل إلى إجماع جاز في المأموم أصلاً .

واتفقوا على أن من قرأ وهو في الصلاة سجدة من سجرات القرآن ، فخر لها ساجداً ، ثم عاد الى صلاته ، أن صلاته لا تنتقض .

واتفقوا أنه ان سجد فيها عامداً ذاكراً ، لأنه في صلاة غير السجود المأمور به وغير هذا السجود وغير سجود السهو ، فإن صلاته تقسد .

واتفقوا أنه ليس في القرآن أكثر من خمس عشرة سجدة .

واتفقوا منها على عشر . واختلفوا في التي في « ص » وفي الآخرة التي في « الحج » وفي الثلاث اللواتي في المفصل .

واتفقوا على أن التي في « حم وآلم » من عزائها .

واتفقوا على أن قراءة القرآن لغير المحدث والجنب والحائض وفيما عدا الحلاء والحمام ، حسن .

واتفقوا على أن من نام عن صلاة ، أو نسيها ، وسكر من خمر ، حق خرج وقتها ، فعليه قضاؤها أبداً .

واتفقوا على أن صلاة العيدين ، وكسوف الشمس ، وقيام ليالي رمضان ، ليست فرضاً ، وكذلك التهجد على غير رسول الله ﷺ .

واتفقوا أن كل صلاة ما عدا الصلوات الخمس وعدا الجنائز والوتر وما

(١) أبقاً : هارباً .

نذره المرء ليست فرضاً .

واتفقوا أن الصلوات المفروضة والغسل المفروض والوضوء لها ، كل ذلك لازم للحر والعبد والأمة والحرة لزوماً مستويًا ، إذا بلغ كل من ذكرنا وعقل ، وبلغه وجوب ذلك .

واتفقوا على أن ما بعد صلاة العتمة إلى طلوع الفجر ، آخر وقت للوتر .

واتفقوا أن من صفاء الشمس إلى زوالها ، وقت لصلاة العيدين على أهل الأمصار .

واتفقوا أن صلاة العيدين ركعتان في الصحراء وصح - عن علي - في الجامع العبد أيضاً .

واختلفوا إذا صليت في المصر في الجامع فقوم قالوا ركعتان .

واختلفوا في الكلام في الصلاة ، فقالت طائفة يحوازه مع الإمام في إصلاح الصلاة ، وقالت طائفة : إن الكلام محذور حق في إقتناء المأموم الإمام في القرآن إذا اخطأ ، وقال آخرون : الكلام عمداً ونسياناً يبطل الصلاة .

واتفقوا على أن صلاة الظهر من يوم الجمعة في المصر الجامع إذا مر بذلك الإمام الواجبة طاعته ، وخطب الإمام خطبتين قائماً يجلس بينها جلسة ، وكان ممن تجوز إمامته ، وحضر ذلك أربعون رجلاً فصاعداً ، أحرار مقيمون بالغون ، قد حضروا الخطبة ولم يبلغ أحد منهم ولا شرب ماءً ولا زال منهم أحد . إلا أنهم اختلفوا في الوقت بما لا سبيل إلى جمعه ، إذ قد روي عن شعبة ، عن الحكم ، عن مجاهد ، أن كل عيد للمسلمين فهو قبل نصف النهار ، وروي في الجمعة قبل الزوال عن أبي بكر وغيره ، إلا أنهم أجمعوا على أن الجمعة إذا جمعت على شروطها ، ركعتان يحجر فيهما .

وأجمعوا أن من أسقط الجلسة الوسطى من صلاة الظهر والعصر والمغرب

والعتمة ساهياً ان عليه سجدي السهو .

واتفقوا ان من أدرك السهو مع إمامه ، فإنه يسجد للسهو وان لم يسه .
ثم اختلفوا في كل من زاد أو نقص ، وفيمن أدرك وترأ من صلاة إمامه
وان لم يسه أيسجد للسهو أم لا ؟

واتفقوا ان القراءة في ركعتي الصبح والأولين من المغرب والعشاء ، من
جهر فيهما فقد أصاب ، ومن أسر في الآخرين من العتمة وفي الثالثة من
المغرب وفي جميع الظهر والعصر ، فقد أصاب .

وليس قولي : فقد أصاب موجب ان من خالف ذلك فهو عندهم مخطيء ،
بل من خالف ذلك موقوف على اختلافهم فيه .

واتفقوا ان النوافل من التهجد والتطوع ، من شاء جهر ومن شاء أسر .

واتفقوا على استحباب ركعتين بعد طلوع الفجر وقبل صلاة الصبح .

وأجمعوا ان التطوع بالصلاة حسن ما لم يكن بين طلوع الفجر وابيضاض
الشمس ، بغير الركعتين اللتين ذكرنا .

كتاب الجنائز

اتفقوا على بن مواراة المسلم فرض .

واتفقوا على ان غسله والصلاة عليه إن كان بالغاً وتكفينه - ما لم يكن
شهيداً أو مقتولاً ظلماً في قصاص - فرض .

واتفقوا أن من صلى عليه بوضوء فقد أصاب .

واختلفوا في الكفن والحنوط : أمن الثلث أم من رأس المسال ، وفيمن
صلى عليه بلا وضوء ولا تيمم أيجوز ذلك أم لا ؟

كتاب الزكاة

اتفقوا على ان في مائتي درهم - بوزن مكة من الورق^(١) المحض اذا أتمت عاماً كاملاً قمرياً متصلاً عند مالكيها الحر البالغ العاقل المسلم ، رجلاً كان أو امرأة ، بكراً أو ذات زوج ، أو خلوا منه ، لم تنتقل من ملكه عن أعيان الدراهم ، ولا عن شيء منها ، زكاة خمسة دراهم بالوزن المذكور ، ما لم يكن حلي امرأة أو حلية سيف أو منطقة أو مصحف أو خاتماً .

واتفقوا على ان في كل مائتي درهم من الفضة التي اكتسبها المرء ، زائدة على المائتي درهم التي كانت عنده حولاً ايضاً كما ذكرنا ، خمسة دراهم ايضاً .

واختلفوا في الزيادة ، إذا كانت أقل من مائتي درهم ، أفبها زكاة أم لا ؟ . واتفقوا على انه إذا كان في الدراهم أو الآنية أو النقار^(٢) خلط من نحاس أو غير ذلك ، الا ان فيها من الفضة المحضة المقدار الذي ذكرنا ، فان الزكاة فيها واجبة كما قدمنا .

واتفقوا على ان في اربعين ديناراً مضروبة أو تدرأ أو تقاراً أو سبائك غير مصوغ شيء من ذلك بوزن مكة من ذهب أو إبريز محض تساوي الدراهم المذكورة ، مائتي درهم - من ورق محض مضروبة - فصاعداً تم عند مالكيها على الصفة التي ذكرنا في الفضة حولاً قمرياً متصلاً ، لم ينتقل ملكه عنها بأعيانها ، ولا عن شيء منها : زكاة دينار .

واتفقوا على ان في كل عشرين ديناراً زائدة - تقم حولاً كما ذكرنا - نصف .

(١) الورق : الدراهم المضروبة .

(٢) النقار : القطعة المذابة من الذهب والفضة .

واختلفوا في الزيادة إذا كانت أقل من عشرين ديناراً ففيها زكاة أم لا ؟ .

واتفقوا على أن الوزن المذكور من الذهب المحض ، وإن خالط الدنانير أو التبر أو السبائك خلط غير الذهب ، إلا أن فيها من الذهب المحض الوزن المذكور ، ففيها الزكاة كما ذكرنا .

واتفقوا أن في الفي رطل وأربعمائة رطل بالفلقلي كاملة فصاعداً من القمح الخالص الذي لا يخالطه شيء غيره ، إذا أصابه رجل وامرأة حران بالغان عاقلان مسلمان ، ينفرد كل واحد منهما بملك كل ذلك بعد اخراج ما انفق عليها ، أو أصاب ذلك نصيبه من زرع نفسه ، أو تخله نفسه ، في أرض ليست من أرض الخراج ، ولا من أرض أكثرهما ، أن فيها الزكاة ، وذلك عشر ما ذكرنا ، أن كانت تسقى بالأنهار ، أو ماء السماء ، أو العيون ، أو السواقي ، ونصف العشر ، أن كانت تسقى بالدلو ، أو السانية ^(١) وذلك مرة في الدهر ، تجب الزكاة المذكورة منها كما ذكرنا أثر الضم والتصفية .

واتفقوا على أن في خمس من الإبل مسان راعية غير معلوفة ، ولا عوامل - ليست فيها عياء - ذكوراً كانت أو أنثى أو مختلطة ، إذا أتمت عاماً شمسياً عند مالكتها كما ذكرنا في الذهب ، زكاة شاة .

واتفقوا على أن في عشر من الإبل شاتين ، وفي خمسة عشر كذلك ثلاث شياه ، وفي عشرين أربع شياه ، وفي ست وثلاثين بنت لبون ، وفي ست وأربعين حقة ^(٢) ، وفي إحدى وستين جذعة ^(٣) ، وفي ست وسبعين بنتاً لبون ، وفي إحدى وتسعين حقتان إلى مائة وعشرين .

(١) أي البعير يسنى عليه أي يستقي من البئر .

(٢) الحقة : الناقة التي بلغت أربع سنين .

(٣) الجذعة من الإبل الصغيرة .

ثم اختلفوا في صفات الفرائض بعد ذلك ، واختلفوا ايضاً في الخمس والعشرين ، ولذلك تركنا ذكرها .

واتفقوا على ان في البقر زكاة ، ثم اختلفوا في مقدارها في خمس من البقر الى خمسين منها بما لا سبيل الى ضبطه .

ثم اتفقوا ان فيها اذا صارت خمسين على الصفة التي ذكرنا في الابل سواء - بشرط ان لا يكون متخذة لتجارة ولا معلوفة ولا لحث - بقرة واحدة الى تسع وخمسين ، ثم اختلفوا فيها اذا زادت ، الا انهم اتفقوا على ان كل خمسين زائدة ، رأساً منها ، ثم اختلفوا في سنته فأكثر من الأمر .

واتفقوا على ان في الغنم - اذا كانت بالصفة التي ذكرنا في الابل والبقر واقامت المدة التي ذكرنا في الابل وبلغت اربعين شاة الى مائة وعشرين ، ثم شاتين الى مائتين .

ثم اختلفوا فيما زاد على المائتين الى مائتين واربعين .

ثم اتفقوا فيما زاد على وجوب ثلاث شياه الى ثلاثمائة .

ثم اختلفوا فيما بين الثلاثمائة والأربعمائة .

ثم اتفقوا على ان في كل مائة شاة شاة .

واختلفوا في جمع الغنم المتفرقة في البلاد ، وان كان مالکها واحداً .

واتفقوا على ان الضأن والمعز يجمعان معاً .

واتفقوا على انه ليس في أقل من خمس من الابل شيء ، ولا في أقل من خمس من البقر ولا في أقل من اربعين من الغنم شيء .

واتفقوا على ان اصناف القمح كالصيفي والسمرية ونحو ذلك تجمع معاً .

واتفقوا على ان أصناف التمر تجمع معاً .

واتفقوا على أصناف الشعير تجمع معاً .

واتفقوا على أن من أعطى زكاة - أي مال كان - من غير عين المال المزكّى ، لكن من استقراض أو من شيء ابتاعه بمال له آخر ، أو من شيء وهب له ، أو بأي وجه جائز ملكه ، فإن ذلك جائز ، وأنه لا يحبر أن يعطي من عين المال المزكّى .

واتفقوا على انه إن أعطى من عين المال ، فذلك جائز ، ما لم يكن من التمر مصران الفأر ، وعذق ابن حبيق ، والجمرور^(١) ، وما لم يكن من المواشي معيباً أو تيساً أو كريمة ، وغير الأسنان والأصناف التي قدمنا ؛ وكذلك القول في الذي يحضر من غير عين المال .

واتفقوا على ان الإمام العدل القرشي ، اليه قبض الزكاة في المواشي .

واتفقوا على ان الإمام المذكور ، إذا وضع الزكاة التي تقبض في الأسهم السبعة من الثمانية المنصوصة في القرآن ، فقد أصاب . واختلفوا في المؤلفات .

واتفقوا على أن كل مال - ما لم يكن إبلاً أو غنماً أو بقرأً أو جواميس أو خيلاً أو بغالاً أو عبيداً أو عسلاً أو عروضاً متخذة للتجارة أو شيئاً تنبتة الأرض أي شيء كان ، من نجم أو حمل شجر أو ورقها أو حشيش أو ذهباً أو فضة وما خالطها - لا زكاة فيه وإن كثر .

واتفقوا على انه لا زكاة في أعيان الشجر .

واتفقوا على ان من كان عنده أقل من النصاب من كل شيء يزكّى فإنه لا زكاة عليه ، ما لم يكن خليطاً على اختلافهم في النصاب .

(١) أنواع من أودأ التمر .

واتفقوا انه لا زكاة على كافر في شيء من أمواله ، حاشا ما أنبتت أرضه ،
فإنهم اختلفوا : أيؤخذ منه العشر أم لا ؟ وحاشا أموال نصارى بني تغلب ،
فإنهم اختلفوا أتضعف عليهم الصدقة أم لا ؟ .

واتفقوا على ان من أدى الزكاة إثر حلول حولها ، وإثر وقت وجوبها في
الزرع والتجارة ، فقد أدى فرضه .

واختلفوا فيمن أداها قبل ذلك بقليل أو كثير .

واتفقوا على ان الزكاة تتكرر في كل مال عند انقضاء كل حول ، حاشا
الزراع والتجار ، فإنهم اتفقوا ان لا زكاة فيها إلا مرة في الدهر فقط .

واتفقوا انها على الحي في ماله ما لم يفلس .

واتفقوا على ان من كان عنده من الذهب والفضة مالا يبلغ إذا جمع
قيمة عشرين ديناراً ، أو قيمة مائتي درهم أو عشرين ديناراً بتكامل الأجزاء
أو مائتي درهم بتكامل الأجزاء ، فلا زكاة عليه في شيء من ذلك ، فأما
القيمة المعروفة ، وهو الصرف الجاري في كل وقت ، وأما تكامل الأجزاء
فهو ان يوازي كيلاً دينار ذهب .

واتفقوا على ان من قبض الإمام — الذي تجب إمامته — زكاة ماله وهو
غائب لا يعلم ، أو ممتنع ، ان ذلك يحجزه عنه وليس عليه ان يعيدها ثانية .
واتفقوا على ان من أداها عن نفسه بأمر الإمام فأداها بنية انها زكاته
ووضعها مواضعها ، انها تجزى .

الركاز^(١)

لم يتفقوا في الركاز على شيء يمكن جمعه ، لأن مالكا يقول : إن وجد

(١) هو المال المدفون في الأرض .

في أرض عنوة ، فهو لمفتتحها لا لواجده ، وإن وجد في أرض صلح فهو كله لأرض الصلح لا لواجده ، ولا خمس فيه ، وإنما الخمس فيما وجد من ذلك في أرض العرب . وقال الحسن : ما وجد في أرض العرب فلا خمس فيه ، وإنما فيه الزكاة ، وقال الشافعي وغيره : حيثما وجد فهو لواجده وفيه الخمس .

وكذلك أيضاً لم يتفقوا في المعدن على شيء يمكن جمعه ، ولا فيما يخرج من البحر ، كالعنبر واللؤلؤ وغير ذلك .

ولا أعلم بينهم خلافاً في أنه لا شيء في السمك المتصيد ، وأما الصيد البري فقد اتفقوا على أنه لصائده في أرض الاسلام خاصة ، حاشا الحرميين ، وأنه لا شيء عليه فيه .

كتاب الصيام

اتفقوا على أن صيام نهار رمضان (على الصحيح المقيم العاقل البالغ الذي يعلم أنه رمضان وقد بلغه وجوب صيامه وهو مسلم وليس امرأة لا حائضاً ولا حاملاً ولا مرضعاً ولا رجلاً أصبح جنباً أو لم ينوّه من الليل) فرض ، مذ يظهر الهلال من آخر شعبان ، الى أن يتيقن ظهوره من أول شوال ، وسواء العبد والحر والمرأة والرجل والأمة والحرّة ذات زوج أو سيد ، كانتا بكرين أو ثيبين أو خلونين .

واتفقوا على أن الأكل لما يغذي من الطعام مما يستأنف إدخاله في الفم والشرب والوطء حرام ، من حين طلوع الشمس الى غروبها .

واتفقوا على أن كل ذلك حلال من غروب الشمس الى مقدار ما يمكن الغسل قبل طلوع الفجر الآخر .

واتفقوا على أن صيام النذر المعلق بصفة ، ليست معصية فرض .

واتفقوا على أن الأكل لغير ما يخرج من الأضراس أو لغير البَرْد ، ولغير ما لا طعم له ، ولغير الريق ، وإن الشرب والجماع في الفرج للمرأة ، إذا كان ذلك نهاراً بعمد ، وهو ذاكر لصيامه ، فإن صيامه ينتقض .

واتفقوا على أن من نوى الصوم في الليل وهو ممن ذكرنا أن الصوم يلزمه ، ولم يأكل شيئاً أصلاً لا فاسياً ولا عامداً ، ولا شرب شيئاً أصلاً لا فاسياً ولا عامداً ، ولا استمنى كذلك ، ولا أصبح مجنباً ، ولا تقياً عامداً ، ولا قبل ولا عض ولا مس ولا أمذى^(١) ، ولا أمني^(٢) ، ولا احتجم ، ولا احتلم ، ولا دخل حلقه شيء غير ريقه ، ولا احتقن ولا داوى جرحاً ببطنه ، ولا استعط^(٣) ، ولا نوى الفطر ولا قطر في إحليله ، ولا في أذنه ، ولا اكتحل ، ولا خرج عن قريته أو مصره ، ولا كذب ، ولا اغتاب ، ولا تعدد معصية ، ولا دهن شارب ، ولا رَعَف أنفه ، من قبل طلوع الفجر الآخر إلى تمام غروب الشمس ، فقد تم صومه .

واتفقوا على أن الريق ما لم يفارق الفم لا يفطر .

واتفقوا على أن المريض إذا تحامل على نفسه فصام أنه يجزئه .

واتفقوا على أن من آذاه المرض وضعف عن الصوم فله أن يفطر .

واتفقوا أن من سافر السفر الذي ذكرنا في كتاب الصلاة ، أنه إن قصر فيه أدى ما عليه فأهلّ هلال رمضان وهو في سفره ذلك ، فإنه إن أفطر فيه فلا إثم عليه .

واتفقوا أن من أفطر في سفر أو مرض ، فعليه قضاء أيام عدد ما أفطر ، ما لم يأت عليه رمضان آخر .

(١) أمذى : خرج من إحليله شيء نتيجة الملاعبة أو التقبيل .

(٢) أمني : خرج منه المنى .

(٣) السوط : دواء يصب في الأنف .

واختلفوا في وجوب قضائه إذا أتى عليه رمضان آخر .
 واختلفوا فيمن أفطر الشهر كله لمرض أو سفر كما ذكرنا ، ففرض ناقصاً
 مكان كامل أيجزئه أم لا ؟
 واجمعوا أن صيام يوم الفطر ويوم النحر لا يجوز .
 واجمعوا على أن الكافة إذا أخبرت برؤية الهلال أن الصيام والإفطار
 بذلك واجبان .
 واتفقوا أن الهلال إذا ظهر بعد زوال الشمس ولم يعلم أنه ظهر بالأمس
 فإنه لليلة مقبلة .
 واجمعوا أن الحائض تقضي ما أفطرت في حيضها .
 واجمعوا ، واجمع من يقول : على أن الحائض لا تصوم ، أن النفساء
 لا تصوم .
 واختلفوا أتطعم وتقضي لكل يوم مدأ أم تقضي ولا تطعم ؟ قال مجاهد
 تقضي وتطعم .
 واجمعوا أن من كان شيخاً كبيراً لا يطبق الصوم أنه يفطر في رمضان
 ولا إثم عليه .
 واجمعوا أنه لا يصوم أحد عن إنسان حي .
 واجمعوا أن الصيام يلزم من ذكرنا أن الأحكام تجري عليه .
 واجمعوا أن من تطوع بصيام يوم واحد ولم يكن يوم الشك ، ولا اليوم
 الذي بعد النصف من شعبان ، ولا يوم الجمعة ، ولا أيام التشريق الثلاثة بعد
 يوم النحر ، فإنه مأجور ، حاشا المرأة ذات الزوج .
 واتفقوا على أنها إن صامت كما ذكرنا بإذن زوجها فإنها مأجورة .

واجتمعوا ان التطوع بصيام يوم ، وإفطار يوم ، حسن ، اذا أفطر يوم الجمعة والأيام التي ذكرنا .

واجتمعوا ان من صام قضاء رمضان ، أو كفارة بينه ، أياماً متتابعة ، أجزأه . اذا صام ذلك في أول أوقات إمكان الصيام له .

واجتمعوا ان ليلة القدر حق ، وانها في كل سنة ليلة واحدة .

باب الاعتكاف

اتفقوا أن من اعتكف في المسجد الحرام ، أو مسجد المدينة ، أو مسجد بيت المقدس ، ثلاثة أيام فصاعداً ، وصام تلك الأيام ولم يشترط في اعتكافه ذلك شرطاً ، ولا من امرأة أصلاً ، ولا أتى معصية ، ولا خرج عن المسجد لغير حاجة الإنسان ، ولا دخل تحت سقف أصلاً في خروجه ، ولا اشتغل بشيء غير الصلاة والذكر ، وما لا بد منه ، ولا تطيب - إن كانت امرأة - فقد اعتكف اعتكافاً صحيحاً .

واتفقوا أن الرطه يفسد الاعتكاف .

واتفقوا على أن من خرج من معتكفه في المسجد ، لغير حاجة ولا ضرورة ولا برٍّ أمر به أو ندب إليه فإن اعتكافه قد بطل .

كتاب الحج

اتفقوا ان الحر المسلم العاقل البالغ الصحيح الجسم واليدين والبصر والرجلين ، الذي يجد زاداً وراحلة وشيئاً يتخلف لأهله مدة مضيه ، وليس في طريقه بحر ولا خوف ، ولا منعه أبواه أو أحدهما ، فإن الحج عليه فرض .

واتفقوا ان المرأة اذا كانت كذلك ، وحج معها ذو محرم أو زوج ، فإن

الحج عليها فرض .

ولا سبيل الى إجماع جاز في كيفية الحج .

واجتمعوا ان الحج الى مكة لا الى غيرها .

واجتمعوا ان ذا الحليفة لأهل المدينة ، والجحفة لأهل المغرب ؛ وقرن لأهل نجد ، ويللم لأهل اليمن ، والمسجد الحرام لأهل مكة ، مواقيت الإحرام للحج والعمرة ، حاشا العمرة لأهل مكة .

واجتمعوا ان الطواف الآخر ، المسمى طواف الإفاضة بالبيت ، والوقوف بعرفة فرض .

واختلفوا فيمن وقف اليوم العاشر يظنه التاسع .

واجتمعوا ان وقت الوقوف ليس قبل الظهر في التاسع من ذي الحجة ، ولا يوم النحر لمن علم انه يوم النحر فما بعده .

واجتمعوا انه ان وقف بها ليلة النحر بمقدار ما يدرك الصلاة للصبح من ذلك مع الإمام فقد وقف .

واتفقوا ان الإحرام للحج فرض .

واتفقوا ان جماع النساء في فروجهن ذاكرأ لحجه ، يفسخ الإحرام ويفسد الحج ، ما لم يقدم المعتمر مكة ، ولم يأت وقت الوقوف بعرفة للحاج .

ثم اختلفوا فيه أيفسد بعد ذلك ما لم يتم جميع الحج وجميع العمرة أم لا .
واجتمعوا ان الهدْيَ يكون من الإبل والبقر الثني فصاعداً من الإبل والبقر والضأن والمعز .

واختلفوا في الجذع من الإبل والبقر والمعز .

واجتمعوا ان الرجل المحرم يحتنب لباس العيائم والقلائس والجباب والقمص

والخيط والسر اويل التي لا تسمى ثياباً إن وجد إزاراً .

واختلفوا في الخفين للرجال والنساء .

واتفقوا انه يحتنب استعمال الطيب والزعفران والورس^(١) والثياب المورسة والمزعفرة بعد إحرامه الى صبيحة يوم النحر .

واتفقوا ان المرأة المحرمة تجتنب الطيب كما ذكرنا .

واجمعوا ان لباس الخيط من الثياب كله للمرأة حلال وكذلك تغطية رأسها .

واتفقوا انه من فعل من كل ما ذكرنا انه يحتنبه في إحرامه ، شيئاً عامداً او ناسياً . انه لا يبطل حجه ولا إحرامه .

واتفقوا انه من جادل في الحج ان حجه لا يبطل ولا إحرامه .

واختلفوا فيمن قتل صيداً متعمداً ، فقال مجاهد : بطل حجه ، وعليه الهندي .

واجمعوا ان المحرم يقتل ما عدا^(٢) عليه من الكلاب الكبار والحدآن^(٣) الكبار وانه لا جزاء عليه فيما قتله من ذلك .

واختلفوا أيلزمه جزاء ما قتل مما عدا عليه من السباع كلها أم لا ؟

واختلفوا في قتل الفئران الصغار والكبار والحيات والذباب والوزغ^(٤) وكل ما عدا ما ذكرنا ، ولا جزاء عليه من قتل المباحات المذكورة باتفاق .

واجمعوا على استحسان التلبية الى دخول الحرم .

(١) الورس : هو نبت أصفر يصبغ به .

(٢) عدا : هجم .

(٣) الحدآن : جمع حدأة وهي من جوارح الطير .

(٤) الوزغ : جمع وزغة بالتحريك وهي التي يقال لها سام أبرص .

واتفقوا ان وقت التلبية خارج عن تمام رمي آخر حصاة من السبع حصيات من يوم النحر في جرة العقبة ، بعد طلوع الشمس .

واتفقوا على انه لا يحل للمحرم أن يتصيد فيقتل شيئاً مما يؤكل من الصيد البري في الحرم ، ولا ما دام محرماً .

واجمعوا ان له ان يتصيد في البحر ما شاء من سمكه .

واتفقوا ان له ان يذبح من الأنعام والدجاج الإنسي ما أحب مما يملك أو يأمر مالكه وهو محرم في الحرم .

واجمعوا على ان من حلق رأسه كله لعله به ، فإن عليه فدية طعام لا يتجاوز عشرة مساكين ، ولا يتجاوز صاعاً كل واحد إن لم يجد نسكاً ، وتجزئه شاة أو صيام لا يكون أقل من ثلاثة أيام لمن لم يجد هدياً ولا طعاماً ، ولا أكثر من عشرة أيام ، فإن صامها متتابعة اجزأته باتفاق .

واتفقوا ان الحلق والتقصير ، أحدهما مستحب في تمام الحج يوم النحر ، وأن الحلق أفضل .

واتفقوا على استلام الحجر الأسود .

واتفقوا على ان من ألقى البيت عن يساره فطاف خارج الحجر ولم يخرج في طوافه من المسجد سبعاً ، ثلاثة خيباً^(١) ، وأربعة مشياً ، فقد طاف .

واتفقوا ان من طاف بين الصفا والمروة سبعاً ، يبدأ بالصفا ويختم بالمروة ، ثلاثة خيباً ، وأربعة مشياً ، فقد سعى .

واجمعوا ان من رمى جرة العقبة يوم النحر قبل الزوال بسبع حصيات كحصى الخذف^(٢) فقد رمى .

(١) الحبيب ضرب من العدر .

(٢) أي صفار . وفي الأصل « القذف » وهو خطأ ظاهراً .

واختلفوا في أقل وفيمن ألقى البيت عن يمينه وفيمن لم يسع أيجزته كل ذلك أم لا ؟

واتفقوا على أن جمع صلاتي الظهر والعصر بعرفة في وقت الظهر حق بخطبة قبل الصلاتين . وعلى أن جمع صلاتي المغرب والعشاء في مزدلفة بعد غروب الشمس .

واتفقوا على أن شوال وذا القعدة وتسعاً من ذي الحجة وقت للإحرام بالحج ومن أشهر الحج .

واتفقوا على أن ما عدا شوال وذا القعدة وذا الحجة فليس من أشهر الحج .
واتفقوا على أن من أهدى كل دم وجب عليه ، أو كل هدي تطوع فوقف بعرفة ثم نحره أو ذبحه بمكة أجزأه .

واتفقوا أن كل صدقة واجبة في الحج أو إطعام إن أداه بمكة أجزأه .
واختلفوا فيمن فعل ذلك بغير مكة ، حاشا جزاء الصيد ، فإنهم اتفقوا على أنه لا يجزىء إلا بمكة .

واتفقوا أن من غروب الشفق من ليلة النحر إلى قبل طلوع الشمس من يوم النحر ، وقت للوقوف بمزدلفة .

واتفقوا على أن من طاف طواف الإفاضة يوم النحر أو بعده ، وكان قد أكمل مناسك حجه ، ورمى ، فقد حل له الصيد والنساء والطيب والتخييط والنكاح والإنكاح وكل ما كان امتنع بالإحرام .

واجتمعوا على أن من يوم النحر وهو العاشر من ذي الحجة ، إلى انسلاخ ذي الحجة ، وقت لطواف الإفاضة ، وما بقي من سنن الحج .

واتفقوا أن ثلاثة أيام بعد يوم النحر ، هي أيام رمي الجمار ، وأن من رماها فيها بعد الزوال أجزأه .

واتفقوا على أنه لا يمتنع - إلا من الحل - من كان من غير القارين والمؤمنين بمكة .

ثم اختلفوا : أمن أدنى الحل ، أم ميقات بلد المعتمر ، أم من منزله حيث كان ؟

واتفقوا ان من أفسد حجة الفرض ، فعليه ان يحج ثانية ، ولا نعلم انهم اتفقوا على قضاء حج التطوع إذا فسد ، وقد ادعى بعض العلماء في ذلك إجماعاً وليس كذلك ، بل قد وجدنا فيه خلافاً صحيحاً .

ولم يتفقوا فيما يباح الأكل منه من الهدني على شيء ، لأن الشافعي واصحابه واصحاب الظاهر يقولون : لا يأكل من شيء من الهدني إلا هدي التطوع ، وأباح غيرهم الأكل من بعض الواجبات ، ومن جزاء الصيد أباح ذلك الحكم .

واتفقوا على أن يحجب الهدني فرض على المحصر ، وعلى حلق جميع رأسه بتخيير كما قدمنا ، وعلى من نذر نذراً معلقاً بصفة ليست معصية ، مثل ان يقول : إن كان كذا فعلي نذر هدي لله تعالى .

واختلفوا هل على من أفسد حجه هدي أم لا ؟

واتفقوا على ان ما عدا الإبل والبقر والضأن والمعز لا يهدي منها شيء فيما ذكرناه .

واجمعوا على ان التصيد في حرم مكة لصيد البر الذي يؤكل حرام . واختلفوا في طير الماء .

واختلفوا في العمل في كفارة جزاء الصيد بما لا سبيل الى إجماع جاز في كيفية ذلك الصيام ، لا ذلك الإطعام ، ولا الجزاءات فيه ، ولا على من هو القاتل الذي يلزمه الجزاء ، فان قوماً قالوا : لا يتجاوز ذلك الجزاء شاة ،

وقوم قالوا : إنما جعل الطعام ليعرف به قدر الصيام ؛ وقوم حدوا في الصيام أنه كصيام حائق رأسه ، وقال قوم : كصيام المتمتع ، وقالوا غير ذلك . وقال أبو حنيفة لا يجوز صوم على قتل صيد في الحرم ، وإنما هو على الحرم يقتل الصيد في الحل ، فهذا عليه الصوم .

واجمعوا أن ذبح الأنعام والدجاج الإنسي في حرم مكة وغيرها حلال .

واختلفوا في المتمتع بما لا سبيل إلى ضم إجماع فيه ، لأن الرواية قد جاءت عن ابن الزبير أن المتمتع هو المحصر عن حج أحرم به ففاته ، وقال آخرون المحصر هو من أهل بعمرة في أشهر الحج ، وعمل عمرته كلها في أشهر الحج ، ونوى بها التمتع ولم يسق مع نفسه في حين إحرامه بها هدياً ، ثم حل وأقام بمكة ، ولم يخرج منها أصلاً ، ولم يكن ساكناً بمكة ، ولا كان بها أهله ، ولا من ساكني جميع المواقيت التي ذكرنا قبل ، ولا فيما بينها وبين مكة ، ولا كان له في شيء مما ذكرنا من المواضع أهل ، ثم حج في ذي الحجة من تلك الأشهر التي اعتمر فيها ، فإنه متمتع .

ثم اختلفوا ، فمن موجب لها فرضاً ، ومن محرم لها ، ومن كاره لها ، ومن مستحب لها ، ومن مباح لها .

واتفقوا أن العمرة المفردة التي لا يريد صاحبها أن يحج من عامه ، إنما هو إحرام من الميقات ، أو من الحل ، كما قلنا في الحج ، أو منزل المعتمر ، ثم طواف بالبيت كما ذكرنا في الحج .

ثم اختلفوا ، فاقنصر بعضهم على ذلك ، وقال بعضهم : يسمى بين الصفا والمروة كما ذكرنا في الحج ، ثم حلق أو تقصير وإحلال .

واختلفوا في المكي هل بالعمرة من مصر من الإمصار ، ثم يحج ، أيكون متمتعاً يلزمه ما يلزم المتمتع أم لا ؟

واتفقوا أن من لبس ونوى الحج والعمرة معاً ، وساق الهدى مع نفسه حين إحرامه فإنه قارن .

ثم اختلفوا ، فمن موجب لذلك ، ومن مانع منه ، ومن مستحب له ، ومن كاره ، ومن مبيح .

واتفقوا أن من قال في تلبيته « لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك ، لبيك إن الحمد والنعمة لك ، والملك لا شريك لك » ، فقد لبي .

واتفقوا أن من لم يتظلل في إحرامه ، ولا قتل قملة ولا قرادة ولا حلة^(١) ، ولا حضانة ولا مسّ شيئاً من شعره ولا من أظفاره ، ولا رفث ولا عصي ولا جادل ولا التذّ بشيء من النساء ، ولا شتم ريحاناً ولا اذهن ، ولا أكل شيئاً مسّ طيباً ، ولا دنا منه ، ولا عصب رأسه ، ولا شد منطقة ، ولا طرح على رأسه مخيطاً ، ولا حمل على رأسه شيئاً ، ولا عطّر وجهه ، ولا غسل رأسه بغسل ولا بماء ، ولا انغمس في ماء ، ولا بالغ في الحكّ ، ولا احتزم ولا تقلد سيفاً ، ولا قتل سبعا ، ولا أسداً ، ولا خنزيراً ، ولا شيئاً من دواب البر ، ولا بيض طائر ، ولا ذعر صيداً ، ولا أفسد عشه ، ولا نظر في مرآة ، ولا دلّ على شيء من ذلك ، ولا فعل شيئاً من ذلك بحرم ولا احتجم ، فإنه لم يأت شيئاً يكره في إحرامه . وقد روينا عن الأعمش أنه قال : من تمام الحج ضرب وزاه بلا شك^(٢) ، إنما أراد أهل الفسق منهم .

(١) الحلة : القرادة الضخمة .

(٢) كذا . وفي « كشف الخفا ومزيل الالباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس

للمعجلوني » ٢ - ٢٤١ :

(من تمام الحج ضرب الجمال) هو من كلام الأعمش ، ولكن حمله ابن حزم على الفسقة منهم . يعني ان ساغ له ذلك بنفسه والا أعلم الأمير أو نحوه ، وعلى كل حال هو من نوادر الأعمش . وقال صاحب الفروع من الحنابلة وليس من تمام الحج ضرب الجمال خلافاً للأعمش ثم حكى حمل ابن حزم . وقال القاري قد ضرب الصديق جماله في حجة الوداع بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينكر عليه فدل على ان المراد اضافة المصدر الى مفعوله ، قال وتقل اضافته الى الفاعل وهو الأظهر وفي معنى التام أشهر ، والمعنى انه لا يحمد في سبيل الله حق يضرب ويهان انتهى .

واتفقوا على أن من اعتمر عمرته كلها ، مما بين استهلال المحرم الى ان يتمها قبل يوم الفطر ، ولم ينو بها التمتع ، ثم خرج الى منزله أو الى الميقات ، وهو من غير أهل مكة ، ثم حجّ من عامه ، أنه ليس متمتعاً .

ثم اختلفوا في ذلك ، فمن موجب له ، ومن ممانع ، ومن كاره له ، ومن مستحب ، ومن مبيح .

وكذلك اتفقوا ان من اعتمر في أشهر الحج ، ثم لم يحج من عامه ذلك الى ان حجّ عاماً كاملاً ، أنه ليس متمتعاً . ثم اختلفوا كما ذكرنا في ذلك .

واتفقوا ان العام كله - حاشا يوم التروية الى آخر أيام التشريق - وقت للتلبية والسعي للعمرة لمن لم يرد الحج من عامه .

واختلفوا في التلبية والسعي بين الصفا والمروة ، والنية في جميع عمل الحج : أفرائض هي أم لا ؟ وكذلك في طواف الوداع .

كتاب الأقضية

اتفقوا أن من ولّاه الإمام القرشي الواجب طاعته الأحكام ، فإن أحكامه - إذا وافق الحق - نافذة ، على أنه إن حكم بما يخالف الإجماع ، فإن حكمه مردود .

واتفقوا على أن من لم^(١) يولّه سلطان نافذ الأمر بحق أو بتغلب ولا حكمه الحصان ، ولا هو قادر على إنفاذ الحكم ، ان حكمه غير نافذ ، وان تحليفه ليس تحليفاً .

واتفقوا أن من لم يكن مجبوراً ، وكان بالغا حسن الدين ، سالم الاعتقاد ، حراً غير معتق ، عالماً بالحديث والقرآن ، والنظر والاجماع والاختلاف ، لم يبلغ الثمانين ، جائز أن يولّي القضاء .

واتفقوا أن ما حكم به - لغير نفسه ولغير أبويه ولغير عبده ولغير كل من

(١) « لم » ساقطة من الأصل .

يختلف في قبول شهادته له من ذوي رحمه ومن ولده أو من ولد ولده بكل وجه ،
واخوته واخوانه ، ومن هو في كفالته ، وصديقه الملائف ، وعلى عدوه -
أن حكمه جائز إذا وافق الحق .

واختلفوا في حكمه لكل من ذكرنا أيجوز أم لا ؟
واتفقوا أن من ولي القضاء كما ذكرنا في جهة ما ، أو وقت ما ، أو أمر ما ،
أو بين قوم ما ، فإن نه أن يحكم بينهم .
واظن أنهم اختلفوا : هل له أن يحكم في غير ما قلد ؟ ولكن لا أعلم في
المنع من ذلك خلافاً في وقتي هذا (١) .

واتفقوا على وجوب الحكم بالبينة مع عيين المشهود له وبالإقرار الذي لا يتصل
به استثناء أو ما يبطله ، إذا كان في مجلس القاضي ، ولم يكن تقدمه إنكار
عنده أو أثبتته القاضي في ديوانه وشهد به عدلان عند ذلك القاضي .
واتفقوا على أن للقاضي أن يحكم في منزله .

واتفقوا على أنه فرض عليه أن يحكم بالعدل والحق .
واتفقوا على تحريم الرشوة على قضاء ، بحق أو باطل ، أو تعجيلاً لقضاء ،
بحق أو باطل .

واتفقوا على أنه إن حكم بين الذميين الراضين بحكمه مع رضا أحكام أهل
دين ذينك الذميين ، أن ذلك له ، وأنه يحكم بما أوجبه دين الإسلام .
واختلفوا في حكمه بينهم في الخمر والخنازير والميتة .

واتفقوا أن من كان غير عالم بأحكام القرآن والحديث ، صحيحه وسقيمه ،
وبالإجماع والاختلاف ، فإنه لا يحل له أن يُفتي وإن كان ورعاً .
واتفقوا أن من كان عالماً بما ذكرنا وكان ورعاً فله أن يُفتي .

واتفقوا أنه لا يحل لقاضٍ ولا لفتٍ تقليد رجل بعينه (٢) بعد موت رسول

(١) فتدخل هذه المسألة في عداد الإجماعات المستبعدة عند الجمهور .

(٢) هذا إذا كان القاضي والمفتي من أهل الاستنباط بمعرفة أدلة الأحكام كما هو الأصل

في القضاء والإفتاء ؛ وإلا فلا بد من الاتباع لأحد أئمة الاجتهاد عند الجمهور .

الله ﷻ فلا يحكم ولا يفني إلا بقوله ، وسواء كان ذلك الرجل قديماً أو حديثاً .
واتفقوا على وجوب الحكم بالقرآن والسنة والإجماع .

واتفقوا ان من حكم بغير هذه الثلاثة ، او القياس ، او الاستحسان ، او
قول صاحب لا يخالف له منهم ، او قول تابع لا يخالف له من التابعين ولا
من الصحابة ، او قول الأكثر من الفقهاء ، فقد حكم بباطل لا يحل .

واتفقوا على انه لا يحل لفتي ولا لقاضي ان يحكم بما يشتهي مما ذكرنا في
قصة ، وبما انتهى مما يخالف ذلك الحكم في اخرى مثلها وان كان كلا القولين
مما قال به جماعة من العلماء ، ما لم يكن ذلك لرجوع عن خطأ لاح له ، الى
صواب بان له .

واجمعوا على ان قبول الترجمة بشاهدين عدلين .

واتفقوا على ان للقاضي ان يكتب للمحكوم عليه كتاباً يحكم له ، يشهد
له فيه ، إن أحب المحكوم له ذلك ، أو دعا اليه .

واتفقوا ان الإمام اذا أعطى الحاكم مالا من وجه طيب دون ان يسأله
إياه ، فإنه له حلال ، وسواء رقبه له كل شهر أو كل وقت محدود أو قطعه عنه .
واتفقوا ان الحاكم اذا حكم بشهادة عدول عنده - على ما ذكره في كتابنا
هذا في الشهادات إن شاء الله تعالى - على إقرار او على علمهم ان له ان يحكم .
واتفقوا على انه ليس له ان يحكم بما عدا علمه أو إقرار المحكوم عليه أو
ما قامت به البيّنة .

واتفقوا أن مَنْ أَمَرَه الإمام الواجبة طاعته من الحكام ، بقبول كتاب
حاكم آخر اليه من بلد بعيد^(١) ، او بمخاطبة غيره من الولاة ، ان للحاكم ان
يقبل الكتاب وان يكتب ويحكم بما ورد فيه^(٢) مما يوجب الحكم ويحكم بكتابه

(١) في الاصل « يبعثه » .

(٢) في الاصل « بما فيه ورد » .

من أمر بقبوله أيضاً . كذلك اذا شهد بما في نص الكتاب عدلان ، وكان الكتاب مختوماً ، وكان الى هذا الذي وصل اليه ، وكان الذي كتبه حياً ، غير معزول في حين وصول الكتاب الذي كتب به اليه ، هذا في غير الحدود والقصاص وفي غير^(١) كتابه من البلد القريب .

واتفقوا ان كتب الحاكم الى الحاكم اذا كان بأمر من الإمام - كما ذكرنا - فشهد عدلان عند الحاكم المكتوب إليه : ان هذا كتاب فلان الحاكم إليك ، وأشهدنا على ما فيه ، أن على المكتوب إليه ان يحكم به .

بقية من الأفضية والدعوى والاقرار والقسم والشهادات

واتفقوا على قبول شاهدين مسلمين عدلين فاضلين في دينها ومعتقدهما ، حسني الزبي والاسم والكنية ، معروفين حريين بالدين ، معروفين بالنسب ، ضابطين للشهادة ، غير محدودين في قذف ، ولا في خمر ، ولا في شيء من الحدود . ولا يكونان - مع ذلك - أبوين ولا جددين ولا ابنين ولا ابني ابن او ابنة وان سفل ، ولا أخوين ولا ذوي رحم محرمة من الذي شهدا له ، ولا أحدهما ، ولا آكل طين ، ولا نائف لحيته ، ولا صديقين ، ولا شريكين ، ولا أجيرين ، ولا سيدين للمشهود له ، ولا أحدهما ، ولا أغلفين^(٢) ، ولا صيرفين ، ولا أخرسين ، ولا مغنيين ، ولا ناثعين ، ولا بائمي ما لا يجوز ، ولا متخذه ، ولا مكاريبي حمير ، ولا صاحبي حمام ، ولا متقبلي حمام ، ولا طفيليين ، ولا يكون أحدهما شيئاً مما ذكرنا ، ولا زوجاً ، ولا يكونان عدوين للمشهود عليه ، ولا أحدهما ، ولا جارين الى أنفسهما نفعا ، ولا أحدهما ، ولا

(١) « غير » غير موجودة في الاصل .

(٢) الأغلف : الرجل الذي على ذكره جلد كأنه غلاف له .

دافعين عن أنفسهما ضرراً، ولا أحدهما، ولا بدويين على قروي وهو الحضري، ولا خصيين ولا أعميين ، ولا يكونان أيضاً أخوين ولا أباً وابناً ، ولا شاهداً المشهود فيه يملكه غير من شهدا له به فسكتا ، ولا فقيرين ولا شاعرين ، ولا أحدهما شيئاً مما ذكرنا .

فإذا شهد اثنان كما ذكرنا ، وحلف المشهود له ولم يرجعاً عن شهادتهما ولا أحدهما ، ولم يكونا حين سماعهما الشهادة مخنفين ، وقال لهما المشهود عليه إشهدا عليّ بهذا ، وقال حين أدائها الشهادة : نشهد بشهادة الله على هذا لهذا بكذا ، ولم يكن عند المشهود عليه اعتراض ، وكان حاضراً بعد تأني مدة ينقطع فيها عذره فقد وجب الحكم بما شهدا به في جميع الحقوق كلها، والحدود كلها ، حاشا الدماء والزنا واللباطة . نعتي بالدماء ما أوجب قتلاً بقوّة أو غيره فقط ، إلا أن يكون أحدهما أو كلاهما شهد في حديث قد أقيم عليه ، أو شهدا به قبل فردّت ، أو علما ما شهدا به وكان منكراً ، فبقي مدة ما لا يشهدان بها أو أحدهما ، فإنهم اختلفوا في الحكم بتلك الشهادة .

واتفقوا على قول رجل وامرأتين كما ذكرنا في الرجال سواء بسواء ، إن لم يوجد رجلان في الديون من الأموال خاصة .

واتفقوا على قبول أربعة رجال كما ذكرنا ، فيما أوجب القتل بقود أو غيره ، وفي الزنا وفعل قوم لوط .

واتفقوا أن الحاكم إذا تقصى البحث عن الشهادة والشهود فلم يأت محرمّاً عليه . واختلفوا في شهادة من لم يبلغ من الصبيان والجواري ، وفي شهادة النساء منفردات ، وفي شهادة الرجل الواحد والمرأة الواحدة ، مع يمين الطالب ، ودون يمينه ، أيحوز ذلك أم لا ؟

واتفقوا على أنه لا يقبل مشرك على مسلم في غير الوصية في السفر .

واختلفوا في قبول المشرّكين في الوصية في السفر .

واتفقوا على ان المسلمين 'يقبلون' على المشركين الذميين وغيرهم في كل حال من الدماء فما دونها .

واختلفوا في قبول المشركين على المشركين .

واتفقوا على ان الشاهد اذا لم يكن غيره ينوب عنه ولم يكن مشغولاً وكانت الإجابة له ممكنة فدعي الى أداء شهادته ، ففرض عليه أداؤها .

واتفقوا على ان الكبائر والمجاهرة بالصغائر ، والإصرار على الكبائر ، جرحه ترد بها الشهادة .

واختلفوا في غير كل ما ذكرنا قبل هذا ، 'ترد' به الشهادة أم لا ؟

واتفقوا على ان قبول من يرى من أهل الأهواء ان يشهد لموافقته على مخالفته بما لا يعلم غير جائز .

واتفقوا على ان قبول من بلفت بدعته الكفر المتيقن على انه كفر غير جائز .

واجتمعوا ان السحر والفساد في الأرض ، والزنا والربا وقذف المحصنات ، واللباطة وأخذ أموال الناس استحلالاً وظلماً ، والقتل ظلماً ، وشرب الخمر ، وعقوق الوالدين بالضرب والسب ومنع حقها - وهو قادر عليه - والكذب المحرم الكثير ، جرح ترد به الشهادة .

واختلفوا في المسلم يخاصم الذمي ، فقال الجمهور : اليمين على المدعى عليه منها أيها كان . وقال بعض التابعين : المسلم أحق باليمين على كل حال .

واتفقوا أن الشهود اذا شهدوا كما ذكرنا ان الحكم بشهادتهم قد وجب .

واختلفوا أيضاً اذا رجعوا عنها بعد إنفاذ الحكم أيفسخ أم لا .

واتفقوا على ان من حلف في جامع بلدة - قائماً حاسراً مستقبل القبلة

بأمر الحاكم الذي يجوز حكمه - بالله الذي لا إله إلا هو الطالب الغالب الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية على البت ، فإنها يمين ينقطع بها عنه الطلب .
ثم اختلفوا إن جاء المحلوف له بعد ذلك بيئته .

واتفقوا على أن من حلف لخصمه دون أن يحلفه حاكم أو من حكّمه على أنفسهما أنه لا يبرأ بتلك اليمين من الطلب .

واتفقوا على وجوب التحليف في دعوى الأموال .

واختلفوا في الوالد يأخذ مال الولد ؛ أيُقضَى عليه برده أم لا ؟

واتفقوا على أن الخلطة بالمبايعة والمشاركة إذا ثبتت وكانت المدعى عليه متهماً بمثل ما يدعى به عليه مظنوناً منه ذلك ، فقد وجب على الحاكم أن يسمع منها .

واتفقوا أن من أثبت حقاً على ميت فأنبت موته وعدة وورثته ، فإنه يحكم له .

واتفقوا : أن من أسلم أبوه وأمه جميعاً وهو غير بالغ فإن الإسلام يلزمه .
واتفقوا أنه إن كان بالغاً فأسلم أبواه أو أحدهما أنه لا يجبر على الإسلام .
واختلفوا أيلزمه الإسلام بغير إسلام أبويه أو أحدهما من عم أو جد .

واتفقوا أن الزوجين إذا كانا كتابيين ، وولد لهما ولد ولم يسبّ ولا أسلم أحدهما ولا كلاهما ، فإنه على دينهما .

واتفقوا على أن جميع الشركاء إذا دعوا كلهم إلى القسمة ، وكان الشيء إذا قسم وقع لكل واحد منهم ما ينتفع به ، ولم يكن ذلك الشيء المشاع واحداً ، كجوهرة واحدة ، أو ثوب واحد ، أو اثنين مزدوحين ، كزوج باب ، أو خفين ، أو نعلين ، أو ما أشبه ذلك ، وأثبتوا مع ذلك ملكهم لما طلبوا قسمه

ببيّنة عدل ، أنه يقسمه الحاكم بينهم .

واتفقوا أنه من ملك إناث حيوان ، فكل ما تولّد منها من لبن أو ولد أو كسب أو غلة أو صوف ، فاللبن والولد والصوف والشعر والوبر ملك للمالك أمهاته ، وإن له أخذ الأمهات والغلة والكسب .

واختلفوا إذا غصب الأمهات أو ملكها ملكاً فاسداً ، وإنما اختلفوا في الغصب والملك الفاسد ، لأنهم جعلوا الغاصب والمالك ملكاً فاسداً مالكين للأمهات والأصول ، بالتضمن له وبالشبهة .

واتفقوا في ولد حدث بين أمة زيد وعبد خالد ، إن ذلك الولد لسيدِ أمّه .

واتفقوا في ولد الأمة من زنا انه ملك لسيدِ أمه .

واختلفوا في ولد الغارة المتزوجة أيضاً .

واتفقوا إن ولد الأمة من زوجها عبد لسيدِ أمه .

واختلفوا فيه إن كان أبوه عربياً أملك أم يفديه أبوه .

واتفقوا إن من ملك شجراً أو حباً فكل ما تولّد منه فهو له من حب أو تبن أو ثمرة أو ورق .

واتفقوا إن الولد ملك للمالك أمهاته لا للمالك آباءه .

واختلفوا إن كان أبوه عربياً ، أو ولد مستحقه أملكه مالك أمهاته أم لا ؟

واتفقوا أن من أقر على نفسه في حد واجب ، بقتل أو سرقة في مجلسين مفترقين وهو حر عاقل بالغ غير سكران ولا مكروه ، وكان ذلك الإقرار في مجلس الحاكم بحضرة بيّنة عدول ، وغاب بين الإقرارين عن المجلس حتى لم يروه ، ثم ثبت على إقراره حتى يقتل أو يقطع ، على ما نذكره في كتاب الحدود إن شاء الله ، فقد أقيم عليه الحد الواجب .

واتفقوا أن من أقر بالزنا وهو حر بالغ غير سكران ولا مكروه ، في أربع مجالس متفرقة ، كما ذكرنا في المسألة التي قبلها ، وثبت على إقراره حق أقيم عليه جميع الحد ، فإنه قد أقيم عليه الحد الواجب .

واتفقوا أن الرجل إن أقر بولد يحتمل أن يكون منه ولا يعرف كذبه فيه ، ويمكن أن يكون ملك أمه أو تزوجها ، ولم يذكر الولد دعواه ، ولم يكن فيه منازع ، ولم يكن على الولد ولا لأحد ، فهو لاحق به .

واتفقوا أن إقرار الحر البالغ العاقل غير المحجور عليه فيما يملك ، إذا كان إقراره ذلك مفهوماً غير مستثنى منه شيء ، ولا متصل به ما يبطله ، وكان غير سكران ولا مكروه ولا مفلس ولم يوقن كذبه ، فإنه مصدق ومحكوم عليه إذا صدقه المقر له .

واتفقوا أن لفظ الجمع يقع على ثلاثة فصاعداً .

واتفقوا أنه لا يقع على واحد في غير معظم شأنه وإخباره عن نفسه .

واتفقوا أن استثناء الأقل من جنسه بعد أن يبقى الأكثر جائز .

واتفقوا أن الربع في هذا المكان قليل .

واتفقوا أن من أقر بابن أمته أنه لاحق به .

واتفقوا أن ما ولدت الأمة أو الزوجة لستة أشهر بعد وطء السيد أو الزوج ولم يكن وطئها رجل قبلها ، أو وطئها وكان بين آخر وطء كان من الأول وبين وطء الثاني ما لا يكون حملاً ، فإنه لاحق بالذي هو في عصمته الآن .

واتفقوا أن الحمل يكون من ستة أشهر إلى تسعة أشهر ، وهو غير سقط ، فإنه لاحق بالذي هو في عصمته الآن .

واتفقوا أن ما ولدت لأكثر من سبع سنين من آخر وطء وطئها الزوج

أو السيد ، أنه غير لاحق به ، إلا أن يكون الحمل مشهوراً بشهادة قوابل
عدول متصلاً .

واجمعوا أن ولد المتزوجة زواجاً صحيحاً أو فاسداً ، والزوج جاهل
بفساده ، وولد المملوكة ملكاً صحيحاً أو فاسداً ، والمالك جاهل بفساده ،
ولم يكن فيها شرك في الملك والزوجية ، فإنها لاحقان بالزوج وبالسيد .

واختلفوا في ولد الزنا ، يستحقه الذي حملت به أمه منه ، وفي ولد المرأة
يحلها لزوجها ، وولد الجارية من السي يوطؤها من له في الغنيمة حق فتحمل ،
وفي أمة ولد الرجل يوطؤها أبوه أو ابنه فتحمل ، وفي ولد المرهونة يوطؤها
المرتئن بإذن الراهن فتحمل ، وفي ولد الخدمة يوطؤها الخدم فتحمل ، وفي
ولد المتزوجة زواجاً فاسداً ، وهي ممن لا يحل أن تتكح أصلاً أو لسبب ،
والتاكح عالم بفساد ذلك النكاح وعالم بالتحريم ، وفي ولد المملوكة ، وهي ممن
لا يحل ووطؤها لسبب ، أيلحقون بمن خلقوا من نطفته أم لا ؟ وفي ولد
المُكاتب^(١) والعبد يقع عليها سيدهما بغير انتزاع فتحمل ، أيلحق أم لا ؟
قال الحسن يلحق ولد الزنا إذا استلحقه الذي حملت به أمه منه . وقال سفيان
الثوري : يلحق ولد المرأة يحلها لزوجها به ولا حدة عليه ، وهو مملوك للمرأة .

وقال الحسن بن حيي : يلحق بالرجل ما حملت منه أمة أبيه أو أمة أمه .
وقال أبو حنيفة : يلحق بالرجل ولد المتزوجة وإن كانت أمه أو ابنته ، وهو
عالم بذلك كله^(٢) . وقالوا : يلحق ولد المشتركة يوطؤها أحد مالكيها ،
وقال الشافعي : يلحق ولد المرهونة إذا وطئها المرتئن بإذن الراهن ، وكذلك
ولد أمة المُكاتب يوطؤها سيده فتحمل . وقال إبراهيم النخعي : من ادعى

(١) المُكاتب : العبد الذي يكتب على نفسه بشئته فإن أداه عتق .

(٢) هذا قوليد وتقويل . ورأى أبي حنيفة في نكاح المحارم قتل التاكح غيلة ، لئلا
يتحدث عنه كما ورد في السنة .

أخاً وله إخوة منكرون له ، دخل معهم وإن أبوا .

واتفقوا أن ولد المتزوجة ، أمة كانت أو حرة ذمية أو مسلمة ، إذا نفاه زوجها ساعة علمه به ساعة ولادته ولم يكن علم حمل أمه به ، ولم يتأن في ذلك ، وقذف أمه بالزنا ولا عنتها وأكذبتة ، والتعنت هي وأنت به لأكثر ما يأتي به النساء ، وكلاهما حر مسلم بالغ عاقل غير محدود في زنا ولا قذف ، ولا هو أعمى ولا سكران ، وإذا ادعى رؤيته ولم يمكنه حاكم إلا حينئذ ، فإن الولد عنه 'منتف' .

كتاب التفليس

أجمعوا على أن كل من لزمه حق في ماله أو ذمته لأحد ، فرض عليه أداء الحق لمن هو له عليه إذا أمكنه ذلك ، وبقي له بعد ذلك ما يعيش به أياماً هو ومن تلزمه نفقته .

واختلفوا فيما وراء هذا مما لا سبيل إلى إجماع فيه ، حتى اختلفوا أبيع الحر في الدين أم لا ؟ وهل يؤاجر فيما لزمه أم لا ؟ وهل يجبس أم لا ؟ وهل يباع عليه ماله إن وجد له أم لا ؟ وهل يترك منه شيء أم لا ؟

كتاب الحجر

اتفقوا على أن وجوب الحجر على من لم يبلغ ، وعلى من هو مجنون معتوه أو مطبق لا عقل له ، وأن كل ما أنفذ من ذكرنا ، في حال فقد عقله ، أو قبل بلوغه ، من هبة أو عتق أو بيع أو صدقة ، أن ذلك باطل .

واختلفوا لابتباعه لما لا بد له منه من قوته ولباسه .

واتفقوا على وجوب حسن النظر لمن هذه صفته .

واتفقوا أن من كان بالفا عاقلاً حراً عدلاً في دينه ، حسن النظر في ماله ، أنه لا يجبر عليه ، وأن كل ما أنفذ مما يجوز إنفاذه في ماله فهو نافذ .

كتاب الغصب

اتفقوا أن من غصب شيئاً - أي شيء كان - من غير ولده ، فوجد بعينه ، لم يتغير من صفاته شيء ، ولا تغيرت سوقه ، ووجد في يد غاصبه لا في يد غيره ، أنه برد كما هو .

واتفقوا أن من غصب شيئاً مما يكال أو يوزن فاستهلكه ، ثم لقيه المغصوب منه في البلد الذي كان فيه الغصب ، أنه يُقضى عليه بمثله .

واتفقوا أنه ان عدم المثل فالقيمة . واختلفوا في كيفية القيمة .

واتفقوا أنه لا قتل ولا قطع على غاصب .

واتفقوا أنه إن غصبه دنانير أو دراهم فوجده في بلد آخر ، والصرف في ذلك البلد مقارب الصرف في البلد الذي كان فيه الغصب ، أنه يُقضى عليه بمثل ما غصب .

واختلفوا فيما عدا هذه الحال .

واتفقوا أن أخذ أموال الناس كلها ظلماً لا يحل .

ثم اختلفوا فيمن روجت (١) دابته فأهملها فأخذها انسان فقام عليها حتى صلحت ، وفيمن خفف عن مركب فرمى من متاع فيه فغاص عليه غائص وأخذها ، وفي طائر أو صيد ملك ثم توحش ، أ يكون كل ذلك لواجده أم لا يزول ملك الأولين عنه أبداً ؟ فالحسن البصري ، والحسن بن حيي ، والليث ،

(١) روجت : أدركها العشي وهو من الزوال الى الليل .

واحد ، واسحق ، يقولون فيما ذكرنا : هو لمن غاص فيه أو قام على الدابة .
وقال مالك في الصيد المتوحش : هو لمن أخذه . وقال سائر الناس : كل
ذلك للأول .

اللقطة والضالة

لا إجماع فيها : لأن من الناس من يرى أخذها ، ومنهم من يرى تركها
كلها ، ومنهم من يرى أخذ البعض دون البعض .

الآبق

اتفقوا على رد الآبق إلى ربه ^(١) .
واختلفوا أيحمل ^(٢) أم لا يحمل .
واختلفوا في الآبق إلى دار الحرب أيغرم ؟

المزارة والمساقاة

أجمعوا على أن المزارة والمساقاة على ذكر النصف أو الثلثين أو إلى السدس
أو أي جزء مسمى كان منسوباً من الجميع إلى مدة معروفة ، سواء لا فرق .
ثم اختلفوا ، فمن مانع ذلك ، ومن مجيز لكل ذلك ، ومن مانع من
المزارة ، مجيز للمساقاة ، ومن مانع من ذكر المدة في ذلك .

(١) ربه : سيده .

(٢) يحمل : أجر .

الإجازات

لا إجماع فيها ، فقد منع منها كلها قوم من أهل العلم ، وإن كان الجمهور على إجازتها .

اللقيط

أجمعوا أن اللقيط إذا أقر ملتقطه بحريته فإنه حر .

الصلح

لا إجماع في الصلح ، لأن الشافعي وغيره يقول : لا يجوز الصلح أصلاً ، إلا بعد الإقرار بالحق ، ثم لا يجوز فيه إلا ما يجوز في الهبات أو البيوع وغيره . وذكر بعض الناس عن أحمد بن حنبل ، أن الصلح بعد الإقرار ليس صلحاً وإنما هو هضم للحق .

وقال قوم من السلف الصالح : إن الصلح على ديون الميت التي ترك بها وفاء^(١) بغير أداء جميعها لا يجوز .

كتاب الرهن

اتفقوا على أن الرهن في السفر في القرض الذي هو إلى أجل مسمى ، أو في البيع الذي يكون ثمنه إلى أجل مسمى ، إذا قبضه المرتهن بإذن الراهن قبل تمام البيع ، وبعد تعاقدته ، وعان الشهود قبض المرتهن له ، وكان الرهن مما يجوز بيعه ، وكان ملكاً صحيحاً للراهن ، فإنه رهن صحيح تام .

(١) وفاء : ما يفي الديون .

واتفقوا على ان الراهن اذا أراد إخراج الرهن من الارتهان إخراجاً مطلقاً دون تعويض ، فيما عدا العتق ، لم يحز ذلك له .

واتفقوا على أن الرهن ، كما ذكرنا ، إن كان دنانير أو دراهم ، فختم عليها في الكيس ، جاز رهنها .

قال الطحاوي : إن شريك بن عبدالله القاضي لا يحيز الرهن ، وإن قبضه المرتهن بإذن الراهن ، وأقر بذلك ، حتى يعاين الشهود القبض . وقال بذلك أبو حنيفة ، ثم رجع عنه .

الإكراه

اتفقوا على ان المكره على الكفر وقلبه مطمئن بالإيمان ، أنه لا يلزمه شيء من الكفر عند الله تعالى . واختلفوا في إلزامه أحكام الكفر .
واتفقوا ان خوف القتل إكراه .

الوديعة

واتفقوا ان على كل مودع ان يفي بوديعة .
واتفقوا على انه من تجر في الوديعة ، أو أنفقها ، أو تعدى فيها ، مستقرضاً لها أو غير مستقرض ، فضانها عليه ، حتى ترد الى مكانها .
واتفقوا ان من أداها الى مودعها وصرفها اليه ، فقد برئت ذمته منها .

الوكالة

اتفقوا على جواز الوكالة في البيع والشراء ، وحفظ المتاع ، وقبض الحقوق

من الأموال ، ودفعها ، والنظر في الأموال .

واتفقوا على أن الوكيل اذا أنفذ شيئاً مما وكّل به ما بين بلوغ الخبر اليه وصحته عنده الى حين عزل موكله له ، أو حين موت الموكل مما لا غبن فيه ولا تعدّ ، فإنه نافذ لازم للموكل ولورثته بعده .
واجتمعوا على ان الوكالة في الصلاة المفروضة والصيام لا يجوز .

الحوالة

اتفقوا على أن من أحيل بحق قد وجب له بشيء يجوز بيعه قبل قبضه ، على شخص واحد مليء حاضراً ورضي بالحوالة ورضي الحال عليه بها أيضاً ، وعلم كل واحد منهم مقدار الحق الواجب ، فقد جاز للمحال ان يطلب الحال عليه بذلك الحق ، وأنها حوالة صحيحة .

الكفالة

اتفقوا أن ضمان ما لم يجب قط ولا وجب على المرء ، لا يجوز .
واتفقوا على ان من كان له على آخر حي حق واجب من مال محدود قد وجب بعد ، فضمنه عنه ضامن واحد بأمر الذي عليه الحق ، ورضي المضمون له بذلك ، وكان الضامن له غنياً ، فإن ذلك جائز ، وللمضمون له أن يطالب الضامن بما ضمن له .

واختلفوا في الضمان عن الميت الذي ترك مالا وفاءً بالدين الذي عليه ، أو لم يترك . فقال قوم : هو جائز ويطالب المضمون له الضامن بما ضمن له .
وقال آخرون لا يجوز أصلاً .

واتفقوا أن ضمان الواحد عن الإثنين فصاعداً بما عليهم من له قبلكم حق

واجب بعد على واحد لهم قبله مثل ذلك الحق جائز .

واتفقوا أن المهمل والمحال عليه وإن الضامن والمضمون له إذا كانوا عقلاء
أحراراً رجالاً بالغين غير مكرهين ولا محجورين ولا أحاط الدين بأموالهم ،
فضمانهم وحوالتهن جائزة كما قدمنا .

كتاب النكاح

اتفقوا أن نكاح الحر البالغ العاقل العفيف الصحيح غير المحجور المسلم ،
أربع حرائر مسلمات غير زوان صحائح فأقل ، حلال .

واتفقوا على أن نكاح أكثر من أربع زوجات ^(١) لا يحل لأحد بعد رسول
الله ﷺ .

واجمعوا أن للمرء الحر البالغ العاقل المسلم غير المحجور أن يتسرى من
الإماء المسلمات ما أحب ^(٢) ، ويطأهن ، ما لم يكن فيهن من القرابة أو
الرضاعة أو الصهر ما نذكر أنه يحرم من الحرائر ، وما لم يكن معتقات إلى
أجل ، وما لم يكن مدبرات له ، وما لم يكن فيهن ملك ولا شرط لأحد
غيره ، ولا كانت من فرض إذا ملكهن بحق من هبة ، أو عوض من حق ،
أو ميراث ، أو ابتياع صحيح في أرض الإسلام ، ولا في دار الحرب من
أهل الحرب .

واختلفوا في نكاح الشغار ^(٣) والمنعة والسر والمهل وعلى شرط ما ومهر

(١) فما يراه الشوكاني والقنوجي من تجويز أكثر من أربع خطر جداً .

(٢) ومن أنكر التسري من أهل عصرنا هذا فقد أنكر الكتاب والسنة والإجماع في
آن واحد .

(٣) الشغار : نكاح الشغار أن تزوج الرجل امرأة بغير مهر .

فاسد - وهي كون العتق صداقاً - وتعليم القرآن ، أيصح ذلك أم لا ؟ وفي
نكاح الأعرابي المهاجرة ، فروينا عن عمر بن الخطاب النهي عن ذلك .

واجمعوا ان عقد النكاح لأربع فأقل ، كما ذكرنا ، في عقدة واحدة جائز ،
إذا ذكر لكل واحدة منهن صداقها ؛ وفي عقد متفرقة .

واتفقوا على أن العبد البالغ الماقل ، إذا أذن له سيده - العاقل البالغ
الحُر المسلم الذي ليس بمجبور - في النكاح وقولى سيده عقد نكاحه ، فله
نكاح حرة أو حرتين من المسلمات في عقدة ، كما ذكرنا ، أو عقدتين .

واتفقوا على أنه لا يحل لامرأة ان تتزوج أكثر من واحد في زمان واحد .

واتفقوا على أن من طلق نساءه فأكملن عدتهن أو متن ، أو طلق بعضهن
فاعتدت^(١) أو ماتت فله ان يتزوج تمام أربع فأقل ، ان أحب ، كما ذكرنا .

واتفقوا على ان المرأة اذا طلقها زوجها فانقضت عدتها - إن كانت من
ذوات العدد - أو مات أو انفسخ نكاحها منه ، وكان الطلاق والفسخ
صحيحين ، فلها ان تتزوج من أحببت ممن يحل لها ، وهكذا أبداً .

واختلفوا فيها اذا نكحت في عدتها أو أمكنت غلامها من نفسها ، هل
لها ان تتزوج أبداً أم لا ؟

واجمعوا ان نكاح الأخ بعد موت أخيه أو ابنتات^(٢) عصمتها منه ،
وكذلك العم بعد موت ابن أخيه ، والخال بعد موت ابن اخته ، وإن الأخ
وابن الأخت بعد العم والخال ، مباح .

واتفقوا ان نكاح المرأة كفؤا لها في النسب والصناعة جائز .

(١) أعتدت : أتمت أيام العدة .

(٢) ابنتات : انقطاع .

واتفقوا ان نكاح الرجل من كان هو أعلى منه قدراً في نسبه وحاله وصناعته جائز .

واجمعوا ان الأمة التي لها مالكان فصاعداً ، انه لا يحل لها ولا لواحد منها وطؤها ، ولا التلذذ منها ، ولا رؤية عورتها .

واجمعوا ان الأمة لا يجبر سيدها على إنكاحها ولا على ان يطأها ان طلبت هي منه ذلك ، ولا على بيعها من أجل منعه لها الوطء والإنكاح .

واجمعوا ان الحر المسلم العفيف العاقل البالغ غير المحجور ، والعبد المسلم العفيف العاقل البالغ ، اذا خشي العنت ولم يجد حرة يرضى نكاحها لعدم طولها ، وأذن للعبد سيده في النكاح ، وتولى سيده عقدة إنكاحه ، وفوض العبد ذلك اليه ، فإن لكل واحد منها ان ينكح أمة مسلمة بالغة عفيفة عاقلة ، بإذن سيدها في ذلك وإنكاحه لها .

واجمعوا ان نكاح نساء النبي ﷺ بعده من حرة أو سرية حرام على جميع ولد آدم بعده عليه السلام .

واتفقوا ان هذه الكرامة ليست لأحد بعده .

واتفقوا ان للرجل الحر العاقل المالك أمر نفسه المسلم ، ان يطلق اذا أحب ، اذا وقع طلاقه في وقته ، وعلى سنة الطلاق .

واتفقوا ان وطء غير الزوجة والأمة المباحتين حرام .

واتفقوا ان من أولم^(١) اذا تزوج فقد أحسن .

واتفقوا أن من دعي الى وليمة عرس لا هو فيها ولا هي من حرام ، ولا منكر فيها فأجاب ، فقد أحسن .

(١) أولم : عمل وليمة .

واتفقوا على قبول المرأة تزف العروس الى زوجها فتقول هذه زوجتك ،
وعلى استباحة وطئها بذلك ، وعلى تصديقها في قولها انها حائض ، وفي قولها
قد طهرت .

واجمعوا أن العدل في القسمة بين الزوجات واجب .

واختلفوا في كيفية العدل ، إلا أنهم اتفقوا في المساواة بين الليالي في
الحرائر المسلمات العاقلات غير الناشزات ، ما لم يكن فيهن متزوجة مبتدأة البناء .

واتفقوا أن المرأة اذا تزوجها العاقل الحرّ المسلم وهي مسلمة بالغة عاقلة
وهو محجور عليه وهي حرة ، ورضي ذلك أبوها وهي ، إن كان لها أب ،
وكان لها جد وأخ ، فرضوا كلهم ورضيت هي ، فإن لم يكن لها أحد من
هؤلاء حياً ولا بني بنيتهم ، ولا عم حي ، فزوجها أقرب بني عمها اليها ،
وهو حر بالغ عاقل غير محجور ، وهي عفيفة بكر أو ثيب خلو من زوج
او في غير عدة منه ، وأنكحها من ذكرنا برضاها من حر بالغ عاقل مسلم
كفء عفيف غير محجور ، ونطق الناكح والمنكح بلفظ الزواج أو الإنكاح
في مقام واحد ، وأشهدوا عدلين مسلمين حرين بالغين على الشروط التي ذكرنا
في كتاب الشهادات ، ولم يسكها ، ولا وقع هنالك شرط أصلاً ، وذكروا
صداقاً جائزاً ، فهو نكاح صحيح تام .

واتفقوا أن من لا ولي لها فإن السلطان الذي تجب طاعته ولي لها ،
ينكحها من أحببت ممن يجوز لها نكاحه .

واتفقوا ان امرأة تزوجت في عقدتين مختلفتين رجلين ، فعلم أولها ولم يكن
دخل بها واحد منها ، فإن الأول هو الزوج ، والآخر أجنيّ باطل .

واتفقوا أن من تزوجت زواجا صحيحاً ، فعرام عليها أن تتزوج آخر ،
ما لم يفسخ نكاحها أو يطلقها أو يغيب عنها غيبة منقطعة ، أو يُنْعَ لها أو
يمت ، أو يحكم حاكم بطلاقها أو بفسخها .

واختلفوا في كيفية هذه الأحوال وجواز بعضها وبطلانه، بما لا سبيل إلى
تحصيل إجماع جاز فيه إلا على ما نبين في بعض ذلك ، إن شاء الله تعالى .

واتفقوا أن نكاح الأم وأمهاتها ، وجدّات آبائهما ، وجدّات أمهاتها ،
وجدّات جدّاتها ، وجدّات أجدادها ، وإن علّون ، وأن نكاح عماتها
وخالاتها وعمات أمهاتها وعمات جدّاتها ، كيف كنّ ، وعمات آبائهما وعمات
أجدادها - وإن علّوا - كيف كانوا من قبّل الآباء أو الأمهات ، وخالات
آبائهما وخالات أمهاتها وخالات أجدادها وخالات جدّاتها وإن علّوا وعلّون
من قبّل الآباء والأمهات ، وهكذا كلّ عمة وكل خالة وكل رجل أو امرأة
نالت أمّه ولادتها ونالت آباؤه ولادتها، فإن نكاح كلّ من ذكرنا حرام مفسوخ
أبدًا، وكذلك وطؤون بملك اليمين . وكذلك القول في أمهات الآباء وأمّهاتهن
وجدّاتهن كيف كنّ للآب جدّات . وكذلك القول في عمات الآب وخالاته
وعمات أجداده وخالات أجداده كيف كنّ . وكذلك حمات جدّات الآب
وخالاتهن كيف كنّ الجدّات وإن بعدن ، فإن وجد رجل كان لأبيه أخ لأم
لا لأب ، فإن عمة هذا العم وجدة هذا العم أم أبيه حلال لابن أخيه ، أو
رجل كان لأمه أخ لأم لا لأب ، فإن عمة هذا الخال وجدة أم أبيه حلال لابن
أخته ، والرجل يكون لأبيه أو لأمه أخ لأب لا لأم فإن خالات ذاك العم
وذلك الخال وجدّته لأمه حلال لابن أخيهما أو لابن أختها .

واتفقوا : أن نكاح الابنة وابنة الابن وكل من نالتها ولادة ابنته أو ولادة
ابنه من صلب أو بطن كيفما تفرعت الولادات وإن بعدت ، حرام مفسوخ ،
وحرام وطؤون بملك اليمين أيضاً .

واتفقوا : أن الأخت الشقيقة وأن الأخت للأب وإن الأخت للأم ،
وكل من تناسل منهن أو نالتن ولادتهن من قبّل صلب أو بطن كيفما تفرعت
الولادات وإن بعدت حرام ونكاحهن مفسوخ ، وكذلك وطؤون بملك اليمين .
وكذلك بنات الأخ الشقيق والأخ للأب والأخ للأم وكل من نالتها ولادة الأخوة

المذكورين كما ذكرنا في الأخوات ولا فرق .

واتفقوا على ان نكاح العمت للأب أو للأم أو شقائق الأب ، وان نكاح تلك الحالات كذلك حرام مفسوخ أبداً ، وكذلك هو بملك اليمين .

واتفقوا ان الرضاع الذي ليس رضاع ضرار ، أو قصد به إيقاع التحريم ، يحرم منه ما يحرم من النسب على ما قلنا .

واختلفوا في رضاع الفعل ورضاع الكبير وكيفية الرضاع المحرم ، قال ابن أبي ذئب : رضاع الضرار لا يحرم شيئاً .

واتفقوا ان امرأة عاقلة حية غير مكروية ، إن أرضعت صبياً عشر رضعات متفرقات ، وافتراق ترك الرضاع فيما بين كل رضعتين منها ، فتمت العشر قبل ان يستكمل الصبي حولين قمرين من حين ولادته ، رضاعاً يمتصه بفيه من ثديها ، فهو ابنها ، ووطؤها ووطء ما ولدت حرام عليه ، وعلى من تناسل منه ، كما قلنا فيمن يحرم من قبل أمهات الولادة ولا فرق .

واتفقوا أن أم الزوجة من الرضاعة بمنزلتها من الولادة ، وان ابنتها من الرضاعة كابنتها من الولادة ولا فرق . وكل ذلك في التحريم خاصة فقط .

واتفقوا أن نكاح الرجل المرأة ، اذا كانا على الصفات التي قدمنا ، ولم يكن أرضعته قط ، ولا وصل الى جوف رأسه أو بدنه شيء من لبنها بوجه من الوجوه قط ، ولا من لبن أمها ، ولا من لبن من ولدتها من فوق أو ولدتها من أسفل بحرام ولا بجلال ، ولا من لبن زوجة ابنها أو زوجة واحد من ولدها أو ولد ولدها ، ولا من لبن من تكون بذلك عمة وان بعدت ، أو خالة وان بعدت ، أو بنت أخت وان بعدت ، ولا الى جوف واحد من ولده هو ، ولا كل من ولد بجلال أو بحرام ، ولا ملكها قط أبوه ولا وطئ امرأة ولدتها هي من أسفل بجلال ولا بحرام ، ولا خلاها أبوه ولا ولده ، ولا كل من ولده أو ولد ولده هو بجلال ولا بحرام ، ولا كان بدل

الخلوة التذاذ بوجه من الوجوه ، ولا نكحها ربيبه ، ولا لها حريمه في عصمته ،
ولا حلف بطلاقها ان تزوجها ، ولا زنى بها قط ، ولا هي زانية ، ولا
هو زان ، ولا نكح قط أمها او جدها لها او ابنتها وان سفلت ، ولا
نكحها في عدة هو ولا غيره ، ولا لاط بأبيها ولا بولدها ، ولا زنى بأمها
ولا بامرأة ولدها ، ولا بمن ولدت هي ، ولا التذ بدل الزنا ، ولا لاط بمن
ولدت ، ولم يكن خصياً ، ولا كان وطئ أبوه أمها ، ولا صارت حريمته
من أجل امرأة وطئها ، أو ملك عقدة نكاحها ، ولا كانت أمته ولا أمة
ولده ، ولا كان هو عبدها ولا عبد ولدها ، ولا يملك منه شيئاً ، وهي مسلمة
بالغة عاقلة ، وكان العقد في غير وقت النداء للجمعة الى سلام الإمام منها ،
وفي غير وقت قد تعين عليه فيه آخر وقت الدخول في الصلاة ، ولم تكن
مريضة ولا حاملاً ، ولا وطئها عبدها بتأويل ، فإن نكاحه لها حلال .

واجمعوا ان أم الزوجة التي عقد زواجها صحيح ، وقد دخل بها ووطئها ،
حرام عليه نكاحها أبداً .

واجمعوا ان بنت الزوجة التي عقد زواجها صحيح وقد دخل بها ووطئها ،
وكانت الابنة مع ذلك في حجره ، فحرام عليه نكاحها أبداً .

واختلفوا في التي لم يدخل بأمها ولا بابنتها ، أيجوز نكاحها أم لا ؟

واتفقوا ان الجمع بين الأختين بعقد الزواج حرام .

واتفقوا ان نكاح الأختين ، واحدة بعد واحدة ، بعد طلاق الأخرى او
موتها او انتفاد نكاحها ، حلال .

واجمعوا انه لا يحل للرجل البقاء على زوجية امرأة صارت له حريمه .

ثم اختلفوا في كيفية تفسيرها له حريمه .

واتفقوا ان التعريض للمرأة وهي في العدة حلال ، اذا كانت العدة في غير

رجعية او كانت من وفاة .

واتفقوا ان التصريح بالخطبة في العدة حرام .

واتفقوا : ان وطء الحائض في فرجها ودبرها حرام .

واتفقوا : ان من ملك امرأته كلها فلم يعتقها ولا أخرجها عن ملكه إثر ملكه إياها فقد انفسخ نكاحها .

واتفقوا ان من ملكته امرأة فلم تعتقه إثر ملكها إياه او لم تخرجه عن ملكها كذلك فقد انفسخ نكاحها .

ثم اختلفوا في كلا الامرين ، أفسخ بلا طلاق ، أم طلاق واحدة أم ثلاث ؟
واتفقوا على ان من كان عبداً وله زوجة أمة فأعتقت ، فلها الخيار في فراقه او البقاء معه ، ما لم يطأها .

واختلفوا في المعتقة بكتابة . فقال ابراهيم النخعي : لا تخير في فراق زوجها وهي زوجته كما كانت .

واتفقوا : ان لكل موطوءة بنكاح صحيح ، ولم يكن سمي لها مهراً ، فلها مهر مثلها .

واختلفوا في الموطوءة بنكاح فاسد العقد ، ونكحها جاهل بفساد ذلك النكاح ، ولم يكن سمي لها مهراً ، ألها مهر أم لا شيء لها ؟

ولم يتفقوا ان النكاح جائز بغير ذكر صداق . وذكر الطحاوي في شروطه : ان كثيراً من أهل المدينة يبطلون هذا النكاح اذا خوصم فيه قبل الدخول .

واتفقوا انه ان وقع في هذا النكاح وطء فلا بد من صداق .

واتفقوا على ان الصداق ان يكون ثلاث أواق من الفضة ، او ما يساوي ثلاث أواق فصاعداً ، وكان معجلاً او حالاً في الذمة ، فهو صداق جائز .

وروي من طريق شعبة عن أبي سلمة عن الشعبي ، ومن طريق شعبة عن الحكم عن ابراهيم : لا يتزوج احد على أقل من أربعين درهما .

واتفقوا على ان كل من طلق امرأته وقد سمى لها صداقا صحيحا في نفس عقد النكاح لا بعده ، ولم يكن وطئها قط ولا دخل بها ، وإن لم يطأها وكان طلاقه لها وهو صحيح الجسم والعقل ، ان لها نصف ذلك الصداق .

واختلفوا إن نقص شيء مما ذكرنا ألهما نصفه أم كله ؟

واتفقوا على ان من مات او ماتت ، وقد سمى لها صداقا صحيحا ووطئها او لم يطأها ، فلها جميع ذلك الصداق .

واختلفوا في المطلقة ولم يسم لها صداق ، ألهما المتعة فقط أم نصف مهر مثلها أم لا شيء لها ؟

. واتفقوا على ان بعثة الحكين اذا شجر ما بين الزوجين .

واختلفوا في كيفية ما يقضي به الحكمان .

واتفقوا على انه إن شرط ان لا يضارها في نفسها ، ولا في مالها ، انه شرط صحيح ، ولا يضر النكاح بشيء .

واتفقوا : أن كل شرط اشترط على الزوج بعد تمام عقد النكاح ، فإنه لا يضر النكاح شيئا ، وإن كان الشرط فاسدا .

واتفقوا على أن وطء الرجل المرأة الحامل التي لا يلحق ولدها به حرام ، وإن ملك عصمتها أو رقتها .

واتفقوا أن وطء الرجل زوجته وأمتة الحاملين منه بوجه صحيح حلال .

الإيلاء^(١)

اتفقوا على أن من حلف في غير حال غضب باسم من أسماء الله عز وجل على أن لا يطأ زوجته الحرة المسلمة العاقلة البالغة الصحيحة الجسم والعقل والنكاح ، وهي غير حبلى ولا مرضعة ، وكان قد دخل وهو مسلم بالغ عاقل غير سكران ولا مكره ولا محبوب ولا عنتين ، وهي بمكثته له من نفسها ، ووطؤها ممكن ، فحلف ألا يطأها أبداً فإنه مؤل إذا طلبته بذلك .

قال علي بن أبي طالب رضوان الله عليه : لا إيلاء في إصلاح . وقال عطاء والزهري والثوري : لا إيلاء إلا في مدخول بها . قال ابن عباس : لا يكون مؤلماً إلا من حلف ألا يطأها أبداً .

واتفقوا أن الوطء في الفرج قبل انقضاء الأربعة الأشهر فيئة^(٢) صحيحة يسقط بها عنه الإيلاء .

واختلفوا أيكفر لحنثه إذا وطئ أم لا يكفر ؟

قال الحسن وإبراهيم : لا كفارة عليه إن وطئ .

واختلفوا في كل ما ذكرنا بما لا سبيل إلى ترتيب صفة إجماع فيه .

الطلاق والخلع

اتفقوا أن طلاق المسلم العاقل البالغ الذي ليس سكران ولا مكرهاً ولا غضبان ولا مجبوراً ولا مريضاً ، لزوجته التي قد تزوجها زواجاً صحيحاً ، جائز ، إذا لفظ بعد النكاح مختاراً له حينئذ ، وأوقعه في وقت الطلاق بلفظ

(١) الإيلاء : القسم ، الحلف .

(٢) فيئة : رجوع .

من ألفاظ الطلاق على سنة الطلاق ، فإنه طلاق . عمرو بن عبيد يقول :
طلاق المريض ليس طلاقاً وهي زوجته كما كانت . ذكر ذلك الطحاوي
في شروطه .

واتفقوا أن الزوجة إن لم يطأها زوجها في ذلك النكاح ، أن كل وقت فهو
وقت طلاق لها .

واتفقوا أن التي وطئها في ذلك النكاح ، أن وقت الطلاق فيها هو كونها
طاهراً لم يمسه فيه ، ما لم يكن طلقها قبل ذلك الطهر وهي حائض ، وأن
وقت طلاقها ان كانت ممن لا تحيض لصغر أو كبر أو خلقة أو لباس بعله
متيقن ، فطلقها في استقبال شهر لم يطأها في الشهر الذي قبله ، فإنه مطلق في
وقت طلاق .

واختلفوا في طلاق الجاهل : فكرهه الحسن .

واتفقوا أن من طلق امرأته التي ذكرنا ، في الوقت الذي وصفنا ، طلقة
واحدة رجعية ، لم يتبعها ، ولا شرطاً مفسداً للطلاق ، أن ذلك لازم .

واتفقوا أنه ان أتبع الطلقة التي ذكرنا للتي وطئها طلقة ثانية بعد الأولى ،
وقبل انقضاء عدتها ، انها أيضاً لازمة له ، وانه قد سقط مراجعتها ، وحرام
عليه نكاحها إلا بعد زوج .

واتفقوا إن لم يتبع الطلقة الأولى ثانية ، او لم يتبع الثانية ثالثة ، أن
له ذلك .

واتفقوا أنه ان تزوجها زوج مسلم حر بالغ عاقل مرغوب فيه غير مقصود
به التحليل نكاحاً صحيحاً على ما قدمنا قبل ، ثم وطئها في فرجها وأنزل
المني وهما غير محرمين ولا أحدهما ، ولا صائمين فرضاً ولا أحدهما ، ولا هي
حائض ، وهما عاقلان ثم مات عنها او طلقها طلاقاً صحيحاً ، أو انفسخ

نكاحها ، فأتمت عدتها ولم تتزوج ، فنكاح الأول لها حينئذ حلال ،
وهكذا أبداً .

واتفقوا ان من تزوج امرأة ثم طلقها طلاقاً صحيحاً ، فأكملت عدتها ولم
تتزوج ، ثم نكحها ابتداءً نكاحاً صحيحاً ، او لم تكمل عدتها فراجعها مراجعة
صحيحة ، ثم طلقها ثانية طلاقاً صحيحاً ، فأكملت عدتها ولم تتزوج ، ثم
نكحها ثالثة نكاحاً صحيحاً او لم تكمل عدتها ، فراجعها مراجعة صحيحة ،
ثم طلقها طلاقاً صحيحاً ، فإنها لا تحل له إلا بعد زوج كما قلنا في التي قبلها ،
ولا نعلم خلافاً في أن من طلق ولم يشهد أن الطلاق له لازم ، ولكن لسنا
نقطع على انه إجماع .

واتفقوا ان الطلاق الى أجل او بصفة واقع ، ان وافق وقت طلاق ، ثم
اختلفوا في وقت وقوعه ، فمن قائل الآن ، ومن قائل هو الى أجله .

واتفقوا انه اذا كان ذلك الأجل في وقت طلاق ، ان الطلاق قد وقع .
واختلفوا في الطلاق اذا خرج مخرج اليمين ، أيلزم أم لا ؟

واتفقوا ان ألفاظ الطلاق « طلاق » وما تصرف من هجائه مما يفهم معناه ،
والبائن والبتة ^(١) والخلية ^(٢) والبرية ^(٣) وأنه إن نوى بشيء من هذه الألفاظ
طلقة واحدة سنية لزمته كما قدمنا .

واتفقوا انه إن أوقع هذه الالفاظ او بعضها مختاراً كما قلنا على المرأة
نفسها لا على نفسه وعلى بعضها ، فإنها واقعة على الصفات التي قدمنا .

واتفقوا على ان الحر اذا طلق زوجته الأمة التي نكحها نكاحاً صحيحاً

(١) البتة : القطع .

(٢) الخلية : المرأة لا زوج لها .

(٣) البرية : باراً امرأته صالحها على الفراق .

بكونه ممن يحل له نكاح الإمام بإذن سيدها طليقة واحدة كما قلنا ، فله مراجعتها بغير رضاها في ذلك النكاح الذي وقع فيه الطلاق ، ما دامت في العدة ، وكان مع ذلك ممن يحل له نكاح الإمام المسلمات .

ثم اختلفوا بعد الطليقة الثانية .

واتفقوا ان العبد اذا طلق زوجته الحرة مختاراً لذلك ، وطلقها أيضاً عليه سيده مختاراً لذلك طليقة واحدة كما قدمنا ، وكان قد وطئها أو لم يطأها ، ان له ان يراجعها برضاها ورضاه ورضا سيده ، كل ذلك معاً .

واختلفوا بعد في الطليقة الثانية عند عدم شيء مما ذكرنا ، وكذلك القول في زوجته الأمة بزيادة رضا سيدها وزيادة كونه ممن يحل له نكاح الإمام .
واتفقوا ان من شك هل طلق امرأته مرة أو مرتين أو ثلاثاً متفرقات ان الواحدة له لازمة .

واتفقوا ان الزوج اذا أضر بامرأته ظمناً ، انه لا يأخذ منها شيئاً على مفارقتها أو طلاقها .

ثم اختلفوا إن وقع ذلك أينفذ ذلك الطلاق وذلك الفراق أم لا يجوز شيء منه ؟ وهل يرد عليها ما أخذ منها أم لا يرد عليها شيئاً من ذلك وينفذ الطلاق ويكون له ما أخذ منها ؟ روي هذا عن أبي حنيفة .

ثم اختلفوا بعد ذلك في الخلع بما لا سبيل الى ضم إجماع فيه ، لأن في العلماء من قال : الخلع كله لا يجوز أصلاً ، والآية الواردة فيه منسوخة بقوله تعالى (وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً) .

وقال بعضهم : الخلع جائز بتراضيها ، وان لم تكن كارهة له ولا هو لها .

وقال بعضهم : الخلع لا يجوز إلا بأمر السلطان .

وقال بعضهم : لا يجوز إلا بعد ان يجد على بطنها رجلاً .
 وقال بعضهم : لا يجوز إلا بعد ان يعظها ويضربها ويهجرها .
 وقال بعضهم : لا يجوز إلا بعد ألا تغتسل له من جنابة .
 وقال بعضهم : حتى تقول لا أغتسل لك من جنابة ولا أطيع لك أمراً .
 وقال بعضهم : لا يجوز إلا بأن تكرمه هي ولا يضر هو بها ، أو يخاف
 ان يعرض عنها ، وهو لم يعرض بعد .
 وقال بعضهم : هو طلاق . وقال بعضهم : ليس طلاقاً .
 وغير هذا من الاختلاف فيه كثير جداً .

الرجعة

اتفقوا ان من طلق امرأته - التي نكحها نكاحاً صحيحاً - طلاق سنة ،
 وهي ممن يلزمها عدة من ذلك الطلاق ، فطلقها مرة أو مرة بعد مرة ، فله
 مراجعتها ، شاءت أو أبت ، بلا ولي ولا صداق ما دامت في العدة ، وأنها
 يتوارثان ما لم تنقض العدة .

واختلفوا : أيلحقها إيلأؤه^(١) وظهاره^(٢) ويلاعنها^(٣) إن قذفها أم لا ؟
 واختلفوا ان كانت أمة فقال مولاها : قد تمت عدتها . وقالت هي :
 لم تتم .

واتفقوا انه إن اتمت العدة قبل ان يرتجعها انه ليس له ارتجاعها إلا برضاها

(١) إيلأؤه : قسمه .

(٢) ظهاره : سبق شرحها .

(٣) يلاعن : يلعن الواحد الآخر ، ولاعن الحاكم بينها حكم .

ان كانت ممن لها رضا على حكم ابتداء النكاح .

واتفقوا ان التي لا عدة عليها ، لا رجعة له عليها إلا على حكم ابتداء النكاح الجديد .

واتفقوا ان من أشهد عدلين على الشروط التي ذكرناها في كتاب الشهادات ، ان عليه مراجعتها أنها رجعة صحيحة .

العدد^(١)

اتفقوا ان من طلق امرأته التي نكحها نكاحاً صحيحاً طلاقاً صحيحاً ، وقد وطئها في ذلك النكاح في فرجها مرة فما فوقها ، أن العدة لها لازمة ، وسواء كانت الطلقة أولى أو ثانية أو ثالثة .

واختلفوا في الطلاق من الإيلاء أفيه عدة ؟ وهل للذي آلى منها فبانت منه ان يخطبها في عدتها أم لا ؟ حتى تنقضي العدة في قول هذا القائل وهو علي بن أبي طالب ، رضي الله عنه .

واجمعوا ان التي طلقت ولم تكن وطئت في ذلك النكاح ولا طالت صحبته لها بعد دخوله بها ، ولا طلقها في مرضه ، فلا عدة عليها أصلاً ، وان لها ان تنكح حينئذ من يحل له نكاحها إن أحببت ، وكانت ممن لها الخيار ، ولا رجعت للمطلق عليها إلا كالأجنبي ولا فرق . قال الحسن البصري ، واحمد ، واسحق : إن طلق المريض امرأته التي لم يدخل بها فعليها العدة . وقال سفيان الثوري : إن طلق المجنون امرأته بعد أن دخل بها فلها المهر كله ، وعليها العدة ، ولا يلحقه الولد .

(١) العدد : جمع عدة ، وهي عدد الأيام التي تحيض فيها المرأة .

واتفقوا ان العدة واجبة من موت الزوج الصحيح العقل ، وسواء كانت
وطئها او لم يكن وطئ ، وسواء كان قد دخل بها او لم يدخل بها .

واجمعوا ان أجل الحرة المسلمة المطلقة ، التي ليست حاملا ، ولا مستريبة ،
ولا مستحاضة ، ولا ملاعنة ، لا مختلعة أيام الحيض وأيام الإطهار ، وكان
بين حيضتها عدد لا يبلغ ان يكون شهراً ، فإن عدتها ثلاثة قروء (١) .

واختلفوا فيمن لم تستوعب الصفات التي ذكرنا بما لا سبيل الى ضم إجماع فيه .
واتفقوا أن من استكملت ثلاثة أطهار وثلاث حيض ، فاغتسلت من آخر
الثلاث حيض المستأنفة بعد الطلاق متى ما اغتسلت ، أنها قد انقضت عدتها .
واختلفوا فيما دون ذلك .

واتفقوا على ان عدة المسلمة الحرة المطلقة التي ليست حاملا ولا مستريبة ،
وهي لم تحض او لا تحيض ، إلا ان البلوغ متوهم منها ، ثلاثة أشهر متصلة .
واتفقوا ان المطلقة وهي حامل فعدتها وضع حملها متى وضعته ولو إثر
طلاقه لها .

واتفقوا ان الحامل المتوفى عنها ، إن وضعت حملها بعد انقضاء أربعة
أشهر وعشر ، ثم خرجت من دم نفاسها أو انقطع عنها ، فقد انقضت عدتها .
واتفقوا ان المعتدة بالقروء أو الشهور ، أو بالأربعة أشهر وعشر ، فأقل
من الوفاة ، أنها إن ابتدأت ذلك كله من حين صحة طلاق زوجها لها عندها ،
ومن حين صحة وفاة زوجها له عندها ، فقد انقضت عدتها .

واتفقوا ان وضع الحمل ، إن كان أكثر من أربعة أشهر من وفاة الزوج ،
ومتى كان بعد الطلاق ، فإنه تنقضي به العدة ، عرفت بالوفاة أو بالطلاق أو
لم تعرف .

(١) قروء : جمع قروء وقد تضم القاف وهو الحيض أو الطهر ، والكلمة من الأضداد .

وانفقوا ان الأمة المطلقة أو المتوفى عنها زوجها ، إن اعتدت بالآجال التي ذكرنا فقد انقضت عدتها .

وانفقوا ان الذي يلزم من العدد ليس أقل من نصف الآجال التي ذكرنا .

• وانفقوا ان المرأة اذا ادّعت انقضاء العدة بالإقراء في ثلاثة أشهر صدقت اذا أتت على ذلك بيينة ، على اختلافهم في البيينة .

وانفقوا ان المطلقة المسوسة ، التي لم تحض قط ، فشرعت في الاعتداد بالشهور ، ثم حاضت قبل تمام الشهور ، أنها لا تتأدى على الشهور .

ثم اختلفوا : أبتدىء الإقراء او تعد ما مضى لها من شهر او شهرين مكان قرء او قرءين ، وتأتي بما بقي لها من قرء او قرءين ؟

وانفقوا ان أم الولد اذا مات سيدها ، وقد استحققت الحرية بموته - على اختلافهم في كيفية استحقاقها العتق حينئذ - فاعتدت أربعة أشهر وعشرا فيها ثلاث حيض وثلاثة أطهار ، فقد حل لها النكاح .

وانفقوا انه إن أعتقها في صحته ، وهو جائز عتقه ، فاعتدت ثلاثة قروء ، إن كانت ممن تحيض ، او ثلاثة أشهر إن كانت ممن لا تحيض ، فقد جاز لها النكاح .

ولا سبيل الى اتفاق على إيجاب شيء عليها ، إذ في الناس من لا يرى عليها من كلا الأمرين عدة ساعة فما فوقها .

وانفقوا ان كل من ذكرنا من المعتدات ان ابتدأت^(١) عدتها من حين بلوغ خبر الطلاق إليها على صحة ، او حين بلوغ الخبر بالوفاة إليها على صحة ، حق تم الآجال التي ذكرنا فقد أعتدت .

(١) في الأصل « ابتدكت » .

وانفقوا ان كل نكاح عقدته امرأة وهي في عدتها الواجبة عليها لغير مطلقها أقل من ثلاث ، فهو مفسوخ أبداً .

وانفقوا ان لمطلقها نكاحها في عدتها منه ، ما لم يكن كل الطلاق ثلاثاً ، وما لم يكن هو مريضاً ، أو في حكم المريض ، أو هي ، أو لم تكن هي حاملاً من ستة أشهر فصاعداً .

وانفقوا ان المطلقة ، وهي ممن تحيض ، وعدتها بالإقراء ، انها اذا أكملت من حين وجوب العدة عليها ثلاثة أطهار تامة غير الطهر الذي ابتدأت ، فعدتها بعد مضي شيء منه وثلاث حيض تامة ، ثم اغتسلت من الحيضة بعد انقطاعها ، ورؤية الطهر منها ، فتطهرت كلتها بالماء ، إلا أنها قد انقضت عدتها وحلت للأزواج ، ان كانت غير مجنونة ، وانقطعت رجعة المطلق وصارا كالأجنبيين . وانفقوا ان من طلقها زوجها طلاقاً رجعيّاً في العدة ، ثم راجعها في العدة ، فقد سقط عنها حكم الاعتداد ما لم يطلقها بعد ذلك .

ولم يتفقوا في وجوب الإحداد^(١) على شيء يمكن ضمه ، لأن الحسن لا يرى الإحداد أصلاً على مسلمة متوفى عنها ، ولا على غير مسلمة ، ولا على مطلقة ، وقوم يرونه على كل متوفى عنها زوجها ، وكل مطلقة مبتوتة .

وانفقوا ان للمعتدة من طلاق رجعي السكنى والنفقة .

وانفقوا ان المعتدة - أي عدة كانت - أنها إن أقامت في بيتها مدة عدتها فلم تأت منكراً .

الاستبراء

اتفقوا ان من اشترى جارية شراءً صحيحاً بكرّاً أو ثيباً ، فحاضت عنده

(١) في الأصل « الاعتداد » . والإحداد والحداد : ترك الزينة لدى المرأة حزناً على زوجها .

إن كانت ممن تحيض ، او أتمت ثلاثة أشهر في ملكه ان كانت ممن لا تحيض ولم تسترب بحمل ، ان له وطأها بعد ذلك .

واتفقوا ان من ملك حاملاً من غيره ملكاً صحيحاً ، فلس له وطؤها حتى تضع .

واتفقوا انه اذا اشتراها اشتراءً صحيحاً ، وهي ممن تحيض ، فارتفع حيضها اذا استبرأها من غير ريبة حمل ، انه بعد عامين يحل له وطؤها ، إلا ان تحيض قبل ذلك ، او تضع حملاً ان كان ظهر بها . ولا سبيل الى اتفاق موجب في ذلك شيئاً ، إذ في الناس من لا يرى الاستبراء في الجواني أصلاً ، إلا من خاف حملاً بمقدار ما يدفع الريب فقط من وضع الحمل .

بقية من العدد

اتفقوا ان الدم الظاهر من الحامل لا يعتد به إقراء من عدتها، وانه لا بد لها من وضع الحمل ، وان الشهور الثلاثة والأربعة والعشر ، إن انقضت قبل آخر ولد في البطن ، ان كل ذلك لا يعتد به ، ولا تنقضي العدة إلا بوضع الحمل بعد ذلك .

كتاب الرضاع والنفقات والحضانة

قد ذكرنا ما اختلفوا عليه من الرضاع المحرم في كتاب النكاح .
واتفقوا ان من وهب المرأة التي أرضعته عبداً أو أمة فقد قضى ذمامها .
واتفقوا ان الحر ، الذي يقدر على المال ، البالغ العاقل غير المحجور عليه ، فعليه نفقة زوجته التي تزوجها زواجاً صحيحاً اذا دخل بها وهي ممن توطأ ، وهي غير ناشز ، وسواء كان لها مال أو لم يكن .

واتفقوا ان من كان بهذه الصفة فعليه القيام برضاع ولده ، ان لم يكن للرضيع أم او لم يكن لأمه لبن ، ولم يكن للرضيع مال .

واتفقوا على انه يلزم الرجل ، الذي هو كما ذكرنا ، نفقة ولده وابنته اللذين لم يبلغا ولا لهما مال حتى يبلغا .

واتفقوا ان على الرجل ، الذي هو كما ذكرنا ، نفقة أبويه اذا كانا فقيرين ^{زَمَيْنَيْنِ} (١) .

واتفقوا على انه يلزم الرجل من النفقات التي ذكرنا ، ما يدفع الجوع من قوت البلد الذي هو فيه ، ومن الكسوة ما يطرد البرد ، وتجاوز فيه الصلاة .

واتفقوا على انه لا يلزم أحداً ان ينفق على غني غير الزوجة .

واختلفوا في الفقراء من ذوي الرحم المورثين والجيران ، أتلتزمهم نفقتهم الغني والغنية من وراثتهم وذوي رحمتهم وجيرانهم أم لا ؟

واتفقوا ان على الرجل الحر والمرأة الحرة نفقة أمتها وعبدتها وكسوتهما وإسكانهما ، اذا لم يكن للرفيق صنعة يكتسبان منها .

واتفقوا ان ذلك يلزم الصغير والأحقق في أموالهما .

واتفقوا ان من لزمته نفقة ، فقد لزمته كسوة المنفق عليه وإسكانه .

واتفقوا ان من كسا رفيقه مما يلبس ، وأطعمهم مما يأكل ، أي شيء كان ذلك ، ولم يكلفهم ما لا يطيقون ، ولا لطم ولا ضرب ولا سباً بغير حق ، فقد أدى ما عليه .

واتفقوا ان من كان له حيوان من غير الناس ، فحرام عليه ان يبيعه ، او يكلفه ما لا يطيق ، او يقتله عبثاً .

(١) الزمن : المريض وصاحب المأمة .

واتفقوا ان من كسا من تلزمه نفقته من أبوين او زوجة او ولد وغيرهم ،
بما يشاكلهم ويشاكله ، وأنفق عليهم كذلك ، فقد أدى ما عليه .
ولم يتفقوا فيمن هو أحق بحضانة الصغير والصغيرة على شيء يمكن جمعه .
فقد روي عن شريح : ان الأب أحق من الأم .
وروي عن عمر بن الخطاب : ان العم أحق من الأم .

اللعان

اتفقوا على ان الزوج الصحيح عقد الزواج ، الحر المسلم العاقل البالغ ،
الذي ليس بسكران ولا محدود في قذف ، ولا أخرس ولا أعمى ، اذا قذف
بصريح الزنا زوجته العاقلة البالغة المسلمة الحرة ، التي ليست محدودة في زنا
ولا قذف ، ولا خرساء وقذفها وهي في عصمته بزنا ، ذكر انه رآه منها بعد
نكاحه لها مختارة للزنا غير سكرى ، وكان الزوج قد دخل بها ووطئها ، او
لم يدخل بها ، ثم لم يطأها بعد ما ذكر من اطلاعه على ما اطلع ، ولم يطلقها
بعد قذفه لها ، ولا ماتت ولا ولدت ولا اتضح نكاحها ، فإن اللعان
بينها واجب .

واختلفوا فيمن قذف زوجته كما ذكرنا ، وهي حامل ، وانتفى من حملها
بما لا سبيل الى ضم إجماع فيه ، لأن أبا حنيفة يقول : لا يلعن أصلا حتى
تضع ، وقال آخرون : لا لعان بعد الوضع ، وإنما يلعنها قبل ان تضع .

واتفقوا انه إن قال في اللعان يوم الجمعة بعد العصر في الجامع بحضرة الحاكم
الواجب نفاذ حكمه : بالله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة ، إني
لصادق فيما رميك به فلانة زوجتي هذه - ويشير اليها وهي حاضرة - من
الزنا ، وان حملها هذا ما هو مني ، ثم كرر ذلك أربع مرات ، ثم قال

الخامسة ، وعلى لعنة الله ان كنت من الكاذبين ، فقد التعن ومقط عنه حد الغذف .

واتفقوا ان الزوجة ان قالت بعد ذلك : بالله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة ، ان فلاناً زوجي هذا ، فيما رماني به من الزنا لكاذب ، وكررت ذلك أربع مرات ، ثم قالت في الخامسة وعلى غضب الله ان كان من الصادقين ، انها قد التعن ولا حد عليها ، وان الولد قد انتفى حينئذ عنه في الفرقة فيها ان التَمْنَا ، وان لم تلتن هي او لم يلتن او قذفها ولم يلتن واحد منها بما لا سبيل الى ضم إجماع فيه .

واتفقوا ان الحاكم اذا أمر بين الرابعة والخامسة من يضع يده على أفهامها او ينهما عن اللجاج ويذكرهما الله عز وجل ، فقد أصاب .

الظهار

ما^(١) اتفقوا في كيفية الظهار على شيء يمكن ضبطه ، لأن قتادة والحسن والزهري وغيرهم يقولون : لا كفارة على مظاهر حتى^(٢) يطأ التي ظاهر منها . وأبو يوسف يقول : لا كفارة بعد جماعها .

ولكنهم اتفقوا على ان الحر الواجد لرقبة مؤمنة سليمة بالغة ليست ممن تعنى ، عليه ان ملكها ، ولا هي من المكاتبين ولا من المدبرين ، ولا أم ولد ، ولا فيها شرك ، لا يحزنه صوم ولا إطعام .

واتفقوا أن من عجز عن رقبة أي رقبة كانت ، فلا يحزنه إلا الصوم .

(١) « ما » ساقطة من الأصل .

(٢) في الأصل « إلا حتى » .

واتفقوا أنه ان كفر وهو في حال عجزه بصوم شهرين من أول الهلالين الى آخرهما متصلين لا يعترضه شهر رمضان ، ولا يوم لا يجوز صيامه ، ولا مرض ولا سفر أفطر فيه ، انه قد أدى ما عليه .

واختلفوا ان وجد رقبة قبل الصوم أو قبل تمامه بما لا سبيل الى ضم إجماع جاز فيه .

واتفقوا أنه ان لم يقدر على رقبة ولا على صيام كما ذكرنا ، فكفر في حال عجزه عن كلا الأمرين باطعام ستين مسكيناً مسلمين آكلين متغابري الأشخاص 'مدّين مدّين' ، فيها أربعة أرطال من 'بر' لكل مسكين ، فقد أدى ما عليه .

واتفقوا أنه ان لم يمسه بشيء من جسمه كله شيئاً من جسمها كله حتى يكفر ، أنه قد أدى ما عليه .

واتفقوا أنه ان ظاهر من أمته أو ظاهرت زوجته منه على اختلافهم في كيفية الظهار فكفر وكفرت المرأة المظاهرة أن وطأها له حلال .

واتفقوا أن من لم يحرّم امرأته ولا مثلها بشيء من كل ما يحرم على المسلم من أي شيء كان ، ولا تمادى في إيلائه أنه غير مظاهر .

اختلاف الزوجين في متاع البيت

اتفقوا أن الزوجين - نعي الزوج والزوجة الحيّين - اذا اختلفا في متاع البيت فتداعيا ، أن الثياب التي تلبسها المرأة على نفسها حين الخصومة - ولسنا نعي التي تشاكلها ، لكن التي على جسمها ورأسها - فإنها لها بعد يمينها ، وان ثياب الزوج التي عليه أيضاً كذلك له بعد يمينه .

واختلفوا فيما سوى ذلك ، بما لا سبيل الى ضم إجماع فيه .

وانفقوا على ان من أقام بيتنة في شيء أنه يقضى له به اذا حلف أيضاً مع بيتنته .

كتاب البيوع

اتفقوا ان يبيع جميع الشيء الحاضر الذي يملكه بائعه كله ملكاً صحيحاً او يملكه موكله على بيعه كذلك وأيديها عليه منطلقة، ويكون البائع والمشتري يعرفانه فيعرفان ماهيته وكميته ، وليس فيها أعمى ولا مجبور ، ولا أحمق ولا سكران ، ولا مكزرة ولا مريض ولا غير بالغ ، ولا نودي للصلاة من يوم الجمعة حين عقدهما التبايع ، أو كان الإمام قد سلم منها ، ولا صبي ولا عبد غير مأذون له في ذلك بعينه ، ولم يقع عنها غش ولا تدليس ، ولا شرط أصلاً ، بضمن ليس من جنس المبيع ، ولا أقل من قيمته في ذلك الوقت ، ولا أكثر ، ولم يكن المبيع مضحفاً ، ولا كتاب فقه ، ولا كتاباً فيه شيء مكروه ، ولا جلد ميتة ، ولا شيئاً منها ، ولا شيئاً أخذ من حي ، حاشا الأصواف والأوبار والأشعار ، ولا شيئاً اشتراه فلم يقبضه - على اختلافهم في كيفية القبض - ولا طعاماً لم يأكله ، ولا جزافاً فلم ينقله ، ولا تمراً قبل أن يصرم ، ولا محرماً ولا صليباً ، ولا صنماً ، ولا كلباً ، ولا سنوراً ، ولا حيواناً لا ينتفع به ، ولا نخلًا ولا مدبراً ، ولا مدبرة ، ولا أم ولد ، ولا ولدها ، ولا من أعتق الى أجل ، ولا ولدها ، ولا مكاتباً ولا مكاتبة ولا ولدها ، ولا مريضاً مرضاً مخوفاً ، ولا حاملاً ، ولا في وقت قد تعين عليه فيه فرض صلاة لا يجوز تأخيرها عنه ، ولا مخلوفاً فيه بعتقه أو بعتقها ، أو بصدقته إن بيعا ، ولا معتقاً ولا معتقة بصفة قد قربت ، ولا نجس العين ، ولا مائماً خالطته نجاسة على اختلافهم في النجاسات ما هي ، ولا كتاباً فيه علم ، ولا ماءً ، ولا كلاً ، ولا فاراً ، ولا تراب معدن ، ولا آلة هو ، ولا عبداً وجب عتقه عليه ، ولا أمة كذلك ، ولا جانبياً ، ولا عقاراً مشاعاً ، أو ربماً بمكة ،

ولا معدناً ، ولا مشاعاً ، ولا غائباً ، ولا غير ممكن إلا بكلفة ، ولا صوفاً على ظهر حيوانه ، ولا دود القز ، ولا بيضته ، ولا ذا مخلب من الطير ، ولا ذائب من السباع ، ولا حيواناً لا ينتفع به ، ولا ضباً ، ولا قنفذاً ، ولا سمسر^(١) فيها حاضر لباد ، ولا كان لحكرة ، ولم يكونا في مسجد ، ولا شيئاً مما في الماء غير السمك ، ولا ضفدعاً ، ولا لبن امرأة ، ولا شعور بني آدم ، ولا سلعة متلفاة ، ولا صفقة جمعت حلالاً وحراماً ، ولا حزافاً ومعروف المقدار معاً ، ولا ولد زنا ، ولا ثمرة لم يبد صلاحها ، ولا زرعاً ، فبيعته بمثل قيمته جائز .

واتفقوا أن بيع الضبايع والدور - التي يعرفها البائع والمشتري بالرؤية حين التبايع - جائز كما قدمنا ولا فرق .

واتفقوا أن البيع ، كما ذكرنا ، وتفرقا عن موضع التبايع بأبدانها افتراقاً غاب كل واحد منها عن صاحبه مغيب تركي لذلك الموضع ، وقد سلم البائع ما باع الى المشتري سالماً لا عيب فيه ، دلس أو لم يدلس ، وسلم المشتري إليه الثمن سالماً بلا عيب ، فإن البيع قد تم .

واتفقوا أن بيع الذي لبس في عقله بغير السكر باطل ، وكذلك ابتياعه .
واتفقوا أن بيع من لم يبلغ لما لم يؤمر به ، ولا اضطر الى بيعه لقوته باطل ، وإن ابتياعه كبيعته في كل ذلك .

واتفقوا أن بيع المراء ما لا يملك ، ولم يحزه مالكة ، ولم يكن البائع حاكماً ولا متنصفاً من حق له أو لغيره ، أو مجتهداً في مال قد يشس من ربه ، فإنه باطل .

واتفقوا أن المرأة الحرة العاقلة البالغة كالرجل في كل ما ذكرنا .

(١) في الأصل « تسمسر » .

واتفقوا أن بيع الذهب بالذهب بين المسلمين ، نسيئة^(١) ، حرام ، وإن
بيع الفضة بالفضة ، نسيئة ، حرام .

إلا أنا وجدنا لعلي رضي الله عنه : أنه باع من عمرو بن حريث حبة
منسوجة بالذهب إلى أجل ، وأن عمراً أحرقها ، فأخرج منها من الذهب
أكثر مما ابتاعها به .

ووجدنا للغيرة الخزومي صاحب مالک : ديناراً وثوباً بدينارين ، أحدهما
نقد والآخر نسيئة جائز .

وأما بيع الفضة بالذهب بين المسلمين ، نسيئة ، أحرام هو أم لا ؟ فقد
روي فيه عن طلحة ما روي .

واتفقوا أن بيع القمح بالقمح ، نسيئة ، حرام ، وإن بيع الشعير بالشعير
كذلك ، نسيئة ، حرام . وإن بيع الملح بالملح ، نسيئة ، حرام . وإن بيع
التمر بالتمر كذلك ، نسيئة ، حرام .

واتفقوا أن بيع هذه الأصناف الأربعة بعضها ببعض بين المسلمين ، نسيئة ،
وإن اختلفت أنواعها ، حرام . وإن ذلك كله ربا .

واتفقوا أن أصناف القمح كلها نوع واحد .

واتفقوا أن أصناف الشعير كلها صنف واحد .

واتفقوا أن أصناف الملح كلها نوع واحد .

واتفقوا أن أصناف التمر كلها نوع واحد .

واتفقوا أن الابتياح بدنانير أو دراهم حال أو في الذمة غير مقبوضة أو

(١) النسيئة : التأخير أو التأجيل في دفع الثمن .

بها الى أجل محدود بالأيام او بالأهلة او بالساعات او الأعوام القمرية جائز^(١) ما لم يتطاول الأجل جداً ، وما لم يكن المبيع مما يؤكل او يشرب ، فلإن الاختلاف في جواز بيع ذلك بالدنانير والدرهم في كلا الوجهين المذكورين .

واتفقوا ان الأصناف الستة التي ذكرنا آنفاً ، اذا بيعت بعضها ببعض ، وكل صنف منها محض لا يخالطه شيء من غير نوعه قلّ أو كثر ، ولا معه شيء من غير نوعه قلّ أو كثر ، فبيعا متماثلين ، الذهب والفضة وزناً بوزن ، ولم يكن أحد الدنانير الموازن بها أكثر عدداً من الآخر ، وباقي الأصناف الأربعة كيلاً بكيل ، وكان كل ذلك يبدأ بيد ، وتدافعا كل ذلك ولم يؤخره عن حين العقد طرفه عين ، فقد أصابا .

واختلفوا فيما عدا هذه الصفات التي ذكرناها ووصفنا بها المبيع والبيع اختلافاً لا سبيل الى جمعه بإجماع جاز فيه .

واتفقوا ان من ابتاع شيئاً بيعاً صحيحاً بلا خيار ، فقبضه بإذن بائعه ، ثم عرض فيه عارض مصيبة ، فهو من مصيبة المشتري ، ما لم يكن حيواناً من رقيق او غيره او ثماراً او زرعاً او بقولاً .

واتفقوا ان ما أصاب الرقيق والحيوان بعد أربعة أيام من العيوب كلها ، وما أصابه بعد العام وأيام العدة والاستبراء من جنون او جذام او برص فإنه من المشتري

واتفقوا ان الثمار اذا سلمت كلها من الجائحة^(٢) فقد صح البيع .

واتفقوا أن ما أصابها بعد ضمّ المشتري لها وإزالتها عن الشجر والأرض فإنه منه .

(١) « جائز » غير موجودة في الأصل .

(٢) الجائحة . البلهة والداهية أو سنة جائحة : مجلبة .

واتفقوا أن البيع بخيار ثلاثة أيام بلياليها جائز .

واختلفوا في بيع الثمار بعد ظهورها ، وقبل ظهور الطيب فيها ، وقبل ظهورها أيضاً ، على القطع والأبد أو الترك أجائز أم لا ؟

واتفقوا على أن بيع الثمرة بعد ظهور الطيب في أكثرها على القطع جائز . واختلفوا في جوازه على الترك .

واتفقوا أن بيع ما قد ظهر من القثاء والباذنجان ، وما قلع من البصل والكراث والجزر واللفت والجمار ، وكل مغيب في الأرض جائز ، إذا قلع المغيب من ذلك .

واتفقوا أن بيع الحب إذا صفّي من السنبيل ، وصفّي من التبن ، وبيع التبن حينئذ ، جائز . واختلفوا في جوازه قبل ذلك .

واتفقوا أن البائع إذا تطوع للمشتري بترك ثمرته التي نضجت في شجره أن ذلك جائز .

واتفقوا أن بيع كل ما له قشر واحد ، يفسد إذا فارق ، جائز في قشره ، كالبيض وغيره .

واختلفوا فيما لا يفسد إذا أزيل قشره ، كالزروع ، وأما الجوز واللوز وما أشبهها ، فكالبيض فيما ذكرنا ولا فرق .

واتفقوا أن ما له قشرتان كاللوز والجوز فنزعت^(١) القشرة العليا أن يبيعه حينئذ جائز ، واختلفوا فيه قبل نزعها .

واتفقوا أن بيع النوى في داخل التمر مع التمر جائز في جواز بيع التمر بالتمر ، إذا نزع نواهما أو نوى أحدهما .

(١) في الأصل « فزعت » .

واختلفوا في ابتياع الحامل التي ظهر حملها وتيقن ، أو لم يتيقن ، من النساء وسائر الحيوان ، واشترط المشتري حملها لنفسه جائز ، ويكون له حينئذ أم لا ؟

واختلفوا فيمن باع شجراً فيه ثمر ظاهر أو أرضاً فيها زرع ظاهر قد طاب كل ذلك أو لم يطب منه شيء ، أو طاب بعضه ولم يطب بعضه ، لمن الثمر والزرع إن اشترطه المبتاع ، أهو له أم لا ؟ واختلفوا فيه أهو للبائع أو هو للمبتاع إن لم يشترطه المبتاع ؟

واتفقوا أن يبيع أحرار بني آدم في غير التفليس لا يجوز .

واتفقوا أن يبيع الحيوان المملك ما لم يكن كلباً أو سنوراً أو نخلأ أو ما لا ينفع به جائز .

واختلفوا فيمن باع ثمر نخلة أو استثنى مكيلة أو عدداً أو ثمر نخلة أو نخل بعينه أجاز ذلك أم لا ؟ رويناه عن ابن عمر كراهية استثناء ثمر نخل بعينه .

واتفقوا أن من باع نقداً أو أشهد بيئته عدل كما قدمنا ، أو باع أو أقرض إلى أجل ، وأشهد كذات وكتب بذلك وثيقة ، أنه قد أدى ما عليه .

واتفقوا أنه إن باع أو أقرض إلى أجل أو نقداً ، ولم يشهد ولا كتب ، أن البيع والقرض صحيحان .

وإنما اختلفوا أيعصى بترك الكتب والإشهاد أم لا ؟

واتفقوا أن الابتياح بدنانير أو دراهم أو أعيان عروض محضر كل ذلك يبدأ بيد ، إذا كان الثمن من غير جنس المبيع جائز .

واتفقوا أن من اشترى شيئاً ولم يبين له البائع بعيب فيه ، ولا اشترط المشتري سلامته ، ولا اشترط ألا خلافة^(١) ، ولا يبيع منه ببراءة فوجد

(١) أي لا خداع .

فيه عيباً كان به عند البائع ، وكان ذلك العيب يمكن البائع عمه ، وكان يحط من العمل خطأ لا يتغابن الناس بمثله في مثل ذلك المبيع في مثل ذلك الوقت ، نعني وقت عقد البيع ، ولم تتلف عين المبيع ولا بعضها ، ولا تغير اسمه ولا تغير سوقه ، ولا خرج عن ملك المشتري كله ولا بعضه ، ولا أحدث المشتري فيه شيئاً ، ولا وطأه ولا غيره ، ولا ارتفع ذلك العيب ، وكان المشتري قد نقد فيه جميع الثمن ، فإن للمشتري أن يردّه ويأخذ ما أعطى من الثمن ، وإن له أن يمسه إن أحب .

واختلفوا فيما عدا كل ما ذكرنا بما لا سبيل الى ضم إجماع جاز فيه .

واختلفوا هل الغلة المأخوذة مما ذكرنا للمشتري ردّ أو أمسك أم يردّها مع ما ردّ ؟

واتفقوا انه إذا بيّن له البائع بعيب فيه ، وحدّد مقداره ، ووقفه عليه ان كان في جسم المبيع ففرضي بذلك المشتري ، أنه قد لزمه ولا ردّ له بذلك العيب .

واتفقوا أن كل شرط وقع بعد تمام البيع ، فإنه لا يضر البيع شيئاً .

واختلفوا في جواز الشرط وبطلانه . وفي البيع اذا اشترط الشرط قبله أو معه أيجوز البيع أم يبطل ؟

واختلفوا في بيع الأرض وفيها خضراوات مغبية ، واشترط المشتري تلك الخضراوات لنفسه أجائز أم لا ؟

واتفقوا أنه إن لم يشترطها فإنها للبائع .

واتفقوا أن من أقال بعد القبض بلا زيادة يأخذها ولا حطيطة^(١) يحطها

(١) حطيطة : اسم لما يحط من الثمن .

أن ذلك جائز .

واختلفوا في بيع اللبون من الحيوان ، واشترط المشتري اللبن الذي في
ضرعها أجاز أم لا ؟

واتفقوا أن بيع العبد والأمة ولهما مال ، واشترط المشتري مالهما ، وكان
المال معروف القدر عند البائع والمشتري ، ولم يكن فيه ما يقع فيه ربا في
البيع ، فذلك جائز .

واتفقوا أنه إن لم يشترط المشتري فإنه للبائع ، حاشا ما عليها من اللباس
وما زينت به الجارية فالخلاف فيه موجود : روي عن ابن عمر أنه للمشتري
كله ، إلا أن يشترطه البائع ، وهو قول الحسن البصري والنخعي . وأوجب
مالك على البائع كسوة ما . وكل ما ذكرنا في هذا الكتاب من الاشتراط
فإنهم اختلفوا أن ذلك الاشتراط يكون بحكم البيع أم لا ؟ وهل يكون
للمشتري حصة من الثمن أم لا ؟ اختلافا لا سبيل إلى إجماع جاز فيه .

واتفقوا أن من أشرك أو ولّى على حكم ابتداء البيع فقد أصاب .

واتفقوا أن البيع لا يحوز إلا بثمن .

واتفقوا أن البيع الصحيح إذا سلم من النجش^(١) جائز .

واتفقوا أن البيع الصحيح إذا وقع في غير المسجد جائز .

واتفقوا أن بيع الحاضر للحاضر والبادي للبادي جائز .

واتفقوا أن البيع الصحيح إذا وقع في الأسواق وعلى سبيل التلقي فهو جائز .

واتفقوا أن الحكرة المضرة بالناس غير جائزة .

(١) النجش هو أن يمدح السلعة لينفقها ويروجها ، أو يزيد في ثمنها وهو لا يريد شراءها
ليقع غيره فيها .

واتفقوا ان العبد العاقل البالغ المأذون له في التجارة جائز له ان يبيع ويشترى فيما أذن له فيه مولاه .

واتفقوا ان للسيد ان ينتزع مال عبده وأمته اللذين له بيعهما .

واتفقوا ان الربا حرام .

واختلفوا في بيعتين في بيعة .

واختلفوا في بيع الغرر^(١) . وفي بيع الشيء المفصوب ، والابق والشارد أي شيء كان مما قد ملك قبل ذلك ، وفي بيع المجهول ، والى أجل مجهول ، او في المبيع بشرط أيجوز كل ذلك أم لا ؟

واتفقوا ان من باع سلعة ملكها بعد ان قبضها ونقلها عن مكانها وكالها إن كانت مما يكال ، فإن ذلك جائز .

واتفقوا ان من اشترى داراً ، فإن البنيان كله والقاعة داخل كل ذلك في البيع حاشا الظلة ، وهي السقيفة المعلقة من حائط الدار من خارج ، وحاشا الساباط^(٢) ، وحاشا الجناح ودر التابوت ، والسطح الخارج من الدار ، والروشن^(٣) ، وحاشا مسيل الماء فإنهم اختلفوا فيها .

واتفقوا ان الفرقة بين ذوي الأرحام المحرمة اذا كانوا كلهم بالغين عقلاء أصحاء غير زمنى جائزة .

واتفقوا ان ما تظام فيه الحربيتون بينهم ان شراءه منهم حلال ، وقبول ميثه منهم كذلك .

(١) الغرر : جمع غرة ، وهو العبد أو الأمة .

(٢) الساباط : سقيفة تحتها مر فافذ .

(٣) الروشن : الكوة ، أو الطاقة ، والكلمة فارسية .

واتفقوا ان مبايعة أهل الذمة فيما بينهم ، وفيما بينهم وبيننا - ما لم يكن رقيقهم او عقارهم او ما جرت عليه سهام المسلمين من السبي إذا وقع على حكم ما يحل ويحرم في دين الاسلام علينا - فإنه جائز .
واختلفوا إذا وقع بخلاف ذلك .

واتفقوا ان بيع المرء عقاره من الدور والحوائط ^(١) والحوانيت ما لم يكن العقار بمكة فهو جائز .

واتفقوا ان بيع عقاره من المزارع والحوائط غير المشاعة جائز ما لم يكن أرض عنوة غير أرض مقسومة .

الشفعة ^(٢)

لا إجماع فيها ، لأن قوماً لا يرون بيع الشقص ^(٣) المشاع من الدور ولا من الأرضين ولا من جميع العقار .

وقوم يرون الشفعة في المقسوم من كل ذلك لجميع أهل المدينة ، فمن دونهم الى الجار الملاصق .

وقوم يرون بيع الشقص المشاع ، ولا يرون الشفعة في المقسوم أصلاً .

وقوم يرون الشفعة فيما بيع منه شقص من كل شيء مشترك فيه من رقيق او ثياب او أرض او غير ذلك .

وقوم لا يرون ذلك في بعض ذلك ، دون بعض .

(١) الحوائط : جمع حائط وهو البستان .

(٢) الشفعة : تلك العقار المجاور للعقار المقصود ببيعه جبراً بعد دفع ثمنه .

(٣) الشقص : هو النصيب في العين المشتركة من كل شيء .

وقوم لا يرونه إلا في أرض خاصة ، مع ما فيها من بناء أو أصل اذا بيع مع الأرض وإلا فلا . ولا سبيل الى إجماع فيها هذه سبيله .

الشركة

اتفقوا ان الشركة اذا أخرج كل واحد من الشريكين أو الشركاء دراهم متماثلة في الصفة والوزن ، وخلطوا كل ذلك خلطاً لا يتميز به ما أخرج كل واحد منهم أو منها : فإنها شركة صحيحة فيما خلطوه من ذلك على السواء بينهم .

واتفقوا ان لهما أو لهم التجارة فيما أخرجوه من ذلك ، وان الربح بينهم على السواء ، والخسارة بينهم على السواء .

واجمعوا ان الشركة — كما ذكرنا — بغير ذكر أجل ، جائزة .

واتفقوا ان من أراد منهم الانفصال بعد بيع السلع وحصول الثمن ، فإن ذلك له .

واتفقوا ان من باع منهم في ذلك ما لا يتغابن^(١) الناس بمثله ، أو اشترى كذلك ما لا عيب اذا تراضوا بالتجارة فيه ، فإنه جائز لازم لجميعهم .

واتفقوا ان الشركة كما ذكرنا فإنها متبادية عليهم كلهم ، ما لم يقسمها واحد منهم أو منها أو كلاهما ، وما لم يمت أحدهما أو كلاهما أو كلهم .

واتفقوا ان وطء الأمة المشتركة ، لا يحل لأحد منهم ، ولا لجميعهم ، التلذذ بها ولا رؤية عورتها .

(١) يتغابن : التغابن في البيع والشراء : المخادعة والمغالبة .

القراض^(١)

قال أبو محمد علي بن أحمد ، رضوان الله عليه :

كل أبواب الفقه ليس منها باب إلا وله أصل في القرآن والسنة نعلمه والله الحمد ، حاشا القراض ، فما وجدنا له أصلاً فيها ألبتة ، ولكنه إجماع صحيح مجرد^(٢) ، الذي نقطع عليه أنه كان في عصر النبي ﷺ وعلمه فأقره ولولا ذلك ما جاز .

واتفقوا ان القراض بالدنانير والدرهم من الذهب والفضة المسكوكة الجارية في ذلك البلد جائز .

واتفقوا ان إجراء^(٣) الذي له المال العامل جزءاً منسوباً مسمى ، كعشر او نصف او ثلاثة أرباع ، او جزءاً من ألف او أقل او أكثر جائز .

واتفقوا في القراض أن لكل واحد منها - إذا تم البيع وحصل الثمن كله - أن يترك التماضي في القراض إن شاء الآخر أم أبى .

(١) القراض : المضاربة بالمال .

(٢) أي خلو عن الأصل في الكتاب والسنة ، ورد على كلامه هنا أمور :
فالأول أنه ليس من مذهبه الاعتداد بالإجماع مع الجهل بالسند من الكتاب والسنة ، وقد اعترف بأنه لم يجد له أصلاً فيها ، والثاني أنه لا يرى عدم العلم بالخالف إجماعاً مع أنه ليس عنده هنا سوى عدم العلم بالخالف ، والثالث أنه يعترف بأقرار النبي صلى الله عليه وسلم في المسألة بعد علمه التعامل به ، والتقرير نوع من السنة ، فيكون نفى الأصل من السنة مناقضاً لقوله بالتقرير ، والرابع أن التجارة عن تراخ في الكتاب تشمل القراض والمضاربة ، والخامس أن مذهبه وجود نص في الكتاب والسنة على كل نازلة ، فكيف ينفي هنا وجود أصل للقراض فيها ، والسادس أن عدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود ، والسابع أن الآثار الواردة في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تصل إلى مرتبة القطع بضمونها ، مع أن المصنف يقطع بتقريره عليه السلام في المسألة .

(٣) يعني جعل صاحب المال للعامل فيه جزءاً معلوماً منه .

واتفقوا أن العامل باق على قراضه ما لم يمت هو أو يمت مقارضه ، أو يترك العمل أو يبدو لرب المال عن القراض .

واتفقوا أن القراض إذا لم يشترط فيه أحدهما درهما لنفسه فأقل أو أكثر ، ولا فلساً فصاعداً ، ولا لغيرهما ، ولا اشترط أحدهما لنفسه نفقة ، ولا غير ذلك من الأشياء ، لا من المال ولا من غيره ، ولا شرطاً ذلك لغيرهما ، ولا شرط أحدهما للآخر ربح دراهم من المال معلومة ، أو ربح دنانير منه معلومة ، ولا شرط لغيرهما جزءاً من الربح ، وسمياً ما يقع لكل واحد منها من الربح ، ولم يذكر ما للواحد ، وسكتنا عما للثاني ، فهو قراض صحيح ، إلا أننا رويناه عن ربيعة ، لولا اشتراط العامل النفقة والكسوة لم يحجز القراض ، وقد أبطله غيره بهذا الشرط ، وهو قول الشافعي وأصحاب الظاهر .

واتفقوا أن القراض كما ذكرنا في التجارة المطلقة جائز .

واتفقوا على جواز التجارة حينئذ في الحضر .

واتفقوا أن صاحب المال إن أمر العامل أن لا يسافر بماله فذلك جائز ولازم للعامل وأنه إن خالف فهو متعد .

واتفقوا أنه إن أمره بالتجارة في جنس سلعة بعينها مأمونة الانقطاع فإن ذلك جائز لازم ، ما لم ينه عن غيرها .

واتفقوا أن العامل إن تعدى ذلك أو سافر بغير إذن رب المال فهو متعد .

واتفقوا أنه إن أباح له رب المال السفر بالمال فسافر فله ذلك ، وليس متعدداً .

واتفقوا أن للعامل أن يبيع ويشترى بغير مشورة صاحب المال ويرد بالعيب .

واختلفوا في الوكيل ، أيرد بالعيب أم لا ؟

واتفقوا أن المال اذا حصل عيناً كله ، مثل الذي دفع رب المال أو لا الى العامل وهنالك ربح ، ان الربح مقسوم بينهما على شرطها .

واتفقوا أن للعامل أن ينفق من المال على نفس المال ، فيما لا بد للمال منه ، وعلى نفسه في السفر .

واتفقوا أن للعامل اذا أخذ من اثنين فصاعداً قراضاً ، ان يعمل بكل مال على حدته ، وان ذلك جائز .

واختلفوا أيخلطها أم لا ؟

واختلفوا هل للعامل ربح قبل تحصيل رأس المال أم لا ؟

وإذا قد اختلفوا في ذلك ، فقد بطل قول من ادعى الإجماع ، على أن الخسارة تجبر بربح إن كان في المال .

واختلفوا أيضمن القراض بحمله وان لم يتعد أم لا ، وكان شريح يضمنه ، ذكره شعبة عن الشيباني .

القرض

اتفقوا ان استقراض ما عدا الحيوان جائز .

واختلفوا في جواز استقراض الرقيق والجواري والحيوان .

واتفقوا ان القرض فعل خير ، وانه الى أجل محدود وحالا في الذمة ، جائز .

واتفقوا على وجوب رد مثل الشيء المستقرض .

واختلفوا ان اشتراط رد أفضل او أكثر مما استقرض جائز أم لا يحل ؟

واختلفوا اذا تطوع المقرض بذلك دون شرط .

واتفقوا ان للمستقرض بيع ما استقرض وأكله وتلكه وانه مضمون عليه
مثله إن غصبه أو غلب عليه .

واختلفوا في القرض الى أجل مسمى : يريد المقرض تعجيل ما أقرض
قبل أجله أله ذلك أم لا ؟ وفي المقرض يعجل ما عليه قبل حلول أجله ،
أيجبر المقرض على قبضه أم لا ؟

العارية

اتفقوا على ان عارية الجواني للوطء لا تحل .

واتفقوا على ان عارية المتاع للانتفاع به لا لأكله ولا لإفساده ولا للتملك ،
لكن للبأس والتجمل والتوطىء ونحو ذلك جائز .

واتفقوا ان عارية السلاح ، ليقاتل به ، او الدواب لركوبها ، جائزة ،
وكذلك كل شيء يستعمل في أغراضه ولا يعدم شخصه ، ولا يغير ولا شيء
مما خرج منه ، لكن كالدار للسكنى والعرصة يبنى فيها ، وما أشبه ذلك ،
جائز ، اذا كان المعير والمستعير حرين عاقلين بالغين .

واجمعوا ان المستعير اذا تعدى في العارية ، فإنه ضامن لما تعدى فيه منها ،
بما باشر إفساده بنفسه .

أهياء الموات

اتفقوا ان من أقطعه الإمام أرضاً لم يعمرها في الإسلام قط ، لا مسلم ولا
ذمي ولا حرابي ، ولا كانت مما صالح عليها أهل الذمة ، ولا كان فيها منتفع
لمن يحاورها ، ولا كانت في خلال المعمر ، ولا بقرب معمر ، بحيث إن
وقف واقف في أدنى المعمر وصاح بأعلى صوته لم يسمعه من في أدنى ذلك

العامر ، فعمره الذي أقطعها او أحيها بحوث او حفر او غرس او جلب ماء لسقيها ، او بناء بناء ، انها له ملك موروث عنه ، يبيعها إن شاء ويفعل فيها ما أحب .

واختلفوا فيها إن تركها بعد ذلك حتى عادت غامرة ، أن تكون باقية له ولعقبه ، أم تعود الى حكم ما لم يملك قط ؟

واتفقوا انه لا يجوز لأحد ان يتحجر^(١) أرضاً بغير إقطاع الإمام فيمنعها ممن يحبسها ولا يحبسها هو .

واتفقوا ان من استعمل في إحياء الأرض أجراً او رقيقه او قوماً استعانهم فأعافوه طوعاً ، ونيتهم إعانتة والعمل له ، ان تلك الأرض له لا للعاملين فيها .

واتفقوا ان من ملك أرضاً بحياة ليست معدناً ، فليس للإمام ان ينتزعها منه ، ولا ان يقطعها غيره .

واختلفوا في المعدن يظهر ، هو لرب الأرض أم للإمام ان يفعل فيه ما رأى ؟

النفج^(٢)

اتفقوا ان الصدقة بثلاث المال فأقل ، اذا كان في الباقي غني يقوم بالتصدق ومن يعمل ، خير للرجال والنساء اللواتي لا أزواج لهن ، اذا كانوا بالغين عقلاء أحراراً غير محجورين ولا عليهم ديون ولا يفضل بعدها المقدار الذي ذكرنا .

واختلفوا في النساء ذوات الأزواج وفي كل من ذكرنا .

(١) يتحجر : يتخذ فيها حجرة ، أي يبني فيها .

(٢) النفج : المعطاء .

واتفقوا أن ذات الزوج لها ان تتصدق من مالها بالشيء اليسير الذي لا قيمة له .

واختلفوا في أكثر من ذلك ، فمن مبيح لها الثلث ، ومن مبيح لها الجميع .

واتفقوا أنه لا يحل للرجل ان يتصدق من مال زوجته بغير إذنها .

واختلفوا أتصدق المرأة من مال الزوج بغير إذنه بما لا يكون فساداً أم لا ؟

واتفقوا أن الصدقة التي هي الزكاة لا تحل لبني العباس ، ولا لبني آل أبي طالب نسائهم ورجالهم وان كانوا من ذوي السهام .

واتفقوا أن الهبة والعطية حلال لبني هاشم وبني المطلب ومواليهم .

واتفقوا أن من عدا من ذكرنا من بني هاشم والمطلب ومواليهم نسائهم ورجالهم صغارهم وكبارهم فإن الصدقة التطوع جائزة على غنيهم وفقيرهم ، وان الصدقة المفروضة جائزة لأهل السهام منهم ، إلا قولاً رويناه عن أصبغ ابن الفرج : أن قريشاً كلها لا تحل لها الصدقة .

واتفقوا أن الصدقة المطلقة والهبة والعطية اذا كانت مجردة بغير شرط ثواب ولا غيره ولا كانت في مشاع ، فإن كانت عقاراً او غيره وكانت مفرغة غير مشغولة من حين الصدقة الى حين القبض ، فقبلها الموهوب له او المَعْطى او المتصدق عليه ، وقبضها عن الواهب او المعطي او المتصدق في صحة الواهب والمعطي والمتصدق فقد ملكها ، ما لم يرجع الواهب والمعطي في ذلك .

واتفقوا أن كل ذلك - من المريض - اذا كان ثلث ماله فأقل ، أنه نافذ .

واختلفوا اذا كان أكثر وكذلك إقراره .

واتفقوا أن من كان له عند آخر حق واجب معروف القدر غير مشاع فأسقطه عنه بلفظ الوضع والإبراء ، أن ذلك جائز لازم للوضع المبرىء .

واتفقوا أن المتصدق عليه أو الموهوب له أو المعطى أو المهدي إليه إذا لم يقبل شيئاً من ذلك أنه راجع إلى من نفخ له بشيء من ذلك ، وأنه له حلال بملكه .

واتفقوا أن أخذ المتصدق بغير حق ، ما تصدق به بعد أن قبضه المتصدق عليه ، حرام .

واتفقوا أن هبة فروج النساء أو عضواً من عبد أو أمة أو عضواً من حيوان لا يجوز ذلك ، وكذلك الصدقة به والعطية والهدية .

واختلفوا في هبة جزء من كل مشاع في الجميع كنصف وما أشبهه .

واتفقوا على جواز إيقاف أرض لبناء مسجد أو لعمل مقبرة .

واتفقوا أنه إن لم يرجع موقوفها فيها حتى دفن فيها بأمره ، وبني المسجد وصلي فيه بأمره ، فلا رجوع له فيها بعد ذلك أبداً .

واختلفوا في إيقاف كل شيء من الأشياء كلها غير ما ذكرنا .

واتفقوا أن من كان له بنون ذكوراً لا إناث فيهم ، أو إناثاً لا ذكور فيهم ، فأعطاهم كلهم أو أعطاهن كلهن عطاءً ساوياً فيه ولم يفضل أحداً على أحد ، أن ذلك جائز نافذ .

واتفقوا أن من كان له بنون ذكوراً وإناثاً فعدل فيما أعطاهم بينهم ، فذلك جائز نافذ .

واختلفوا في كيفية العدل مهناً والمفاضلة بما لا سبيل إلى إجماع جاز فيه .

واتفقوا على استباحة الهدية وإن كانت من الرقيق ، لخبر الذي يأتي بها ولو أنه امرأة أو صبي أو ذمي أو عبد .

واتفقوا أن إباحة الطعام للآكلين في الدعوات وجني الثمار للآكلين جائزة ، وإن تفاضلوا فيما ينالون منه .

كتاب الفرائض

اتفقوا أن من كان عبداً لا شعبة للحرية فيه ، ولا يبيعه سيده ولا في نصيبه من الميراث ما لو ورث تمكن به من أن يشتري ولم يعتق ، حتى قسم الميراث ، فإنه لا يرث شيئاً .

واتفقوا أن مال العبد لسيده ، وإن كان ديناهما مختلفين وأنه لا يرثه ورثته إذا كان لا شعبة للحرية فيه .

واتفقوا أن الأمة في هذا كالعبد .

واتفقوا أن من كان كافراً ولم يسلّم ، إلا بعد قسمة الميراث ، فإنه لا يرث قريبه المسلم .

واختلفوا في الميراث بالولاء : فقال أحمد بن حنبل وغيره : يرث الكافر المسلم والمسلم الكافر بالولاء . وروينا عن معاذ بن جبل ، ومعاوية بن أبي سفيان ومسروق^(١) : أن المسلم يرث قريبه الكافر وروى عن الحسن وعكرمة وجابر بن زيد : أن العبد إن أعتق ، والكافر إن أسلم قبل قسمة الميراث ، أنها يرثان . وروى ذلك عن عمر وعثمان ، وهو قول أحمد بن حنبل .

واتفقوا أنه لا يرث قاتل عمداً بالغ ، ظالم ، عالم بأنه ظالم ، من الدية خاصة . واختلفوا فيما عدا ذلك . وروينا عن الزهري : أن القاتل عمداً يرث من المال لا من الدية .

واتفقوا أن من لا يرث لا يحجب من هو أقرب منه في العصبية خاصة .

واختلفوا أيحجب ذوي السهام عن أعلى سهامهم إلى أقلها أم لا ؟ وهل يحجب الإخوة والأخوات للأم أم لا ؟

(١) بل الذي صح عن مسروق استنكار ما فعله معاوية .

واتفقوا ان من لا يرثه من العصبه إلا إخوته وأخواته الأشقاء، أو للأب أو للأم ، وليس هنالك أب ولا جد وإن علا من قبل الأب ، ولا ابن ذكر أو أنثى ، ولا ولد ذكر وإن سفل نسبهم لا ذكر ولا أنثى ، فإت هذه الوراثة وراثه كلاله .

واتفقوا ان من ورثه ابن له فصاعداً انه لم يرث كلاله (١) .

واتفقوا ان الأب يرث ، وإن الجد يرث ، إذا كان من قبل الأب ، وآبائه ، ليس دونه أم وإن علا ، إذا لم يكن دونه أب حي .

واتفقوا ان الابن وابن الابن يرث وإن سفل ، إذا كانت يرجع بنسب آبائه الى الميت ، ولم تحل بين ابنتين منها أم ، ما لم يكن هنالك ابن حي أو ابن ابن أقرب منه .

واتفقوا ان الأخ الشقيق ، أو الأخ لأب ، يرث ، إذا لم يكن هنالك ابن ذكر ولا ابن ابن كما ذكرنا وإن سفل ، ولا أب ولا جد من قبل الأب كما ذكرنا ، وإن علا .

واختلفوا هل يرث الجد في بعض المسائل مع الأب .

واتفقوا أن الأخ للأم يرث ، إذا لم يكن هناك ابن ابن ذكر أو أنثى ، أو ابن ابن ذكر أو أنثى ، وإن سفلوا ، أو أب أو جد من قبل الأب كما قدمنا ، وإن علا .

واختلفوا أيرث مع الأب والجد أم لا ؟

واتفقوا أن الأخ الشقيق أو للأب ، يرث مع الأب إذا لم يكن أم الميتة حية .

(١) كلاله : لم يكن في النسب لحاً ، والكلاله أيضاً كل قريب ما عدا الوالد والولد .

واتفقوا أن الإخوة كلهم لا يرثون مع الولد الذكر ، ولا مع الذكور من ولد الولد الراجعين بأنسابهم إلى الميت .

واتفقوا أن ابن الأخ الشقيق ، أو للأب ، يرث وبنوه الذكور وبنوهم وإن بعدوا ، إذا كانوا راجعين بأنسابهم إلى الأخ كما ذكرنا ، وإن لم يكن هنالك ابن ولا ابن ابن كما قدمنا ، وإن بعدوا ، ولا أب ولا أخ شقيق ولا جد لأب وإن علا .

واتفقوا أنهم يرثون مع من ذكرنا شيئاً حاشا الجد ، فقد جاء الاختلاف أيرثون معه أم لا .

واتفقوا أن ابن الأخ للأم لا يرث ما دام للميت وارث عاصب^(١) ، أو ذو رحم ، له سهم مفروض من الرجال والنساء .

واتفقوا أن العم أخا الأب لأبيه أو شقيقه يرث ، إذا لم يكن هنالك ولد ذكر ، ولا ذكر يرجع نسبه إليه ، ولا أب ولا جد لأب وإن علا ، ولا أخ شقيق أو لأب ممن يرجع نسبه إلى أبي الميت .

واتفقوا أن العم الذي ذكرنا ، لا يرث مع أحد ممن ذكرنا شيئاً .

واتفقوا أن العم أخا الأب لأمته ، وأخا الجد لأمته وهكذا ما بعد ، لا يرثون مع أحد من العصبة ، ولا مع ذي رحم له سهم من النساء والرجال ، ولا مع ذي رحم أقرب منهم شيئاً من الرجال والنساء .

واتفقوا أن ابن العم الشقيق أو للأب يرث ، إذا لم يكن للميت أحد ممن ذكرنا ، ولا عم شقيق ، ولا عم أقرب منه ، ولا ابن عم أقرب منه ، ولا كان أخاً لأم ، وهنالك ابنه ، فإنه قد ذكر أحمد عن سعيد بن جبير في ابنه

(١) عاصب : الذي يرث عن كلاله من غير والد أو ولد .

وابني عم أحدهما أخ للأم . ان النصف للأم ، والنصف الثاني لابن العم الذي ليس أخاً لأم ، واحتج بأنه لا يرث أخ لأم مع ولد .

واتفقوا ان ابن العم للأم لا يرث شيئاً مع عاصب ولا مع ذي رحم له سهم من النساء والرجال ، ولا مع ذي رحم هو أقرب منه من النساء والرجال .

واتفقوا ان من مات وله ابنا عم مستويان في القُعدة^(١) والآباء ، لا وارث له من العصابة غيرهما ، وأحدهما أقرب بولادة جده ، فإنه المنفرد بالميراث .

واتفقوا ان من ترك ابني عم مستويين ، أحدهما أخو الميت لأمته ، وليست للميت ابنة ، فإن الذي هو منها أخ لأم وارث .

واختلفوا أيرث الآخر معه شيئاً أم لا ؟

واتفقوا ان كل من ذكرنا اذا انفرد أحاط بالمال كله .

واتفقوا ان المعتق لا يرث مع الرجال الذين ذكرنا شيئاً ، حاشا الأخ للأم وولده ، والعم للأم وولده ، فإنهم اختلفوا أيرث معهم أم لا ؟

واتفقوا ان المعتق يرث اذا لم يكن هنالك أحد من ذكرنا ، ولا ذو رحم محرمة من النساء والرجال .

واختلفوا اذا لم يكن هنالك ذكر عاصب ، ولا ذو سهام من الرجال والنساء يحيطون بالمال ، أيرث المعتق دون ذوي الأرحام من غير ما ذكرنا أم هؤلاء دون المعتق ؟

واتفقوا ان الزوج يرث من زوجته التي لم تبين منه بطلاق ولا غيره ، ولا ظاهر منها ، فماتت قبل أن تكفر ، النصف ان لم يكن لها ولد خرج بنفسه من بطنها من ذلك الزوج ، أو من غيره ، ذكراً أو أنثى ، فإن الزوج

(١) القعدة قريب الآباء من الجد الأكبر .

يرث الربع ، ما لم تمل^{١١} الفريضة في كلا الوجهين ، واختلفوا اذا عسالت
أيحط شيء أم لا ؟

واتفقوا أنه اذا كان لها ولد ولد ذكر أو أنثى أن للزوج الربع .

واختلفوا في الربع الثاني أله أو لولد ذكراً أو أحدهما ؟

واجمعوا أنه يرث من النساء الأم وأما وهكذا 'صعداً' ، اذا لم تكن
دون إحداهن أم ولا جدة لأم أقرب منها .

واتفقوا على ان الجدة لا ترث أكثر من الثلث ، ولا أقل من السدس ، إلا
في مسائل العول ، او عند اجتماع الجدات .

واتفقوا انه إن كانت دون الجدة أم فإن الأم ترث والجدة لا ترث .

واتفقوا ان أم الأم وأمتها وأم أمها وهكذا 'صعداً' ترث ، ما لم يكن
هنالك أم ولا أب .

واتفقوا انها لا ترث مع الأم شيئاً .

واختلفوا أترث مع الأب شيئاً ؟

واتفقوا إن استوت الجدات من قبيل الأب ومن قبيل الأم فإنها
شريكتان في السدس .

واتفقوا انه إن كانت إحداهما أقرب فإنها ترث .

واختلفوا أتنفرد أم تشاركها الأخرى ؟

واتفقوا ان ميراث الأم اذا لم يكن هنالك ولد لصلب الميت او لبطنها ،

إن كانت امرأة ، او لم يكن هنالك ثلاثة إخوة ذكور او إناث ، او كلاهما
أشقاء او لأب أو لأم ، ولا زوج ولا زوجة ، فلها الثلث .

(١) تمل الفريضة : يرتفع حسابها وتزيد .

واتفقوا اذا كان هنالك أخ أو جد أو أخت واحدة فلأم الثلث .
واتفقوا أنه ان كان هنالك ولد لصلب الميت أو لبطن الميتة ، أو ثلاثة
إخوة كما ذكرنا ، ان لها السدس .

واختلفوا اذا كان هنالك ولد ولد ذكر أو أنثى ، أو أخوان أو أختان
أو أخ وأخت بعد اتفاقهم على ان لها السدس ، أيكون ما زاد على السدس
الى تمام الثلث لها أم لسائر الورثة .

واتفقوا اذا كان هنالك زوج أو زوجة وأب مع كل واحد ، فإن لها ثلث
ما يبقى .

واختلفوا فيما بين ذلك وبين ثلث جميع المال أهو لها أم لا ؟

واجمعوا ان الابنة المنفردة تراث النصف .

واجمعوا ان الثلاث من البنات فصاعداً يرثن الثلثين ، اذا لم يكن هنالك
ولد ذكر .

واجمعوا ان للابنتين المنفردتين النصف . واختلفوا في السدس الزائد .

واتفقوا أنه ان كان مع الابنة فصاعداً ابن ذكر فصاعداً ، ان للذكر مثل
حظ الانثيين بعد سهام ذوي السهام .

واتفقوا ان الولد من الأمة كالولد من الحرة في الميراث ولا فرق في كل ما
ذكرنا ، وان البكر كغير البكر ، وان الصغير كالكبير ، والفاسق كالعدل ،
والأحمق كالعاقل ، وانه من كان في بطن أمه بعد ولو بطرفة عين قبل موروته ،
أنه إن ولد حياً ورث .

واتفقوا ان من مات إثر موروته بطرفة عين ، ان حقه في ميراث الأول
موروثاً قد ثبت ، وانه يرثه ورثة الميت الثاني .

واتفقوا أنه ان تبلى أنها ماتا معاً أنها لا يتوارثان .
 واختلفوا اذا جهل من مات قبل ، أيتوارثون أم لا ؟
 واتفقوا ان موارثة الهجرة قد انقطعت
 واتفقوا ان الأخ للأم والأخت للأم لا يرثان شيئاً ، اذا كان هنالك ابن
 او ولد لصلب الميت او لبطن الميتة .
 واختلفوا أيرثون مع الأب والجد أم لا ؟
 واتفقوا أنها يرثان مع غير الولد وولد الولد الذكور ، ذكورهم وإناثهم ،
 والولد والجد من قبل الأب وإن علا .
 واتفقوا أنها يرثان مع غير الولد ، وولد الولد الذكور، ذكورهم وإناثهم .
 واتفقوا ان الأخت الشقيقة او التي للأب اذا انفردت إحداها ، ولم يكن
 هنالك ولد ذكر ولا أنثى ولا ولد ولد ذكر او أنثى ولا أب ولا جد لأب
 وإن علا ، ولا أخ يشاركها في ولادة الأم او الأم والأب ، فإن لها النصف ،
 وان للأختين فصاعداً الثلثين .
 واتفقوا ان الشقيقة تحجب التي للأب عن النصف .
 واتفقوا ان التي للأب ، واحدة كانت او أكثر ، تأخذ او يأخذن مع
 الشقيقة الواحدة السدس من بعد النصف الذي للشقيقة .
 واختلفوا في الشقيقتين ، هل ترث معها اللواتي للأب شيئاً اذا كان هنالك
 أخ ذكر أم لا ؟
 واتفقوا فيمن ترك أختاً شقيقة وأخاً لأب ، فإن للأخت النصف وللأخ
 النصف (١) .

(١) يعني تعصياً .

واتفقوا فيمن ترك أختين شقيقتين وأخاً لأب ان المال بينهم أثلاثاً .

واتفقوا أنه ليس للجدتين والجدات عند من يرثن أكثر من السدس او من الثلث عند من يرى ذلك .

واتفقوا انه لا يرث مع الأم جدة .

واتفقوا ان الزوجة ترث الربع حيث ذكرنا أن الزوج يرث منها النصف ، وان الزوجة ترث الثمن حيث ذكرنا ان الزوج يرث منها الربع ، إلا أن الذي يحجبها عن الربع الى الثمن ولد الزوج منها ، او من غيرها ، لا ولدها من غيره .

واتفقوا ان المطلقة طلاقاً رجعياً ترث زوجها ويرثها ما دامت في العدة .

واختلفوا فيمن طلق امرأته ثلاثاً أم دون الثلاث ، فأتمت عدتها او لم تتم ، أو انفسخ نكاحها منه وهو مريض فمات من مرضه ، أو صح ثم مات وهي حية متزوجة او غير متزوجة ، أثرته أم لا ؟ وفي انه لو وطئها رجم ورجعت لأنها زانية أم لا ؟

واختلفوا في الرجل يتزوج وهو مريض فيموت من ذلك المرض أثرته أم لا ؟

واتفقوا ان المعتقة ترث حيث ذكرنا ان المعتق يرث .

واتفقوا فيمن ترك معتقه ومعتقته ، وقد أعتقاه بنصفين ، أن ماله لها بنصفين ، وإن تفاضلت سهامها في عتقه ، فإن لكل واحد من ماله مقدار سهمه من عتقه ، لا يبالى رجلاً كان او امرأة .

واتفقوا ان بنات البنات ، وبنات الأخوات وبناتهن ، وبنات الإخوة والعمات والحالات وبناتهن وبنينهن ، والأخوال والأعمام للأم ، وبنو الإخوة للأم وبناتهم ، والجد للأم والخال وولده وبناته ، وبنات الأعمام ، لا يرثون

مع عاصب ، ولا مع ذي رحم او ذات رحم ، لها سهم .
واتفقوا ان بني العم اذا عرفوا أنسابهم ، ولم يكن دونهم من يحجبهم
واجتمعوا في جد مسلم ، أنهم يتوارثون .

واتفقوا ان من ترك ابنة واحدة او ابنتين او بنات او ترك ابنة ابن ذكر
او ابنتين من ولد ذكور ولده فصاعداً وترك معهن إخوة رجالاً ونساءً فيهن
شقائق ولأب او إحدى القرايتين : أن البنات يأخذن سهامهن ، وكذلك
الابنة ، وكذلك بنت الولد فصاعداً ، وان الإخوة الذكور او الأخ الذكور
الشقيق يرث ، فإن لم يكن هنالك أخت شقيقة فالأخ للأب يرث .

واختلفوا هل يرث مع الإخوة المساويان له ، وهل ترث دونه الشقيقة او
الشقائق أم لا ؟

واتفقوا ان الولد الذكر لا يرث معه أحد ، إلا الأبوان والجد للأب ،
والجدة للأم والأب ، والزوج ، والزوجة ، والابنة فقط .

واتفقوا ان كل من ذكرنا يرث مع الولد الذكر .

واتفقوا انه ليس للابن الذكر إلا ما فضل عن الزوج والزوجة ، والأبوين
والجد والحدتين .

واتفقوا ان الأخ الشقيق يحجب الأخ للأب وبنه ، ولا يحجب الأخ للأم
ولا الأخت للأم .

واتفقوا ان الأخ الشقيق أو للأب ، يحجب العم وابن العم ، وان الأخ
للأم يحجبها .

واتفقوا ان العم الشقيق يحجب العم للأب ، وان ابن العم الشقيق يحجب
ابن العم للأب .

واتفقوا ان ابن الأخ الشقيق ، يحجب ابن الأخ غير الشقيق والأعمام كلهم

وبنيهم إلا شيئاً رويناه فيما حدثناه يونس بن عبدالله بن أحمد بن عبدالله بن عبد الرحيم عن أحمد بن خالد عن محمد بن عبد السلام^(١) الحشفي عن بNDAR حدثنا أبو أحمد الزبيري حدثنا مسعر بن كدام عن أبي عون عن شريح عن رجل مات وترك ابن أخيه وعمه فأعطى المال ابن الأخ .

وقال مسعر عن عمران بن رباح عن سالم بن عبدالله قال : المال للعم .
واتفقوا ان بني الإخوة للأم وبني الأخوات لا يرثون شيئاً مع عاصب او ذي رحم له سهم .

واتفقوا ان الأخ للأم او الأخت للأم يأخذ كل واحد منها السدس .
واختلفوا في انه اذا كانا اثنين فصاعداً يتساوون في الثلث ذكرهم كأنثاهم أم للذكر مثل حظ الأنثيين ؟ فإن لم يكن إلا واحد او واحدة فليس لها او ولد ولد إلا السدس .

واتفقوا ان الأخ الشقيق اذا انفرد هو او الأخ للام أحاط بالمال ، فإذا كانت معه أخت مساوية له فالمال بينهما للذكر . مثل حظ الأنثيين ، وهكذا إن كثروا ، وإنما هذا ما لم يكن هنالك أب او جد او ابن ذكر او أنثى ، وإن سفلوا .

واتفقوا فيمن مات وترك أختين شقيقتين وإخوة لأب رجالاً ونساءً ، ولا وارث غيرهم ممن ذكرنا ، أنهم لم يتفقوا على أنهم يرثون معه ، فإن للشقيقتين الثلثين ، وان الذكر او الذكرين او الذكور الإخوة او للاب يرث او يرثون .
واختلفوا هل يرث الأخوات للاب شيئاً أم لا ؟

واتفقوا فيمن ترك أختاً شقيقة كما ذكرنا ، وإخوة وأخوات لأب ، ان الشقيقة تأخذ النصف . لكنهم اختلفوا ان للأخوات للاب شيئاً أم لا إن

(١) « عن محمد بن عبد السلام » ساقطة من الأصل .

كان يقع لمن في مقاسمة من في درجتهم من الإخوة للذكر مثل حظ الأنثيين
السدس فأقل ، أخذن ذلك ؟

واختلفوا هل يزدن عليه شيئاً أم لا ؟

واتفقوا أن بنات البنين إذا لم يكن هنالك ولد ولا ابنة بمنزلة البنات ،
وان ذكور البنين إذا لم يكن هنالك ولد ذكر ولا ابنة ، فهم بمنزلة البنين .
واتفقوا فيمن ترك ثلاث بنات وابن ابن وبنات ابن ، ان الثلثين للبنات ،
وان ابن الابن وارث وإن سفل .

واختلفوا هل معه بنات الولد ممن في درجته او أعلى منه أم لا ؟

واتفقوا في الأبوين إذا لم يكن هنالك وارث غيرها ، ان للأب الثلثين
وللأم الثلث .

واتفقوا ان أم الولد لا ترث ما دام سيدها حياً ولم يعتقها .

واتفقوا اذا ترك ابنة وابن ابن وإن سفل فصاعداً ، او ابنة ابن او بنات
ابن ، ان للابنة النصف ، وأنه إن وقع لابنة الابن او لبنات الابن في مقاسمتهم
الذكر من ولد الولد السدس فأقل ، للذكر مثل حظ الأنثيين .

واختلفوا أيزدن عليه شيئاً أم لا ؟ إلا ان يكون أعلى من ولد الولد فلمن
أو لها السدس حينئذ .

ثم الاختلاف كما ذكرنا فيمن دونهن من بنات البنين .

والاتفاق على أن الذكر من بني البنين يرث ما لم يحجبه ذكر هو أعلى
درجة منه .

واتفقوا ان الجد يرث وان كان هناك إخوة أشقاء أو لأب أو بنوهم الذكور .

واختلفوا هل يرث من ذكرنا معه أم لا ؟

واتفقوا في زوج وأم وأخوين وأختين لأم وإخوة رجالاً ونساءً أشقاء ،
ووثلمهم لأب ، ان الزوج والأم والإخوة للام يرثون .

واختلفوا في الإخوة الأشقاء والذين للاب أيرثون شيئاً أم لا ؟

واتفقوا أن الجد إذا ورث لا يحط من السبع .

واختلفوا هل له أكثر أم لا .

واتفقوا فيمن ترك زوجاً وأماً وأختاً واحدة لأم ، وأختاً شقيقة ، أن
الزوج والأم والأخت للام يرثون .

واختلفوا في الشقيقة أترث شيئاً أم لا ؟ فإن كانت المسألة بحالها إلا ان
مكان أخت أختين فكذلك أيضاً . فلو ان الأولى بحالها ، إلا ان مكان الزوج
زوجة ، وكان الميت رجلاً ، فإنهم متفقون على ان للاخت الشقيقة الربع .

ثم اختلفوا أها أكثر أم لا .

واتفقوا على أنها لا تأخذ النصف المذكور للاخت في القرآن كاملاً ، ولا
بد من ان تحط منه بإجماع .

واختلفوا هل تحط الزوجة والأم والأخت للام عن الفرائض المذكورة لهم
في القرآن أم لا ؟

واتفقوا إذا كثرت الفرائض فلم يحملها المال أن من له فرض مسمى في
موضع دون موضع ، لا بد ان ينحط من الفرض المسمى له في غير هذا الموضع .

واختلفوا في توريثه جملة في بعض المواضع ، فوريثه قوم بحطية كما ذكرنا ،
ولم يورثه آخرون شيئاً .

واختلفوا في حط من له فرض في كل موضع ، أينقص من فرضه شيء
أم لا ؟

واتفقوا على توريثه ، فقوم ورثوه بتمام فرضه ، وقوم بحظية .
واتفقوا أيضاً إذا قامت السهام على المال حط من يرث في بعض المواضع
دون بعض .

واختلفوا أيضاً في توريثه في بعض المواضع بحظية أو منعه البتة .
واتفقوا على أنه لا يأخذ ما ذكر في النص لمثله كاملاً .
واختلفوا في حط من يرث على كل حال ، فقوم حطوه ، وقوم أكملوا
له فرضه .

واتفقوا كلهم على توريثه ولا بد .

واتفقوا في ميت لا عصب له ولا ذا رحم أصلاً ، لا من الرجال ولا من
النساء ، ولا زوج - إن كانت امرأة - ولا زوجة - إن كان رجلاً - وله
مولى ذكر من فوق من عتقه ، أو ابن مولى أعتق أباً هذا الميت قبل ولادة
هذا الميت ، أن ميراثه لذوي المعتق أو لولده أو لمن تناسل من ذكور ولده
أو لعصبته كما قدمنا .

واختلفوا من ذلك في معتق مات وترك جد سيده وأخا سيده أو جد
سيده وابن أخي سيده وأبا سيده وابن سيده أو ابن سيده وابن ابن سيده .

واختلفوا أترث البنات ممن أعتقه أبائهن أم لا ؟

واتفقوا أن من أعتق من الرجال عبداً ذكراً عتقاً صحيحاً ان من تناسل
من ولد ذلك العبد بعد عتقه ممن يرجع بنسبه إليه من الذكور .

واختلفوا في الإناث من ولد ذلك العبد ، وفي ولد المملوكة المعتقة من
حربي أو زنا ، أو كانت هي مملوكة ، أو من عبد لم يعتق عليه ، ولاؤه لموالي
أمه أو جده أم لا ولأه عليه لأحد البتة ؟

وانفقوا أن ولد معتق من معتقة حملت به بعد عتق أبيه جميعاً أن ولاء لموالي أبيه .

وانفقوا أن ولد الحر المسلم العربي الذي لا ولاء عليه من معتقة تحمل به بعد عتقها ، أنه لا ولاء عليه لموالي أمه ولا لغيرهم .

وانفقوا أن الأب يحرر ولاء ما ولد له من حرة أو معتقة ممن حمل به بعد عتقه وهكذا ما تناسلوا .

واختلفوا في الجد والأم والمم والآب يعتق بعد الحمل بالولد ، أيحرون بالولاء أم لا ؟

واختلفوا في امرأة أعتقت عبداً أو أمة عتقاً صحيحاً ، ثم ماتت السيدة من بحرّ هذين المعتقين ومن تناسل من الذكر منها ، ولد المعتقة أم عصبتها من الإخوة والآباء وبني المم والأعمام وبني الإخوة على المراتب التي قدمنا بعد اتفاقهم على أنها بن مائا ، ومن تناسل من الذكر منها ، أن الميراث التي أعتقتها أو أعتقت من يرجعون بنسبهم إليه .

وانفقوا ان من أعتق عبداً عتقاً صحيحاً من رجل وامرأة ، فقد استحق الولاء واستحق بسبيه .

ثم اختلفوا فيمن يستحقه على ما قدمنا .

وانفقوا أنه لا يجوز عتق شيء غير بني آدم ، وأنه لا ينفذ إن وقع ، ولا يسقط به الملك .

وانفقوا ان الولاء لا يستحق بغير العتق أو الإسلام على اليدين أو الموالاة ، والعتق متفق عليه انه يستحق به الولاء على ما قدمنا ، والإسلام والموالاة يختلف فيها أيستحق بهما ولاء أم لا ؟

وانفقوا في قوم استنوا بتمددهم وولادة أمهاتهم وجداتهم من المعتق ، ولا

وارث له دونهم ولا ذا رحم ، أنهم يرثون مواليه بعد انقراضهم ، وانقراض
عصبته هكذا ما سفل أبداً .

واتفقوا ان الخنثى المشكل يعطى نصيب أنثى إذا كان نصيب الأنثى
مساوياً لنصيب الذكر أو أقل .

واختلفوا في توريثه في مكان توث فيه الأنثى عند بعض الناس ، ولا توث
عند بعضهم ، ولا يرث الذكر عند جميعهم مثل زوج وأم وأختين لأم وخنثى
هو ولد أبي الميتة ، فقوم ورثوه وهنا وقوم لم يرثوه شيئاً .

واتفقوا أنه إن ظهرت علامات المني والإحبال أو البول من الذكر وحده ،
انه رجل في جميع أحكامه وموارثه وغيرها .

واتفقوا أنه إن ظهرت علامات الحيض المتيقن أو الحبل أو البول من
الفرج وحده ، فإنه أنثى في جميع أحكامه وموارثه وغيرها .

واتفقوا ان المشكل هو ما لم يظهر منه شيء مما ذكرنا ، وكان البول
يندفع من كلا الثقبين اندفاعاً واحداً مستوياً .

واتفقوا ان الموارث التي ذكرنا تكون مع اتفاق الدينين ، ومع أن لا
يكون أحدهما قاتلاً عمداً أو خطأ .

واتفقوا ان المجوس يرثون بأقرب القرابتين ، واختلفوا في الأخرى أيرثون
بها أم لا ؟

واتفقوا أن النصراني يرث النصراني ، وأن المجوسي يرث المجوسي ، وأن
اليهودي يرث اليهودي .

واختلفوا أيرث بعض هذه الأديان من غير أهل ملته من الكفار ، وهل
يرثهم المسلمون أم لا ؟

واتفقوا أن ما اقتسمه الحربيون قبل أن يسلموا فإنه لا يرد .

واختلفوا فيما لم يقتسموه بعد ، أعلى حكم الإسلام يقسم أم على حكمهم ؟
واختلفوا أيضاً في مواريث أهل الذمة ، أسلموا أو لم يسلموا ، أغضي على
أحكامهم أم يجبرون على حكم مواريث المسلمين فيما بينهم ؟
واتفقوا أن الزوجة التي لم تطلق حتى مات زوجها ، ولا انفسخ نكاحه
منها وكافا حريتين ودينه دينها ، أنها ترثه ويرثها .

واتفقوا أن المطلقة ثلاثاً على حكم السنة ، والتي انقضت عدتها من الطلاق
الرجعي ومن الخلع ومن الفسخ ، لا ترثه ولا يرثها ، إذا وقع كل ما ذكرنا
من الطلاق والخلع والفسخ في صحتها باختيارهما .

واختلفوا إذا وقع كل ذلك في مرضه أو مرضها أترثه أم لا ؟

واختلفوا أيضاً أيرثها هو بعد انقضاء عدتها وقبل انقضائها إذا ماتت وهو
مريض أم لا ؟

واتفقوا أن المطلقة طلاقاً رجعياً في صحة أو مرض ، وقد كان وطئها في
ذلك النكاح ثم مات أحدهما قبل انقضاء العدة ، أنها يتوارثان .

واتفقوا في المزوجة زوجاً صحيحاً في صحتها ودينها واحد ، وهما حران ،
أنها يتوارثان ، ما لم يقع طلاق غير رجعي أو فسخ أو خلع .

واختلفوا في الميراث ووقوعه كما ذكرنا ، وفي المنكوحة نكاحاً فاسداً
يتوارثان أم لا ؟

وكذلك المنكوحة في مرضها أو مرضه .

واختلفوا في كل ما ذكرنا إن كان أسيراً في دار الحرب أترث أم لا ؟

كتاب الوصايا والأوصياء

اتفقوا ان المواريث التي ذكرنا، إنما هي فيما أفضلت الوصية الجائزة وديون الناس الواجبة، فإن فضل بعد الديون شيء وقع الميراث بعد الوصية كما ذكرنا. واتفقوا ان الوصية لا تجوز لا بعد أداء ديون الناس، فإن فضل شيء جازت الوصية، وإلا فلا.

واختلفوا في ديون الله تعالى من كل فرض في المال أو بخير بمال، فأسقطها قوم وأوجبها آخرون قبل ديون الناس، ولم يجعلوا لديون الناس إلا ما فضل عن ديون الله تعالى، وإلا فلا شيء للفرماء.

واتفقوا ان للاب العاقل الذي ليس محجوراً، أن يوصي على ولده ولبنيه الصغيرين الذين لم يبلغوا والذين بلغوا مطبقين، رجلاً من المسلمين الأحرار العدول الأقوياء على النظر.

واتفقوا أن الوصي، إذا كان كما ذكرنا، فليس للحاكم الاعتراض عليه ولا إزالته ولا الاشتراك معه.

وكذلك القول في الوصية بالمال وتفريقه بالوصية ولا فرق.

واختلفوا في الوصية إلى الذمي والفاسق والعبد والمرأة أيجوز أم لا؟

واتفقوا على أن من دفع من الأوصياء المذكورين، إلى من نظره بعد بلوغ التيم ورشده ماله عنده وأشهد على دفعه بينة عدل، أنه قد برىء ولا ضمان عليه.

واختلفوا في تضمينه إن لم يشهد.

واتفقوا أن من بلغ عدلاً في دينه مقبول الشهادة حسن النظر في ماله، ففرض على الوصي أن يدفع إليه ماله، إذا قضى الحاكم بحله من الحجر.

واختلفوا فيما دون الصفات التي ذكرنا .

واتفقوا ان من مات ولم يوص على ولده الذين لم يبلغوا ، او المجانين ، ففرض على الحاكم ان يقدم من ينظر لهم من أهل الصفة التي قدمنا .

واتفقوا ان ما أنفق الوصي المذكور ، على اليتيم بالمعروف ، من ماله فإنه نافذ .

واتفقوا ان الوصي إن تعدى ضمن .

واتفقوا ان من لا يعقل ألبتة وهو مطبق معنوه ، او عرض له ذلك بعد عقله ، فواجب ان يقدم من ينظر له .

واختلفوا فيمن ليس مطبقاً وهو مبذر ، الحجر عليه أم لا ؟

واتفقوا ان ما أنفذ مما لا يحل مردود . واختلفوا فيما أنفذ مما ليس حراماً .

واتفقوا ان إلقاء المال في الطريق وفي مواضع الأرض والمياه وشرب الخمر وما لا يحل إضاعته ممنوع منها كل أحد .

واتفقوا أنه لا يجوز لمن ترك ورثة او وارثاً ان يوصي بأكثر من ثلث ماله لا في صحته ولا في مرضه .

واختلفوا هل تجوز الوصية بالثلث لمن ترك ولداً أم لا ؟ إنما يجوز له أقل من الثلث .

واختلفوا فيمن لم يترك وارثاً ، وفيمن استأذن ورثته او وارثه في صحته او في مرضه ، فأذن له او فأذنوا ، وأجازوا بعد موته ، أينفذ أكثر من الثلث أم لا ينفذ إلا ما يجوز له من الثلث ؟

واتفقوا أنه إن وصى لوالدين له لا يرثانه برق أو كفر ، أو لأقاربه الذين لا يرثون منه ، إن كان له أقارب ، بثلثي الثلث ، أن وصيته تلك

وسائر وصاياه في باقي ماله من ثلثه فيما ليس معصية ، أو فيما أوصى به لحي نافذة كلها ، وأنه قد أصاب .

واختلفوا إذا لم يوص لذلك .

واتفقوا ان من لم يكن له قريب غير وارث ، ولا أبوان لا يرثان ، انه يوصي لمن أحب بالثلث ، أو بما يجوز له من الثلث ، انه يصح من ذلك ما يجوز من الثلث ، ويبطل الزائد .

واختلفوا فيمن لا وارث له أو أجاز وارثه على ما قدمنا .

واتفقوا ان من أوصى بما لا يملك ، وبطاعة ومعصية ، ان الوصية تنفذ في الطاعة وبما يملك ، وتبطل في المعصية وفيما لا يملك .

واختلفوا في مثل ذلك في البيوع والهبات والمناكح والصدقات ، فقوم ساووا ، وقوم أبطلوا الجميع ، في الهبات والصدقات والبيوع والمناكح ، وقوم فرقوا بين كل ذلك أيضاً .

واتفقوا ان الرجوع في الوصايا جائز ما لم يكن عتقاً .

واتفقوا ان الرجوع بلفظ الرجوع وبخروج الشيء الموصى به عن ملك الموصي في حياته وصحته رجوع تام .

واتفقوا في تحويل الموصي وصيته الى غير ما أوصى به أولاً ، ما لم يلفظ بأنه رجع عما أوصى به أولاً بخروجه عن ملكه فقال قوم : هو رجوع ، وقال آخرون : ليس رجوعاً .

واختلفوا في الوصية بالعتق أيجوز الرجوع فيه أم لا ؟

واتفقوا ان الوصية بالمال والولد الى اثنين فصاعداً أو إلى أحد جائزة كما قدمنا .

واتفقوا ان وصية المرأة في المال خاصة ، كوصية الرجل في كل ما ذكرنا ولا فرق .

واتفقوا ان الوصية كما ذكرنا جائزة فيما علم الموصي انه يملكه .

واختلفوا أيجوز فيما لم يعلم بأنه يملكه في يوم الوصية أم لا يجوز ؟

واتفقوا ان من أوصى كما ذكرنا وله مال أكثر من ألف درهم فقد أصاب .

واختلفوا فيمن له مال فبات ليلتين ولم يوص فيه ، أعاص هو أم لا ؟
وفيمن له أقل من ألف ، أله ان يوصي أم لا ؟

واتفقوا انه .ن أوصى وأشهد وإن لم يكتبها فلم يعص .

واتفقوا أن الوصية لو ارث لا تجوز .

واختلفوا إذا أذن في ذلك سائر الورثة وأجازوه أيجوز أم لا ؟

واتفقوا أن الرجل الصحيح له أن يتصدق بالثلث من ماله او بأكثر ، ما لم يبلغ الثلثين ، ويكون ما بقي غناؤه أو غنى عياله ، وان يعتق كذلك وان يتصرف كيفما أحب في ماله .

واتفقوا أن الوصية بالمعاصي لا تجوز ، وان الوصية بالبر وبما ليس برأ ولا معصية ولا تضييعاً للمال جائزة .

واتفقوا على أن المريض له ان يتصرف في ثلث ماله .

واختلفوا أله التصرف في ذلك وفي أكثر من ذلك كالصحيح أم لا ؟

واتفقوا أن وصية العاقل البالغ الحر المسلم المصلح لماله نافذة .

واتفقوا فيما نعلم^(١) أن وصية العبد غير جائزة ، ما لم يحجزها السيد ، ولا

(١) يقول المصنف بالاتفاق في المسألة حيث لا يعلم مخالفاً فيها ومع ذلك لا يقطع فيها بالإجماع فيكون موافقاً لمن يقول بأن الإجماع منه ما هو قطعي ومنه ما هو ظني فليتأمل .

نقطع على انه إجماع .

واختلفوا في وصية السفية وفي وصية من يعقل الوصية وإن لم يبلغ أنجوز أم لا ؟

قسم القبي والجهاد والصير

اتفقوا أن الخمس يخرج مما غنم عسكر المسلمين او عشرة من المسلمين الأحرار البالغين العقلاء الرجال من الحيوان غير بني آدم ، ومما غنم من الأثاث والسلاح والمتاع كله ، الذي ملكه أهل الحرب ، بعد ان يخرج منه سلب المقتولين ، وما أكل المسلمون من الطعام او احتملوه .

واختلفوا أيخرج من سلب القتلى خمس أم لا .

واتفقوا ان للإمام ان يعطي من سدس الخمس من رأى إعطاءه صلاحاً للمسلمين .

واتفقوا أنه إن وضع ثلاثة أخماس الخمس في اليتامى والمساكين وابن السبيل فقد أصاب .

واتفقوا ان للإمام ان يقسم الكتابيتين من الأسرى ويخمسهم .

واختلفوا في قتلهم وفدائهم وإطلاقهم .

ثم اختلفوا فيمن يستحق هذه الأسماء ، وفي كيفية قسمة ذلك عليهم ، وفي هل يعطى منها غيرهم ؟ بما لا سبيل الى إجماع جاز فيه .

إلا أنهم اتفقوا ان بني العباس وبني أبي طالب من ذوي القربى مدة حياة الرسول ﷺ .

واختلفوا فيمن هم ؟ وهل بقي حكمهم بعد موته عليه السلام ؟

واتفقوا على وجوب أخذ الجزية من اليهود والنصارى ممن كان منهم من الأعاجم الذين دان أجدادهم بدين من الدينين قبل مبعث الرسول ﷺ ولم يكن معتقاً ، ولا بدل ذلك الدين بغيره ، ولا شيخاً كبيراً ، ولا مجنوناً ، ولا زميماً ، ولا غير بالغ ، ولا امرأة ولا راهباً ، ولا عربياً ، ولا ممن تجر في أول السنة وكان غنياً .

واتفقوا أنه إن أعطى كل من ذكرنا عن نفسه وحدها ، فقيراً كان أو غنياً أو معتقاً أو حرّاً ، أربعة مثاقيل ذهباً في انقضاء كل عام قمرى ، بعد أن يكون صرف كل دينار إثني عشر درهماً كيلة فصاعداً ، على أن يلتزموا على أنفسهم أن لا يحدثوا شيئاً في مواضع كنائسهم وسكناتهم ولا غيرها ، ولا بيعة ولا ديراً ولا قلاية^(١) ولا صومعة ، ولا يحددوا ما خرب منها ، ولا يحيو ما دثر ، وإن لا يمنعوا من مرّ بهم من المسلمين النزول في كنائسهم من ليل أو نهار ، وإن يوسعوا أبوابها للمارة ، وإن يضيفوا من مرّ بهم من المسلمين للثالث ، وإن لا يؤووا جاسوساً ولا يكتموا غشاً للمسلمين ، ولا يعطوا أولادهم القرآن ، ولا يمنعوا من أراد الدخول في الإسلام من أهلهم ، وإن يوقروا المسلمين ، وإن يقوموا لهم في المجالس ، وإن لا يتشبهوا بهم في شيء من لباسهم ، لا قلنسوة ولا عمامة ولا نعلين ولا فرق شعر ، ولا يتكلموا بكلامهم ، ولا يكتبوا بكتابتهم ، ولا يركبوا على السروج ، ولا يتقلدوا شيئاً من السلاح ولا يحملوه مع أنفسهم ولا يتخذوه ، ولا ينقشوا في حوائيتهم بالعربية ، ولا يبيعوا الخمر ، وإن يجزوا مقدم رؤوسهم ، وإن يشدوا الزنانير على أوساطهم ، وإن لا يظهروا الصليب على كنائسهم ولا في شيء من طرق المسلمين ، ولا يحاوروا المسلمين بموتام ، ولا يظهروا في طريق المسلمين نجاسة ، ولا يضربوا النواقيس إلا ضرباً خفيفاً ، ولا يرفعوا أصواتهم بالقراءات لشيء من كتبهم بحضرة المسلمين ، ولا مع موتام ، ولا يخرجوا شعانين ولا صليباً

(١) قلاية : سكن الأسقف ، والكلمة يونانية

ظاهراً ، ولا يظهروا النيران في شيء من طرق المسلمين ، ولا يتخذوا من الرقيق ما جرت عليه سهام المسلمين ، وأن يرشدوا المسلمين ، ولا يطلقوا عدوهم عليهم ، ولا يضربوا مسلماً ولا يسبوه ، ولا يستخدموا به ولا يهينوه ، ولا يسمعوا المسلمين شيئاً من شركهم ، ولا من سب رسول الله ﷺ ولا غيره من الأنبياء عليهم السلام ، ولا يظهروا خمراً ولا شربها ، ولا نكاح ذات محرم ، فإن سكن مسلمون بينهم هدموا كنائسهم وبيعهم .

فإذا فعلوا كل ما ذكرنا ، ولم يبدلوا ذلك الدين الذي صولحوا عليه بين الإسلام ، فقد حرمت دماء كل من وفى بذلك وماله وأهله وظلته .

واختلفوا إن لم يف بشيء من الشروط التي ذكرنا ولا بواحد ، أيجرم قتله وسي أهله وغنيمة ماله أم لا ؟

واختلفوا فيمن أسلم ثم مات بعد وجوب الجزية عليه ، أتؤخذ منه لما سلف أم لا ؟

واتفقوا أن الغلول (١) حرام .

واتفقوا أن من أخذ من أهل المعسكر أو السوق من المسلمين شيئاً قد تملكه أهل الحرب ليس طعاماً ، سواء قل أو كثر ، السلطان كان أو غيره ، أنه قد غل إذا انفرد بملكه ، ولم يلقه في الغنائم .

واختلفوا في الطعام وفيما لم يملكه أحد من أهل الحرب ، كالخضر والصيد وخشب البرية وغير ذلك ، أ يكون ذلك غللاً أم لا ؟

واتفقوا أن الغنيمة تملك بالقسمة الصحيحة .

واختلفوا أملك قبل ذلك أم لا ؟

(١) الغلول هو الخيانة في المقام .

واتفقوا ان للفارس الحر البالغ المسلم العاقل الذي لم يدخل تاجراً ولا
أجيراً ولا أرجف بالمسلمين ، ولا خذل في غزائه تلك ، وكان فرسه جيداً
ليس ببرذون ، وكان غنيمة عسكر لا غنيمة حصن ولا في بحر ، سهمين :
سهماً لفرسه وسهماً له .

واتفقوا أنه لا يُعطى من ثلاثة أسهم .

واتفقوا أنه يسهم لمن هذه صفته ولفرسه الواحد .

واختلفوا هل يسهم لأكثر من فرسين ، وإن كانت أفراساً ، أم لا يسهم
إلا لواحد وفي سائر ما ذكرنا ؟

واتفقوا ان راكب البغل والحمار والراجل متساوون في القتال ، وانه لا
يزاد واحد منهم في القسمة على سهم واحد .

واتفقوا ان راكب الجمل لا يسهم له ثلاثة أسهم .

واختلفوا في أقل ، وفي المرأة وفي العبد والأجير والتاجر والمخذل^(١)
والصي الذي لم يبلغ ، وفي الكافر ، أيسهم له كما يسهم لغيره أم لا ؟
واختلفوا في راكب البرذون أهو راكب فرس أو كالراجل .

واتفقوا على ان كل من ذكرنا انه يسهم له ، فإنه إن عاش الى وقت القسمة
وكان قد حضر شيئاً من القتال أسهم له .

واتفقوا ان من جاء بعد انقضاء القتال بثلاثة أيام كاملة ، وبعد إخراج
الغنيمة والجيش من دار الحرب ، انه لا يسهم له .

واختلفوا فيمن جاء بعد انقضاء القتال الى ثلاثة أيام او قبل الخروج
بالغنيمة من دار الحرب الى دار الاسلام ، أيسهم له أم لا ؟

(١) المخذل : المتخلف .

واتفقوا ان من أدرب^(١) فارساً ، وحضر شيئاً من القتال فارساً ، انه يسهم له سهم فارس .

واختلفوا فيمن كان في إحدى الحالتين غير فارس ، أيسهم له سهم فارس أم سهم راجل ؟

واتفقوا انه لا يفضل في قسمة الغنيمة شجاع على جبان ، ولا من أبلى على من لم يبلى ، ولا من قاتل على من لم يقاتل .

واختلفوا أيضاً أيفضلون في النظر^(٢) والرضخ^(٣) أم لا ؟

واختلفوا في المبارزة : فكرها الحسن البصري والثوري واحد وإسحق ، إلا بإذن الإمام ، وروي عن الأوزاعي : لا يحمل ولا يبارز إلا بإذن الأمير .

واتفقوا ان غنائم السرايا الخارجة ، الواحد يضم بعضها الى بعض ويقسم عليهم مع جميع أهل ذلك العسكر .

واتفقوا ان العسكر والسرية الخارجين من المدينة او من الحصن او القرية او البرج او الرباط الذي هو مسكنهم ، لا يشاركهم أهل ذلك الحصن او المدينة او القرية او البرج او الرباط في شيء مما غنموا ، وسواء منهم كانت المغيرون او من غيرهم .

واختلفوا^(٤) ان المغيرين إن خرجوا بأمر الأمير ، او كانوا أقل من عشرة ، أينفردون بما أخذوا أم ينزع الأمير منهم أم يخمس ويقسم الباقي بينهم . واتفقوا ان جيشين مختلفي الأمراء غير مضمومين لا يشتركان فيما غنما .

(١) أدرب : دخل أرض العدو .

(٢) النظر : الإعانة .

(٣) الرضخ : المطاء القليل .

(٤) كانت « وافقوا » وسياق الحديث يقتضي كلمة « واختلفوا » كما ذكرنا .

واتفقوا ان الجيش الواحد وإن كان له أمراء كثيرة ، وكان على طائفة منهم أمير اذا كانوا مضمومين في جيش واحد ، أنهم كلهم شركاء فيما غنموا او غنمت سراياهم .

واتفقوا أنه لا يفضل في القسمة من ساق مغنماً - قلّ او كثر - على من لم يسق شيئاً .

واختلفوا في تنفيذه .

واتفقوا انه لا ينقل من ساق مغنماً أكثر من ربه في الدخول ، ولا أكثر من ثلثه في الخروج .

واتفقوا ان التنفيل المذكور ليس بواجب .

واتفقوا ان للإمام إن رأى ان يجمع المسلمين على ديوان فله ذلك .

واتفقوا أنه إن كان هنالك مال فاضل ليس من أموال الصدقة ولا الخمس ولا بما جلا أهله عنه خوف مضرة المسلمين ، وقبل حلولهم به ، لكنه من وجه آخر لا يستحقه أحد بعينه ، ولا أهل صفة بعينها ، فرأى الإمام قسمته على المسلمين على ما يرى من الاجتهاد لهم غير محابٍ لقربة ولا لصداقة .

واتفقوا ان وسم الحيوان المحبوس ليصرف في الصدقات والمغازي بغير النار جائز .

واتفقوا ان الجهاد مع الأئمة فضل عظيم .

واتفقوا ان دفاع المشركين وأهل الكفر عن بيضة^(١) أهل الإسلام وقراهم وحصونهم وحريمهم إذا نزلوا على المسلمين فرض على الأحرار البالغين المطيقين .

واتفقوا ان لا جهاد فرضاً على امرأة ، ولا على من لم يبلغ ، ولا على

(١) بيضة : ساحة .

مريض لا يستطيع ، ولا على فقير لا يقدر على زاه .
واتفقوا ان من له أبوان يضيغان بخروجه ، ان فرض الجهاد ساقط عنه .
واتفقوا أنهم إذا صاروا بالفنائم بأرض الإسلام ، فقد وجبت قسمتها .
واختلفوا في قسمتها قبل ذلك .
واتفقوا ان ملك صبيان أهل الحرب ، ما لم يكن من ولدهم بأي وجه
كان مرتدأ ومسلم وممثلة وإن بعدت تلك الولادة ، ملك حلال ، وكذلك
قسمتهم ، وكذلك القول في نسائهم .
واتفقوا ان من أسلم منهم بعد ان ملك فإن الرق باق عليه .
واتفقوا أنه لا يحل قتل صبيانهم ولا نسائهم الذين لا يقاتلون .
واتفقوا أن من قتل منهم أحداً قبل قسمة الصبيان وإسلام النساء ، أنه
لا يقتل بمن قتل .
واتفقوا ان من قتل بالغيهم ما عدا الرهبان والشيوخ الهرمين والعميان
والمباطيل والزمنى والأجراء والحرائن وكل من لا يقاتل ، جائز قبل
أن يؤسروا .
واتفقوا ان الحربي الذي يسلم في أرض الحرب ، ويخرج إلينا مختاراً قبل
ان يؤسر أنه لا يحل قتله ولا ان يُسترق . واختلفوا فيه إن لم يخرج .
واختلفوا في ماله وأرضه وداره وولده الصغار وزوجته الحامل .
واتفقوا ان ولده الكبار المختارين لدين الكفر على دين الإسلام ، فإنهم
كسائر المشركين ولا فرق .
واتفقوا على تسمية اليهود والنصارى كفاراً .
واختلفوا في تسميتهم مشركين .

واتفقوا ان من عداهم من أهل الحرب يسمون مشركين .

واختلفوا هل تقبل جزية من غير اليهود والنصارى الذين ذكرنا قبل ، ومن كتابيي العرب ، او لا يقبل منهم غير الإسلام او السيف ، وكذلك النساء منهم .

واختلفوا في تقب من ذكرنا أيضاً اختلافاً شديداً لا سبيل الى ضم إجماع فيه .

واتفقوا ان من أسر بالغاً منهم فإنه لا يجبر على مفارقة دينه ، أعني إن كان كتابياً .

واختلفوا فيهم إن أجبروا او أجبر ذمي على الإسلام او أسلم كرهاً أترك والرجوع الى دينه ، أم قد لزمه الإسلام ويقتل إن فارقه ؟

وكذلك اختلفوا في المكروه على الكفر فأظهر الكفر ، أيحكم عليه بحكم المرتد أم لا ؟

واختلفوا فيمن أسر غير بالغ ، أيجبر على الإسلام ويكون له حكمة من حين يملك أم لا ؟ وسواء أسر مع أبويه او مع أحدهما او دونها الخلاف في ذلك موجود .

واتفقوا ان المسلمين إن لحقهم أهل الكفر ، وبأيدي المسلمين من غنائمهم ما لا يقدرّون على تخليصه ، ان لهم حرق الأثاث غير الحيوان .

واختلفوا أيعقر أم لا يعقر غير بني آدم .

واتفقوا أنه لا يقتل منهم من كان صغيراً او امرأة ، وانهم يتركون وأهل دينهم إن لم يقدر على تخليصهم .

واتفقوا ان أموال أهل الحرب كلها مقسومة .

واختلفوا في أموال الرهبان وفي الأرضين .

واتفقوا أنه لا يحل أن يغرّم مسلم جزية لم تلزمه أيام كفره .

واتفقوا أن كل جزية ساقطة من المستأمن إذا أسلم ، وإن لم يكن كافراً فلا جزية عليه .

واختلفوا في خراج أرضه التي صالح عليها إذا أسلم ، أيسقط ألبتة أم لا ؟

واتفقوا أن من أسلم أبواه جميعاً وهو صغير لم يبلغ ، أنه يلزمه الإسلام .

واختلفوا فيه إذا أسلم أحدهما أو أسلم جده لأبيه أو لأمه أو أسلم عمه أو كان مولوداً بين مملوكين كافرين لرجل مسلم ، أيلزمه الإسلام أم لا ؟

واختلفوا فيما صار بأيدي المشركين من أموال المسلمين ، أملكونه أم لا يملكونه أصلاً ؟

واختلف القائلون بأنهم يملكونه علينا ، أياخذه صاحبه بثمن أم لا سبيل له إليه ؟

واتفقوا أن المراصد الموضوعة للمغارم على الطرق ، وعند أبواب المدن ، وما يؤخذ في الأسواق من المكوس على السلع المجلوبة من المارة والتجار ، ظلم عظيم وحرام وفسق ، حاشا ما أخذ على حكم الزكاة وباسمها من المسلمين ، من حول إلى حول مما يتجرون به ، وحاشا ما يؤخذ من أهل الحرب وأهل الذمة مما يتجرون به من عشر أو نصف عشر ، فإنهم اختلفوا في كل ذلك ، فمن موجب أخذ كل ذلك ، ومن مانع من أخذ شيء منه ، إلا ما كان في عهد صلح أهل الذمة مذكوراً مشروطاً عليهم فقط .

واتفقوا أن الحر البالغ العاقل الذي ليس سكران ، إذا أمتن أهل الكتاب الحربيين على أداء الجزية على الشروط التي قدمنا ، أو على الجلاء ، أو أمتن سائر أهل الكفر على الجلاء بأنفسهم وعبائهم وذرائعهم ، وترك بلادهم واللعاق

بأرض حرب لا بأرض ذمة ولا بأرض إسلام ، ان ذلك لازم لأمير المؤمنين ،
ولجميع المسلمين حيث كانوا .

واتفقوا أنه إن أمنتهم على ان يحاربوا المسلمين ولا يحاربهم المسلمون ، ان
ذلك باطل لا ينفذ .

واتفقوا ان قتال أهل الكفر بعد دعائهم الى الإسلام او الجزية اذا امتنعوا
من كليهما جائز .

واتفقوا ان من سبي من نساء أهل الكتاب المتزوجات ، وقتل زوجها
وأسلمت هي ان وطأها حلال لملكها ، بعد ان تستبرى .

واتفقوا انه إن لم يقدر على فك المسلم المأسور إلا بمال يعطاه أهل الحرب ،
ان اعطاهم ذلك المال حق يفك ذلك الأسير واجب .

واختلفوا اذا أطلق ذلك الأسير قبل قبضهم المال أيوفي هم بالمال أم لا ؟

واتفقوا ان لأهل الذمة المشي في أرض الإسلام والدخول حيث أحبوا من
البلاد ، حاشا الحرم بمكة ، فإنهم اختلفوا أيدخلونه أم لا ؟

واتفقوا على ان لهم سكنى أي بلد شاؤوا من بلاد الإسلام على الشروط
التي قدمنا حاشا جزيرة العرب .

واتفقوا ان جزيرة العرب هي ما أخذ من بلد عبادان ماراً على الساحل
الى سواحل اليمن ، الى جدة ، الى القلزم ، ومن القلزم ماراً على الصحارى
الى حدود العراق .

واختلفوا في وادي القرى وتبء وفدك .

واختلفوا ألهم سكنى جزيرة العرب أم لا ؟

واتفقوا ان ابتياع المسلمين أرضهم ورقيقهم وفي ابتياعهم أرض المسلمين وفي
بيع أرض العنوة .

واتفقوا ان إعطاء المهادنة على إعطاء الجزية بالشروط التي قدمنا جائزة .
واتفقوا ان من صالحٍ من أهل الذمة عن أرضه صلحاً صحيحاً ، انها له
ولعقب عقبه ، أسلم او لم يسلم ، ما لم يظهر فيها معدن .

واتفقوا ان أولاد أهل الجزية ومن تتاسل منهم ، فإن الحكم الذي عقده
أجدادهم وإن بعدوا جارٍ عليهم ، لا يحتاج الى تجديده مع من حدث منهم .
واتفقوا ان من كان من نسائهم لا رجل لها ولا زوج ولا قريب ، ومن كان
من أصاغرهم ما لم ينتقضن او يلحقن او يلحق الصبيان بدار الحرب .
ياختلفوا في إلحاق من ذكرنا بأرض الحرب .

واتفقوا ان من أسره أهل الحرب من كبار أهل الذمة وصغارهم ونسائهم ،
ان ذمتهم لا تنتقض بذلك ، ما لم يلحق مختاراً ، وانه إن ظفر المسلمون
بالمأسورين المذكورين من انهم لا يسترقتون .
واختلفوا فيهم اذا نقضوا العهد ايسببون أم لا ؟

واتفقوا ان أهل الذمة اذا رضوا حين صلحهم الأول بالتزام خراج في
الأرضين او بعشر ، او بتعشير من تجر منهم في مصره وفي الآفاق ، او بأن
يؤخذ منهم شيء معروف زائد على الجزية محدود يحل ملكه ، وكان كل ذلك
زائداً على الجزية ، ان كل ذلك اذا رضوه أولاً لازم لهم ولأعقابهم في الأبد .

واختلفوا أيلزمهم شيء من ذلك إن أكرهوا او لا يلزم ؟

واتفقوا ان الوفاء بالمهود التي نص القرآن على جوازها ووجوبها ، وذكرت
فيه بصفاتها وأسمائها ، وذكرت في السنة كذلك ، وأجمعت الأمة على وجوبها
او جوازها ، فإن الوفاء بها فرض ، وإعطاءها جائز .

واختلفوا في الوفاء بكل عهد كان بخلاف ما ذكرنا ، أبحرم إعطاؤه

ويبطل إن عند أم ينفذ ؟
واتفقوا ان من أسلم على أرض له ليس فيها معدن ولا ظهر فيها معدن ،
انها له ولعقبه .
واختلفوا في المعادن أ تكون كسائر الأرضين لاربابها أم لا ؟

الإمامة

(وحرب أهل الردة ودفن المراء عن نفسه وقطع الطريق)

اتفقوا على ان من بغى من اللصوص فطلب أخذ الروح او الحرم او المال ،
ان قتاله واجب .

واختلفوا أ يجوز قتالهم أم لا ، إذا نصبوا إماماً وخرجوا بتأويل .
واتفقوا ان الإمامة فرض ، وأنه لا بد من إمام حاشا النجدات ، وأراهم
قد حادوا الإجماع وقد تقدمهم .

واتفقوا انه لا يجوز ان يكون على المسلمين في وقت واحد في جميع
الدنيا إمامان (١) لا متفقان ولا مفترقان ، ولا في مكانين ولا في مكان واحد .
واتفقوا ان الإمام اذا كان من ولد علي وكان عدلاً ولم تتقدم بيعته ببيعة
أخرى لإنسان حي ، وقام عليه من هو دونه ، ان قتال الآخر واجب .

واختلفوا اذا كان الأول غير عدل أ يقاتل معه أم لا من هو مثله او
دونه ؟ وهل يقام عليه مع عدل أم لا ؟ وهل تجوز الإمامة في غير ولد علي
أم لا ؟

(١) ولا اعتداد بقول بعض المتكلمين وبعض المبتدعة في ذلك ، لأنه خروج على إجماع
قائم مسند الى السنة « اذا بيع لخليفتين فاقتلوا الآخر منها » أي أبطلوا البيعة الأخيرة .
قال في النهاية : أي أبطلوا دعوته واجعلوه كمن مات .

وإنما أدخلت هذا الاتفاق على جوازه لخلاف الزيدية في هل تجوز إمامة غير علوي أم لا ؟ وإن كنا نخطئين لهم في ذلك ومعتقدين صحة بطلان هذا القول وإن الإمامة لا يتعدى بها ولد فهر بن مالك ، وإنها جائزة في جميع أفخاذهم ، ولكن لم يكن بد في صفة الإجماع الجاري عند الكل مما ذكرنا .
واتفقوا أن الإمام إذا مات ولم يستخلف ، إن ساد الناس إماماً مدة ثلاثة أيام إثر موت الإمام جائز .

واتفقوا أن الإمام أن يستخلف قبل ذلك أم لا . ولم يختلف في جواز ذلك لأبي بكر رضي الله عنه أحد ، وإجماعهم هو الإجماع .
واتفقوا أن الإمامة لا تجوز لامرأة ولا لكافر ولا لصبي لم يبلغ ، وأنه لا يجوز أن يعقد لمجنون .

واتفقوا أن الإمام الواجب إمامته ، فإن طاعته في كل ما أمر ، ما لم يكن معصية فرض ، والقتال دونه فرض ، وخدمته فيما أمر به واجبة ، وأحكامه وأحكام من ولي نافذة ، وعزله من عزل نافذ .

واختلفوا فيما بين مدن الطرفين من إمام قرشي غير عدل ، أو متغلب من قریش ، أو مبتدع .

ورجعوا إلى الاتفاق على قتال أهل الردة ، بعد اختلاف عظيم كان منهم ، ولكن الخلاف في هذا من أفحش الخطأ ، وتيقنه لو وقع من مجتهد محروم ، ولم يقم عليه الحجة ، لم نكفره ولا فسقناه .

واتفقوا أن من خالف الإجماع المتيقن بعد علمه بأنه إجماع فإنه كافر .

واختلفوا فيما بين سب آل النبي ﷺ أو أحد أصحابه أو ابتدع أو لحق

(١) وقال التقي السبكي في فتاويه (٢ - ٥٧٣) : وأما سب النبي صلى الله عليه وسلم فالإجماع منعقد على أنه كفر .

بدار الحرب أيكون ذلك مرتداً ؟

واتفقوا على ان من عدا عليه لص يريد روحه او زوجته او أمته فدافعه عن ذلك فقتل اللص ، فلا شيء عليه ، وان قتله غير متأول فقد استحق القتل .

واتفقوا ان من قاتل الفئة الباغية ممن له ان يقاتلها وهي خارجة ظلاً على إمام عدل ، واجب الطاعة ، صحيح الإمامة ، فلم يتبع مدبراً ولا أجهز على جريح ، ولا أخذ لهم مالاً ، انه قد فعل في القتال ما وجب عليه .

واتفقوا ان من ترك منهم القتال تائباً انه لا يحل قتله .

واختلفوا في قتل المستدبر الذي نفر الى فئة او ملجأ ، غير معلن بالتوبة ، والإجهاز على الجريح كذلك .

واتفقوا انه لا يحل تملك شيء من أموالهم ما داموا في الحرب ، ما عدا السلاح والكراع ، فإنهم اختلفوا في الانتفاع بسلاحهم وخیلهم مدة حربيهم ، وفي قسمتها وتخميسها أيضاً ، أيجوز ذلك أم لا اذا ظفر بهم ؟

واختلفوا فيمن سطا عليه حيوان متملك يريد روحه فقتله ، أبيض منه أم لا ؟ واتفقوا ان من كان رجلاً مسلماً حراً باختياره وبإسلام أبويه كليهما ، او تمادى على الإسلام بعد بلوغه ذلك ، ثم ارتد الى دين كفر كسايي او غيره ، واعلن رده واستتيب في ثلاثين يوماً مائة مرة ، فتادى على كفره وهو عاقل غير سكران ، انه قد حلّ دمه ، إلا شيئاً روينا عن عمر وعن سفيان وعن ابراهيم النخعي ، انه يستتاب أبداً .

واختلفوا في المرأة المرتدة والعبد وغير البالغ وولد المرتد ، هل تقبل توبة المرتد أم لا ؟ وهل يستتاب أم لا ؟ وهل يقتل إثر رده او يتأني به ؟

واتفقوا ان من أسلم أبواه وهو صغير في حجرهما لم يبلغ ، انه مسلم بإسلامهما ، واختلفوا في إسلام أحدهما .

واختلفوا أيضاً ، أيقتل إن أبى الإسلام بعد بلوغه ، وقد أسلم قبل ذلك أبواه معاً ، أم لا يقتل ؟

واتفقوا ان من أسلم وهو بالغ مختار عاقل غير سكران ، انه قد لزمه الإسلام .

واتفقوا انه اذا أعلن كذلك ، فإنه متبرئ من كل دين غير دين الإسلام ، وانه معتقد لشريعة الإسلام كلها ، كما أتى به محمد رسول الله ﷺ وأظهر شهادة التوحيد انه مسلم .

واختلفوا في إقراره بشهادة التوحيد ونبوة محمد ﷺ هل يلزمه بذلك إسلام أم لا ؟

واتفقوا انه لا يلزم كافرأ كتابياً الإسلام بغير اختياره ، او بغير إسلام أبويه او أحدهما ، قبل بلوغه او بغير سببه قبل بلوغه ، او بغير إسلام أجداده او عمه — ان لم يكن له أب قبل بلوغه — سواء أسلم قبل بلوغه سائر قرابته او لم يسلموا .

واختلفوا في المحارب بما لم يمكن ضبطه فقال قوم : ان من قطع وشهر السلاح بين المسلمين واخاف السبيل في صحراء ليست بقرب مدينة ، ولا بين مدينتين ولا في مدينة ، فقتل واخذ المال وبلغ ما اخذ عشرة دراهم فصاعداً وحده ، وهو في كل ذلك عاقل بالغ غير سكران ، وأخاف ولم ينصبوا إماماً ، ولا كانوا أهل قرية ، ولا حصن او مدينة ، ولم يكن في المقطوع عليهم ذو رحم من أحد القاطعين ، وكان القاطعون في جماعة ممتنعة ان الإمام اذا ظفر بمن فعل ذلك كما ذكرنا قبل ان يتوب ، له ان يقتله اذا أراد ذلك ولي المقتول ، وان يصلبه .

وقال هؤلاء : إنه إن أخذ من المال على الاحوال التي ذكرنا المقدار الذي ذكرنا فصاعداً ، واخاف ولم يقتل ، وكان سالم اليد اليسرى والرجل اليمنى ،

لا آفة فيها ولا في أصابعها ، ولا في شيء منها ، أن قطع يده ورجله من خلاف قد حل .

وقال هؤلاء : إنه ان قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى ، فقد أصاب القاطع .

وقال هؤلاء : إنه ان أخاف الطريق فقط ، وهو حر كما ذكرنا ، ان نفيه قد حل للإمام .

وقالت طائفة : إنه ان أخاف السبيل في مصر او حيث أخافه هو محارب ، وعليه ما ذكرنا ، وسواء كانوا بإمام او أهل مدينة ، او منفردين ، او واحداً ، او حراً ، او عبداً ، او امرأة ، فالإمام بخير في قتلهم او صلبهم او قطعهم او نفيهم ، أخذوا مالا او لم يأخذوا ، ما لم يتوبوا قبل ان يقدر عليهم ، وسواء كانوا نصبوا إماماً او كانوا جماعة ممتعة .

واختلفوا في كيفية الصلب ووقت القتل وصفة النفي بما لا سبيل الى إجماع جاز فيه . وقال قوم : انما هو في أهل الشرك فقط . وقال آخرون ليس هذا في أهل الشرك أصلاً ، وهذا ما لا سبيل الى إجماع جاز فيه .

واختلفوا فيما يملكونه مما يصح انهم أخذوه من المسلمين ، أيقسم ويخمس أم لا يحل أخذ شيء منه ؟

واختلفوا فيمن تاب قبل ان يظفر به ، أيسقط عنه الحد ام لا ؟

كتاب الحدود

أجمعوا ان من اجتمع عليه حد الزنا والخمر والقذف والقتل ، ان القتل عليه واجب .

واختلفوا أيقام عليه قبل ذلك سائر الحدود أم لا ؟

واتفقوا ان من زنى وهو حر بالغ غير محصن ، وهو عاقل مسلم غير
سكران ولا مكروه ، في أرض غير حرم مكة ولا في أرض الحرب ، بامرأة
بالغة ليست أمة لزوجته ولا لولده ولا لأحد من رقيقه ، ولا لأحد من أبويه ،
ولا بمن ولده بوجه من الوجوه ، ولا ادعى انها زوجته ، ولا ادعى انها أخته
بوجه من الوجوه ، ولا هي من المغنم ، ولا هي مخدمة له ، ولا مباحة الفرج
له من مالها ، وهي عاقلة غير سكرى ولا مكروهة ، ولا حريثة ، ولا هي
مستأجرة للزنا ، ولا هي أمة متزوجة من عبده ، ولا هي ذميمة ، ولا هي
حربية ، وهو يعلم انها حرام عليه ، أو ليست ملكاً له ، ولا عقد عليها
نكاحاً ، ولم يتب ولا تقادم زناه قبل أخذه بشهر ، ولا تزوجها ، ولا اشتراها
بعد ان زنى بها ، ان عليه جلد مائة .

واتفقوا انه اذا زنى كما ذكرنا ، وكان قد تزوج قبل ذلك ، وهو خصي
وهو بالغ مسلم حر عاقل ، حرة مسلمة بالغة عاقلة ، نكاحاً صحيحاً ، ووطنها
وهو في عقله قبل ان يزني ولم يتب ولا طال الأمر ، ان عليه الرجم بالحجارة
حتى يموت .

واتفقوا انه إن جلد المرجوم الذي ذكرنا مائة قبل ان يرجم ، وغرب
المجلود غير المحصن عن بلده ، وسجن حيث يغرب عاماً ، انه قد أقيم عليه
الحد كله .

واتفقوا ان من أقر على نفسه بالزنا في مجلس حاكم ، يجوز حكه أربع
مرات مختلفات ، يغيب بين كل مرتين عن المجلس حتى لا يرى ، وهو حر
مسلم غير مكروه ولا سكران ولا مجنون ولا مريض ، ووصف الزنا وعرفه ،
ولم يتب ولا طال الأمر ، انه يقام عليه الحد ما لم يرجع عن اقراره .

واختلفوا أيقبل رجوعه أم لا ؟

واختلفوا في اقرار العبد على نفسه بذلك ، وهل عليه حد في ذلك ، وان

قامت عليه بذلك بيّنة أم لا حد عليه أصلاً ؟ أم يرمم هو ان أحسن والأمة المحصنة أم يجلدان نصف حد الحر؟ وفي الذمي وفيمن أقر أقل من أربع مرات.

واتفقوا ان من شهد عليه في مجلس واحد أربعة عدول كما ذكرنا في كتاب الشهادات ، انهم رأوه يزني بفلانة ، ورأوا ذكره خارجاً من فرجها وداخلاً كالمرود في المكحلة ، وان لمدة زناه بها أقل من شهر ، ولم يختلفوا في شيء من الشهادة ، وأقوا مجتمعين لا متفرقين . ولم يقر هو بالزنا وتمادى على انكاره ولم تفهم بيّنة من نساء على انها عذراء ، ولا اضطرب الشهود في شهادتهم ، ولم تقم بيّنة انه محبوب (١) ، انه يقام عليه الحد .

واختلفوا اذا أقر بعد البيّنة أتبطل البيّنة ويرجع الحكم الى حكم الإقرار ويسقط عنه الحد برجوعه أم لا ؟

واتفقوا ان المسلمين يصلّون على المرجوم .

واختلفوا في الإمام والشهود والراجمين .

واتفقوا انه ان صف الناس صفوفاً كصفوف الصلاة ، فرجم الشهود أولاً ثم الناس ، ورجم الإمام في المقر أولاً ثم الناس . وحفرت له حفيرة الى صدره ، ان الرجم قد وفى حقه .

واختلفوا فيه اذا كان بغير هذه الصفة .

واتفقوا انه لا يجوز قتله بغير الحجارة .

واتفقوا ان المرأة الحرة المسلمة المحصنة العاقلة غير المكروهة فيما ذكرنا ، كالرجل المحصن ، وان غير المحصنة كغير المحصن .

واتفقوا أنه : ان كان أحد الزانيين محصناً ، والآخر غير محصن ، ان لكل

(١) المجهوب : الذي استؤصلت خصيتاه .

واحد منها حكه .

واتفقوا ان الشهود على المرأة اذا كانوا أربعة ليس فيهم زوجهم قبيلا
كما قدمنا .

واتفقوا أنها ان حملت من زنا وثبت الزنا بما قدمنا قبل ، من إقرار وقماد
عليه او بيّنة ليس معها إقرار ، ان تمام فطامها لما تضع ، وقت لإقامة الحد
عليها ما لم يميت الولد قبل ذلك .

واتفقوا ان الحد لا يقام عليها وهي حبلى ، بعد قول كان من عمر - رضي
الله عنه - في ذلك رجع عنه .

واختلفوا في العبد غير المحصن بالزواج ، وفي المحصن أيضاً ، اذا زنى كما
قدمنا ، عليه خمسون جلدة أم تمام المائة والتغريب والرجم ومقدار التغريب
أم لا حدّ عليه ؟

واتفقوا ان الأمة المحصنة بالزواج خاصة ، اذا ثبت زناها كما قدمنا في الحرة
وانه ليس عليها إلا خمسون جلدة .

واختلفوا في التغريب والرجم .

واختلفوا في الأمة غير المحصنة عليها جلد أم لا ؟

ولا سبيل الى إجماع جاز او واجب في العبد المحصن اذا زنى .

واتفقوا ان وطء الرجل الرجل جرم عظيم .

واتفقوا ان سحق المرأة للمرأة حرام .

واختلفوا في الاستمناء أحرام هو أم مكروه أم مباح ؟

واختلفوا فيما يجب على اللوطي وواطئ البهيمة والمنكوح وتلك البهيمة بما
لا سبيل الى إجماع جاز ولا واجب فيه .

واتفقوا ان إتيان البهائم حرام .

واتفقوا ان وطء الحائض من الزوجات وملك اليمين والمحرمة والصائم والصائمة والمعتكف والمظاهر الذي ظاهر منها حرام .

واتفقوا انه لا حد في شيء من ذلك كله ، حاشا فعل قوم لوط ، وإتيان البهائم ، فإنهم اختلفوا في ذلك حد أم لا ؟

واختلف الموجبون للحد في كيفية الحد أيضاً .

واختلفوا على واطيء الحائض صدقة دينار او نصف دينار او عتق رقبة او صيام شهر او إطعام ثلاثين مسكيناً او كفارة ككفارة الظهار أم لا ؟

واتفقوا ان الولد في الوجوه التي ذكرنا انه لا حد فيها ، لاحق بأبيه .

واختلفوا في المهر واجب في ذلك أم لا ؟

واختلفوا أيقع بها إحصان وإحلال او يكون في ذلك نفقة او ميراث أم لا ؟

واختلفوا ان وطء المطلق الذي طلق طلاقاً رجعياً مكروه .

واتفقوا ان الولد به لاحق . واختلفوا أيجب فيه حد وهل تكون رجعة أم لا ؟

واتفقوا ان الحربي لا يقام عليه بعد ذمته او إسلامه حد زنا كان منه قبل ذلك ، ولا قتل مسلم او غيره ، ولا قذف ولا خمر ولا سرقة ، ولا يفرم ما أتلف من مال المسلم او غيره .

واختلفوا أينزع كل ما وجد بيده من ذلك أم لا ؟

واختلفوا في المحارب للمسلم بتأويل او بغير تأويل ، أيقضى عليه بضمان ما أتلف او استهلك ام لا يؤخذ بشيء من ذلك كله ؟

واتفقوا ان ما وجد بيده وييد الباغيين المتأولين مردود الى أربابه .

واختلفوا في تضمينهم ما أتلّفوا ، أو اقامة القَوَد^(١) عليهم فيما قتلوا ،
أو اقامة الحدود كما قدمنا .

واختلفوا فيمن أصاب حداً من زنا ، أو قذف ، أو سرقة ، أو خمر في
حرم مكة ، أو أصابه خارجاً ، ثم لجأ الى الحرم بمكة أو أصابه في دار
الحرب ، أيقام عليه الحد في ذلك كله أم لا ؟

واختلفوا في الذمي يصيب حداً من كل ما ذكرنا من خمر أو غيرها ، أيقام
عليه الحد في ذلك كله أم لا ؟

واختلفوا في الزاني بمحرمة ، وفي الذمي الزاني بمسلة ، وفي متزوج امرأة
أبيه ، أيحد كل واحد منهم أم يقتل على كل حال ؟

والشهادة في الزنا مذكورة ، فيما خلا من هذا الكتاب ، فأغنى عن إعادته .

وقد روي عن بعض السلف اجازة ثمانى نسوة في الزنا والرجم بشهادتهن .

واتفقوا ان من تحرك في الزنا في وطء واحد حركات كثيرة ، ان حداً
واحداً يلزمه .

واتفقوا ان بإيلاج مرة للحشفة وحدها يجب الحد .

واتفقوا ان من شرب نقطة خمر وهو يعلمها خمرأ من عصير العنب ، وقد
بلغ ذلك حد الإسكار ولم يتب ، ولا طال الأمر وظفر ساعة شربها ، ولم
يكن في دار الحرب ، ان الضرب يجب عليه ، اذا كان حين شربه لذلك
عاقلاً مسلماً بالفاً غير مكره ولا سكران ، سكر او لم يسكر .

واختلفوا بماذا يضرب من طرف الرداء الى السوط .

(١) القود : قتل القاتل بالقتيل .

واتفقوا ان الحد ان يكون مقدار ضربه في ذلك أربعين .
 واختلفوا في اتمام الثمانين . واتفقوا أنه لا يلزمه أكثر من ثمانين .
 واتفقوا أن الحرة البالغة العاقلة كذلك .
 واتفقوا على أنه لا يلزمه أكثر من ثمانين .
 واتفقوا أن العبد والأمة يلزمها من ذلك عشرون . واختلفوا في تمام الثمانين .
 واتفقوا أن من شرب كأساً بعد كأس من الخمر حق سكر ، أن حدّاً واحداً يلزمه .
 واتفقوا أن عدلين يقبلان في الخمر اذا ذكرا أنها رأيا يشرب خمرأ ، اذا لم يكن بين شهادتهما وشربه الا أقل من شهر ، وكذلك في شهادة السرقة .
 واختلفوا في عدلين شهدا على سكران بشرب الخمر ، ثم لم يؤت به الا بعد ذهاب سكره أيحد أم لا ؟
 واتفقوا أنه اذا أقرّ مرتين كما قلنا في اقراره بالزنا وثبت أنه يحد .
 واختلفوا أنه اذا وجد سكران ، فلما صحا قال أكرهت ، او قال : لم أقدر انها تسكر أيحد أم لا ؟ واتفقوا انه يحدّ ثلاث مرات .
 واختلفوا في الرابعة أيقتل أم يحدّ .
 واتفقوا أن الزاني غير المريض يجلد بسوط. لا لیتن ولا شديد .
 واتفقوا أن القاذف يجلد ، ولو أنهم عدد الرمل ، ولو أنهم في غاية العدالة ، اذا جاؤوا بجيء القذف مجتمعين او متفرقين ، ما عدا الزوج لزوجته ، والوالد في ولده ، ففيه خلاف أيحد أم لا ؟
 واجمعوا في أربعة عدول جاؤوا بجيء الشهادة مجتمعين ، أنهم لا يجلدون .

واختلفوا فيهم اذا لم يتموا أربعة ، او اذا تموا أربعة ثم رجع بعضهم قبل اقامة الحد او بعده ، أيجلدون ويجلد الراجع أم لا يجلد واحد منهم ؟

واتفقوا أن الحر العاقل البالغ المسلم غير المكره ، اذا قذف حرأ عاقلاً بالغاً مسلماً عفيفاً لم يحد قط في زنا ، او حرة بالغة عاقلة مسلمة عفيفة غير ملاحنة لم تحد في زنا قط بصريح الزنا ، وكنا في غير دار الحرب المقتدوف او المقتدوفة ، فطلب الطالب منها القاذف هو بنفسه لا غير ، وشهد بالقذف الآن او الحر القاذف كما قدمنا ، أنه يلزمه ثمانون جلدة .

واتفقوا أن القاذف غير الحر كما ذكرنا ، يلزمه أربعون جلدة ، واختلفوا في أكثر .

واتفقوا أن لا مزيد في ذلك على ثمانين .

واختلفوا فيمن عرض أو نفى عن نسب ، أو قال لامرأته لم أجده عذراء ، أيحد حد القذف أم لا حد عليه ؟

واتفقوا أن من قذف من قد ثبت عليه الزنا من الرجال والنساء بالزنا الذي قد ثبت على المقتدوف لا بغيره أنه لا حد عليه .

واختلفوا اذا قذف بزنا آخر .

واختلفوا في قاذف الكافرين والأحقين والصغيرين والعبد والأمة والمعترف على نفسه ثلاثاً ثم يرجع الى الرابعة ، أيحد للقذف كما قدمنا أم لا ؟

واتفقوا أن القاذف اذا أتى ببينة كما قدمنا على ما ذكر أن الحد سقط عنه .

واتفقوا أن من قذف جماعة بكلام متفرق او بكلام واحد أن حداً واحداً قد لزمه . واختلفوا في أكثر .

واتفقوا أن القاذف ما لم يتب لا تقبل له شهادة .

واختلفوا اذا تاب ، وقد حذّ أم لم يحذ ، أتقبل شهادته في كل شيء أم لا
تقبل له شهادة في شيء أصلاً ، أم تقبل في شيء وترد في شيء ؟
واتفقوا أنه إن أقرّ على نفسه بالكذب فيما قدمنا وتاب من ذلك ، أنه
قد تاب .

واختلفوا فيمن قد لاخر يا نايك أمه أيجد أم لا ؟

واتفقوا أنه من سرق من حرز ، من غير مغنم ولا من بيت المال ، بيده لا
بآلة ، وحده منفرداً ، وهو بالغ عاقل مسلم حر في غير الحرم بمكة ، وفي
غير دار الحرب ، فسرق من غير زوجته ومن غير ذي رحمه ، ومن غير زوجها
إن كانت امرأة ، وهو غير سكران ولا مضطر يجوع ولا مكره ، فسرق
مالاً متملكاً يحل للمسلمين بيعه ، وسرقه من غير غاصب له ، وبلغت قيمة ما
سرق عشرة دراهم من الورق المحض ، بوزن مكة ، ولم يكن لحماً ولا حيواناً
مذبوحاً ولا شيئاً يؤكل أو يشرب ، ولا طيراً ولا صيداً ولا كلباً ولا سنوراً
ولا زبلاً ولا عذرة ولا تراباً ولا زرينخاً ولا حصى ولا حجارة ولا فخاراً ولا
زجاجاً ولا ذهباً ولا قصباً ولا خشباً ولا فاكهة ولا حماراً ولا حيواناً سارحاً
ولا مصحفاً ولا زرعاً من فدان ، ولا تمرأ من حائطه ، ولا شجراً ولا حراً
ولا عبداً يتكلم ويعقل ، ولا أحدث فيه جناية قبل اخراجه له من مكان لم
يؤذن له في دخوله من حرزه ، وتولى اخراجه من حرزه بيده ، فشهد عليه
بكل ذلك شاهدان رجلان كما قدمنا في كتاب الشهادات ، ولم يختلفا ولا
رجعا عن شهادتهما ، ولا ادعى هو ملك ما سرق ، وكان سالم اليد اليسرى
وسالم الرجل اليمنى ، لا ينقص منها شيء ، ولم يهبه المسروق منه ما سرق ،
ولا ملكه بعد ما سرق ، ولا رد السارق على المسروق منه ، ولا أعاده
السارق ، وحضر الشهود على السرقة ولم يمض للسرقة شهر ، فقد وجب عليه
حدّ السرقة .

واختلفوا فيمن خالف شيئاً من الصفات التي قدمنا في سرقة إلا أنه سرق وهو بالغ عاقل فقط أقطع يده أم لا ؟

واتفقوا أن من سرق كما ذكرنا فقطعت يده اليمنى ، أنه قد أقيم عليه الحد .

واختلفوا أنه إن قطعت اليسرى ، أيعاد عليه قطع اليمنى أم لا .

واتفقوا أن المرأة تقطع كما يقطع الرجل .

واختلفوا فيمن سرق ثانية أيجب عليه القطع أم لا ؟

واتفقوا أن من أقرّ على نفسه بسرقة كما ذكرنا ، في مجلسين مختلفين على ما قدمنا في الإقرار بالزنا ، وثبت على إقراره أو أحضر ما سرق ، أن القطع يجب عليه كما قدمنا ما لم يرجع .

واتفقوا أنه إن أقر كل من تقدم ذكره مرة ، أيلزمه أم لا ؟ وهل ينتفع برجوعه أم لا ؟

واختلف القائلون بقطعه ثانية ، أيقطع في الثانية يده أو رجله ؟

واتفقوا أنه إن وجدت السرقة بعينها لم تتغير ، ولا غيرها السارق ، ولا أحدث فيها عملاً ولا باعها ، أنها ترد إلى المسروق منه .

واختلفوا في المستعير يحدد ما استعار ، وفي الذمي والعبد يسرقان ، وفي المختلس ، أيقطعون أم لا ؟

واختلفوا في أخذ المال سرّاً من غير حرز ، أي مال كان ، وفي سارق الجر أيقطع أم لا ؟ قل ما سرق أو كثر .

واتفقوا أن الغاصب المجاهر الذي ليس محارباً لا قطع عليه .

واتفقوا أن التعزير^(١) يجب فيه من جلدة إلى عشرة . واختلفوا في أكثر .

(١) التعزير : التأديب أو الضرب .

واتفقوا ان أكل لحم الخنزير او الدم او الميتة ، أعليه حد كحد الحجر أم لا حد عليه معيناً ؟

الاشربة

اتفقوا ان عصير العنب الذي لم يطبخ ، اذا غلي وقذف بالزبد وأسكر ، ان كثيره وقليله والنقطة منه حرام — على غير المضطر والمتداوي من علة ظاهرة — وان شاربها وهو يعلمه فاسق ، وان مستحله كافر .

واختلفوا في نقيع الزبيب الذي لم يطبخ والذي طبخ ، وفي عصير العنب اذا طبخ ، وفي كل نبيذ او عصير طبخ او لم يطبخ ، حاشا عصير العنب اذا أسكر كثير كل ذلك ، فكرهه قوم واباحه آخرون ، وقال قوم : هو بمنزلة العصير من العنب فيما قدمنا ولا فرق .

واتفقوا ان من شرب عصير عنب او نقيع زبيب او نبيذ من أي شيء كان وهو لم يغل بعد ، ولا أسكر كثيره ، ولا شرب في نقيع خشب^(١) ، ولا في إناء من قرع ولا في إناء مزفت^(٢) ، ولا في إناء من رصاص ، ولا من صفر ، ولا من شراب ، ولا في إناء محتم^(٣) ولا بمزوجاً بشيء من جميع الأشياء غير الماء ، ولا من شيتين مختلفين من نوعين كانا او من نوع واحد ، كرطوبة بعضها قد أرطب ، وبعضها لا ، وما أشبه ذلك ، ومن شربه في إناء غير فضة ولا ذهب ولا مفصوب ، أنه قد شرب حلالاً . واختلفوا في من

(١) النقيع : أصل النخلة ينقر وسطه ثم يلبذ فيه التمر ويلقى عليه الماء ليصير نبيذاً .

(٢) أي طلي بالزفت ثم انتبذ فيه .

(٣) الحتم : جرار مدهونة خضر ، كانت تحمل الحجر فيها الى المدينة ، ثم اتسع فيها فقليل للخزف كله حتم ، واحدها حنمة ، وانما نهي عن الانتباز فيها ، لأنها تسرع الشدة فيها لأجل دهنها .

شرب قليلاً مما يسكر كثيره من غير عصير العنب ، ونقيع الزبيب ، أيجد
أم لا ؟ وهل يحرم ذلك أم لا ؟ .

واتفقوا في ان الخل اذا لم يكن قط خمرأ حلال .

واختلفوا في خل الخمر ، وفي طعام عمل بالخمر ، الا انه ليس له فيها لون
ولا طعم ولا رائحة أيجل أم لا ؟

واتفقوا اذا ظهرت الرائحة منها واللون أو الطعم فإنه حرام .

واختلفوا في الخمر للمريض يداوى بها وللمضطر ، أحرام هي أم حلال ؟

الدماء

اتفقوا أن دم المسلم الذي لم يقتل مسلماً ولا ذمياً ولا مهادناً ولا زنى وهو
محصن ولا بحريته ولا نكح امرأة أبيه بوطء ، ولا بعقد ، ولا لاط ، ولا لحق
بدار الحرب ولا سب صاحباً ولا أنكر القدر ولا ساكن أهل الحرب مختاراً
لذلك ، ولا وجد بين أهل البغي ، ولا ليط به ، ولا أتى بهيمة ولا سحر ،
ولا ترك صلاة عمداً ، حتى خرج وقتها ، ولا حدة في الخمر ثلاث مرات ، ثم
شرب الرابعة ، ولا حدة في السرقة أربع مرات ، ولا سب الله ولا رسوله
ﷺ ، ولا ابتدع ولا ارتد ، وسعى في الأرض فساداً ، ولا جاهر بترك الزكاة
والصوم والحج ، حرام .

واتفقوا أن دم الذمي الذي لم ينقض شيئاً من ذمته حرام .

واتفقوا أن الحر المسلم العاقل البالغ ، إن قتل مسلماً حراً ليس هو له بولد
ولا انفصل منه وهو رجل حر عاقل غير حربي ولا سكران ولا مكره ،
فقتله قاصداً لقتله عامداً غير متأول في ذلك ، وانفرد بقتله ولم يشرك فيه
إنسان ولا حيوان ، ولا سبب أصلاً مباشراً لقتله بنفسه بحديدة يات من

مثلها ، وكان قتله له في دار الاسلام ، أن لولي ذلك المقتول قتل ذلك القاتل إن شاء .

واتفقوا أنه إن قتله كما ذكرنا غيلة أو حراية فرضي الولي بقتله أن دمه حلال .

واتفقوا أن الحرية المسلمة ، ان قتلها حرة كما قدمنا ولا فرق ، فوليتها مختير بين القود او العفو .

واتفقوا أن الكافر الحر يقتل بالمسلم الحر .

واتفقوا أن يد الرجل المسلم الحر العاقل البالغ الذي ليس بأشل الأخرى ، يقطع بيد الرجل الحر المسلم العاقل البالغ الصحيحة ، اذا قطعها كما قدمنا في القتل ، ولا فرق بين الانفراد والمباشرة ، وبلا تأويل وغير ذلك ، اليمنى باليمنى ، واليسرى باليسرى .

واتفقوا أن عين الرجل الحر المسلم البالغ العاقل الصحيحة ، وحاملها ليس بأعور من الأخرى ، تفقا بعين الرجل المسلم الحر البالغ العاقل الصحيحة ، يمينى بيمينى ويسرى بيسرى .

واتفقوا أن ضرر الرجل المسلم الذي ذكرنا ، الصحيحة التي ليست سوداء ، بضرر الرجل المسلم كذلك ، اذا كانت مساة باسمها .

واتفقوا أن الأنف بالأنف كذلك . واختلفوا فيما عدا كل صفة ذكرناها .

واتفقوا أن لا يقطع عضو بعضو لا يجمعها اسم واحد .

واختلفوا اذا جمعها اسم واحد ولم تجمعها صفة ، كيسرى بيمينى ، وصحيح بمریض ، وفرج بفرج ، أحدهما فرج رجل ، والثاني فرج امرأة ، وفي عين الأعور بعين الصحيح ، وفي سائر ما ذكرنا .

واتفقوا أن القصاص بين الحرين العاقلين البالغين على الصفة التي قدمنا لم يكن الجاني أبا المجني عليه أو جده من قبل أمه أو أبيه في الموضحة (١) من الجراح ، ما لم تكن في مقتل .

واختلفوا في الذي يقتص منه فيموت ، أله دية أم لا ؟

واختلفوا في القصاص من الشجة أذرع في الجرح أم بنسبة من العضو ؟

واتفقوا أن الولد والوالد ورجال المصبة ان لم يكن هنالك امرأة ولدته أو ابن ، فهم أولياء ، يجوز ما اتفقوا عليه من قود أو عفو .

واتفقوا في واحد قتل جماعة ، فاتقق الأولياء كلتهم على قتله أن لهم ذلك .

واتفقوا أن القصاص بين النساء على نص ما ذكرنا من الرجال سواء .

واختلفوا هل بينها وبين الرجل قصاص أم لا ؟ وهل بين الكافر والمسلم قصاص أم لا ؟ وهل بين الحر والعبد قصاص أم لا ؟

واتفقوا أن لا قصاص على مستكرهة في الزنا ، ولا في فعل قوم لوط ، ولا من مس عضواً لا يحل له مسه .

واختلفوا في كل تعد بما سوى هذا أفیه القود أم لا ؟

واتفقوا أن من جنى على مسلم جنابة كما ذكرنا ان فيه القود ، فلم يفارق المجني عليه الإسلام ، ولا أحدث حدثاً يحل به دمه ، حتى مات من تلك الجنابة ، أن القود كما ذكرنا .

واتفقوا أن القود اذا أخذه الولي بأمر السلطان من شيء كما ذكرنا ، فذلك جائز له ، ولا يقتص من الولي في ذلك .

(١) هي الشجة التي تبدي رضح العظم أي بياضه

واختلفوا فيمن عفا من يجوز عفوهُ ثم اقتص ، هل يقتص منه أم لا ؟
قال عمر بن عبد العزيز : الأمر فيه الى السلطان ، وقال الحسن البصري :
لا يقتص منه .

واتفقوا ان أربعة عدول يقبلون في القتل ، واختلفوا في أقل .

واتفقوا ان من أقرّ على نفسه بقتل يوجب قوداً مرتين مختلفتين ، وثبت
كما قدمنا أنه لزمه القود ما لم يرجع ، أو يعف عنه الولي .

واختلفوا في الأمر المطاع وغير المطاع ، وفي المسك للقتل ، أيقتلون
أم لا ؟ وفي المكره أيضاً وفي السكران .

الحيات ومن العقوبات

اتفقوا أنه لا يحرق رجل من لم يغفل وسمع النداء للصلاة وهو لا عذر له
فأجاب وأثامها . واختلفوا في حرق رجل من فعمل أحد هذين الوجهين .

واتفقوا على أن الدية على أهل البادية مائة من الإبل في نفس الحر المسلم
المقتول خطأ ، لا أكثر ولا أقل ، وان في نفس الحرة المسلمة المقتولة منهم
خمس من الإبل ، كل ذلك ما لم يكن المقتول أو المقتولة ذوي رحم ، أو
في الأشهر الحرم .

واتفقوا انه لا تكون كلها بنات مخاض ، ولا كلها بني مخاض ، ولا كلها
بنات لبون ، ولا كلها حقايقاً ، ولا كلها جذاعاً ، ولا كلها ذكوراً ، ولا
كلها إناثاً .

واتفقوا انه لا يجزىء فيها فصيل أقل من بنت مخاض أو ابن مخاض .

واتفقوا ان القتل يكون عمداً ويكون خطأ ، واختلفوا في عمد الخطأ .

واتفقوا ان الدية لا تكون من غير الإبل والدرهم والدنانير والبقر والغنم والطعام والحلل .

واختلفوا في ديات أهل البادية ، بما لا سبيل الى ضم إجماع فيه .

واتفقوا أنه إن قصد قتل إنسان فيصيب إنساناً لم يقصده بما يمت من مثله ، يكون خطأ .

واتفقوا أن على المسلم العاقل البالغ ، قاتل المسلم خطأ ، الكفارة .

واتفقوا ان الكفارة عتق رقبة مؤمنة ، لمن قدر عليها ولا بد .

واتفقوا أنه إن عجز عنها صام شهرين متتابعين .

واتفقوا أنه إن صامها كما ذكرنا في الظهار فقد أدى ما عليه .

واتفقوا أن الرقبة في ذلك لا تجزىء إلا مؤمنة .

واتفقوا أنها إن كانت سليمة فتية بالغة عاقلة ليست أمّ ولد، ولا مكاتبة ، ولا مدبرة ، ولا من يعتق بحكم ، ولا من يعتق بالملك ، ولا من بعضها حر ، أنها لا تجزىء .

والمرأة كالرجل في كل ما قلنا في وجوب التكفير به .

واتفقوا أنه لا قود على قاتل الخطأ .

واتفقوا على وجوب الدية في المسلمين الأحرار خاصة في مثل الخطأ . إذا كان القاتل له عاقلة ، وقامت بالقتل بيتة عدل .

واختلفوا على القاتل في ماله أم على العاقلة ، ومن هي العاقلة ؟

واتفقوا أن الدية من يرث منها فإنه يرث من المال .

واختلفوا في الذمي والعبد ، أعليهما دية أم لا ؟ واختلفوا في الذمي كفارة أم لا ؟

واختلف الموجبون لدية الذمي في مقدارها أيضاً ما بين ثلثي عشر دية المسلم الى دية كاملة .

واتفقوا أن في نفس العبد ، اذا أصابها الحر العاقل البالغ المسلم ، قيمته ما لم يبلغ دية حر على اختلافهم في دية الحر . قد رويناه عن بعض الصحابة ، أنه لا يتجاوز ، وإنما يغرم في العبد المقتول أربعة آلاف درهم ، وروينا ان هذا العدد كان دية الحر .

واختلفوا في الزوج والزوجة والإخوة للأم وقاتل الخطأ ، وقاتل العمد بحق او مدافعة او تأويل . وهو صغير او مجنون ، او سكران ، أيرثون أم لا ؟

واختلفوا في دية الجنين بما لا سبيل الى ضم إجماع فيه .

واتفقوا فيما أظن ان في المأمومة ^(١) اذا كانت في الرأس خاصة ، وهي التي بلغت أم الدماغ ، وفي الجائفة ^(٢) وهي التي بلغت حشوة الجوف ولم تفتقها ، ثلث دية المسلم الحر اذا جنى عليه بالغ عاقل حر خطأ ، وكانت له عاقلة ، وقامت بذلك بيّنة .

واتفقوا أن الصبي الذي لا يعقل ما يفعل لصغره لا يقتص منه .

واختلفوا في السكران وفي المكره .

واختلفوا في الصبي الذي يعقل ما يفعل وان لم يبلغ ، أيقام عليه حد السرقة ويقتل في الردة أم لا ؟ ولا أقطع على إجماع في إسقاط سائر الحدود عنه .

واختلفوا في المجنون أيحد أم لا ؟

(١) المأمومة : الشجة التي بلغت أم الرأس ، وهي الجلدة التي تجمع الدماغ .

(٢) الجائفة : جأف الشجرة قلها من أصلها . وهنا معنى الجرح الفائر .

ولا أعلمهم اتفقوا في المنقلة اذا جناها حر على حر مسلم خطأ عشر الدية ونصف عشرها اذا كانت في الرأس ، وكان الجاني لا عاقلة له ، وقامت بذلك بيتنة ، وهي التي تخرج منها العظام .

واختلفوا في اعمد الذي لم يبلغ ، وفي عمد المجنون ، في النفس وفي الشجاج الثلاث التي ذكرنا .

واختلفوا في إيجاب دية في النفس اذا كان لها عاقلة ، أفي مالها وذمتها أم على العاقلة أم لا شيء ؟

واختلفوا في عمدها في الشجاج التي ذكرنا فيها شيء أم لا ؟

واختلفوا فيما عدا الشجاج التي ذكرنا اذا كانت خطأ ، وفي الشجاج التي ذكرنا وغيرها اذا كانت عمداً ، وفي جناية العبد والأمة والمكاتب وأم الولد والجناية عليهم ، وفي جناية كل من لا عاقلة له في النفس فما دونها خطأ ، وفيما دون النفس عمداً بما لا سبيل الى ضم إجماع فيه .

واختلفوا فيما حدث من فعل المرء من غير مباشرة له ، أي شيء كان ، أيجب في ذلك حكم أم لا ؟

واختلفوا في أسنان الحر المسلم السليمة ، التي قد نبتت له بعد قلعها في الصبا اذا أصيبت خطأ ، وكان المصيب له عاقلة ، نصف عشر الدية لا أكثر في كل شيء منها ، اذا لم تكن السن سوداء ولا متآكلة ولا ناقصة وأصيبت السن كلها وهي إثنا عشرة سنناً ، أربع ثنايا ، وأربع رباعيات ، وأربع أنياب .

واتفقوا ان باقي الأضراس من الرجل الحر وهي عشرون ، أولها الضواحك وآخرها التواجد ، ووسائطها الطواحن في كل ضرس سليم كما ذكرنا اذا أصيب كله خطأ ، وكان المصيب له عاقلة ، بغيراً بغيراً .

واختلفوا في أكثر من ذلك الى تمام نصف عشر الدية .

واتفقوا أن في إيهام الحر المسلم اذا أصيبت كلها خطأ وهو رجل ،
عشر الدية .

واختلفوا في زيادة نصف عشر الدية على ذلك .

واتفقوا أن في السبابة كلها اذا أصيبت كذلك أيضاً عشر الدية لا أقل
ولا أكثر .

واتفقوا أن في الوسطى كلها تسعة أعشار الدية فقط .

واتفقوا أن في المختصر كلها نصف عشر الدية .

واختلفوا في أكثر الى تمام عشر الدية فقط .

واتفقوا أن كل ما ذكرنا من الرجل ففيه من المرأة نصف الدية .

واختلفوا في مساواتها له الى ثلث الدية فقط .

ولم يتفقوا في القسامة ^(١) على شيء يمكن جمعه .

ولم يتفقوا في الساحر ولا في تارك الصلاة على شيء يمكن جمعه .

واتفقوا أن في ذهاب نفس المسلم خطأ الدية كاملة وان في ذهاب البصر من
كلتا العينين البصيرتين من المسلم الدية كاملة اذا ذهب خطأ ، وان في ذهاب
العقل منه بالخطأ الدية كاملة ، وان في أصابع اليدين العشر كلها اذا ذهبته منه
بخطأ - وهي كلها سليمة - الدية كاملة ، وان في أصابع الرجلين كذلك الدية

(١) القسامة بالفتح اليمين كالقسم ، وحقيقتها أن يقسم من أولياء الدم خمسون نفرأ على
استحقاقهم دم صاحبهم اذا وجدوه قتيلاً بين قوم ولم يعرف قاتله ، فإن لم يكونوا خمسين
أقسم الموجودون خمسين يمينا ، ولا يكون فيهم صبي ولا امرأة ولا مجنون ولا عبد ، أو
يقسم بها المتهمون على نفي القتل عنهم ، فإن حلف المدعون استحقوا الدية ، وان حلف
المتهمون لم تلزمهم الدية .

كاملة، وفي أنه إذا استوعب جدعاً وهو سليم بخطأ الدية كاملة، وإن في الشفتين منه كذلك الدية كاملة إذا استوعبتا بخطأ، وإن في جميع الأسنان والأضراس منه إذا استوعبت كلها وهي سليمة بخطأ، ثلاثة أخماس الدية .

واختلفوا في أزيد إلى دية كاملة، وثلاثة أخماس دية كاملة .

واتفقوا أن في اللسان السليم الناطق، إذا استوعب كله من الحر المسلم بخطأ، الدية كاملة .

واتفقوا أن في الصلب^(١) إذا كسر فتقبض وأذهب مشبه من المسلم الحر خطأ، الدية كاملة، وإن في الاثنين على كل حال إذا أصيبتا خطأ من الحر المسلم وبقي الذكر بعدها أو لم يبق، الدية كاملة .

واتفقوا أن الديات في كل ذلك تجب على من له عاقلة، ثم اختلفوا فيه على عاقلته أم عليه ؟

واختلفوا فيمن لا عاقلة له أيلزمه شيء أم لا ؟

واختلفوا أيضاً في العمد من ذلك بما لا سبيل إلى ضم إجماع فيه .

واتفقوا أن المرأة يلزمها من ذلك ما يلزم الرجل .

واختلفوا في كل ذلك أيلزم من لم يبلغ والمجنون في عدما وفي الخطأ ؟

واختلفوا في عدما وفي خطئها، أعليها أم على عاقلتها ؟

واتفقوا أن في كل ما قلنا فيه في الرجل دية كاملة، إن فيما أصيب من ذلك بخطأ كما ذكرنا من المرأة المسلمة الحرة، نصف الدية .

ولم يتفقوا على إيجاب دية كاملة في غير ما ذكرنا أصلاً .

(١) الصلب : العظم الممتد من الكامل إلى أسفل الظهر .

وليس في الإنسان زوجان من أعضائه لا وقد قال قوم : إن فيها الدية كاملة ، حتى الشعر ، وإشراف الأذنين ، وإفضاء^(١) المرأة وميل الوجه وغير ذلك ، وقال قوم : لا شيء في كل ذلك إلا إذا كان بخطأ .

واختلفوا فيما أصاب المراء رجله خطأ ، أفیه ضمان أم دية أم غرم أم لا شيء ؟

واختلفوا في إتلاف الصبي والأحقق مالا دفعه إليه صاحبه ، أعليهما ضمان أم لا ؟

واختلفوا أيضاً فيما كان من كل ذلك بعمد ، فأوجب قوم القصاص في ذلك حتى في الإفضاء بجديدة ، ومنع آخرون من القصاص إلا في بعض ذلك ، وأوجبوا غرامات ، ومنع منها آخرون بما ليس هذا الكتاب مكان ذكره .

واختلفوا ، أيقاد الذمي من المسلم ، والحر من العبد ، والعبد من الحر والذكر من الأنثى ، والأنثى من الذكر ، والابن من أبويه وأجداده أم لا ؟ في النفس فما دونها .

واتفقوا ان في عين الأعور وسمع ذي الأذن الصماء . واليد السليمة من الأشل^(٢) إذا أصيبت خطأ من مسلم حر ، وكان المصيب ذا عاقلة ، نصف الدية .

واختلفوا في تمام الدية في كل ذلك .

واختلفوا في كل ما ذكرنا إذا أصيب وهو غير سليم أو أصيب ببعضه .

واتفقوا ان في الشفة السفلى كما قدمنا ثلث الدية . واختلفوا في أكثر .

(١) إفضاء : اتساع .

(٢) الأشل : كانت يده مشلولة .

واتفقوا ان في العليا كذلك نصف الدية .
ولم يتفقوا في الجناية على الحيوان بما يمكن جمعه .

الصيد والضحايا والذبائح والعقيقة (وما يحل وما يحرم)

اتفقوا ان ما تصيده المسلم البالغ العاقل الذي ليس سكران ولا محرماً ولا في الحرم بمكة والمدينة، ولا زنجياً، ولا أغلف، ولا جنباً، بكلمة المعلم الذي ليس أسود ولا علمه غير المسلم، وقد صاد ذلك الكلب الذي أرسل عليه ثلاث مرات متواليات، ولم يأكل مما صاد شيئاً، ولا ولغ في دمه، فقتل الكلب الذي ذكرنا الصيد الذي أرسله عليه مالكة الذي وصفنا وجرحه، وكان ذلك الصيد مما يؤكل لحمه، ولم يملكه أحد قبل ذلك، فقتله الكلب قبل أن يدرك سيده المرسل له ذكاته^(١)، ولم يأكل منه شيئاً، ولا ولغ في دمه، ولا أعانه عليه سبع ولا كلب آخر ولا ماء، ولا تردى، وكان المرسل أرسله عليه بعينه وسمى الله عز وجل حين إرساله، ولم يرسل معه عليه أحد غيره، أن أكل ذلك الصيد حلال، وإن ذكاته تامة .

واتفقوا أن ما قتله الكلب الذي هو غير معلم، وكل سبع من طير أو ذي أربع غير معلم، ولم تدرك فيه حياة أصلاً، فيذكى، أنه لا يؤكل .
واتفقوا أن من أرسل كلبه المعلم كما ذكرنا، على صيد كما ذكرنا، ثم أدركه حياً بين يديه، أنه إن ذبحه وسمى الله عز وجل، حل له أكله .
واختلفوا في الصيد يدركه الصائد حياً وليس معه ما يذكيه، فترك الكلب فقتله، فقال النخعي : يؤكل .

(١) الذكاة : الذبح .

واتفقوا أن الكلب اذا بلغ ان يكون اذا أطلق انطلق ، واذا وقف توقف ، ولم يأكل مما يصيد ، ولا ولغ في دمه ، ففعل ثلاث مرات متواليات فقد صار معلماً يحل أكل ما قتل اذا أرسل عليه ، وسمى الله عز وجل عليه مرسله ، وكان مرسله مالكة بحق كما قدمنا ، ما لم يأكل ذلك الكلب ولا ولغ في دم ما صاده .

واختلفوا في الأكل مما أكل او ولغ في دمه او في عودته ، أي بطل بذلك تعليمه أم لا ؟

واتفقوا أن ما صاد ، كما ذكرنا ، مشرك ليس مسلماً ولا نصرانياً ولا مجوسياً ولا يهودياً ، فقتله الكلب او غير الكلب ، أنه لا يؤكل .

واختلفوا فيما صاده المجوسي والصابيء والنصراني واليهودي والمترد على الحكم الذي قدمنا ، أي يؤكل أم لا ؟

وكذلك اختلفوا فيما صاده من لم يبلغ من المسلمين أو السكران منهم .

واتفقوا أن من أرسل سهمه او رمحه من المسلمين العاقلين البالغين المالكين لما أرسلوا من ذلك ، ولم يكن زنجياً ، ولا أغلف ، ولا مجنباً ، فسمى الله عز وجل ، واعتمد صيداً بعينه لم يملكه أحد قبله مما يحل أكله ، فصادف مقتله فمات ، انه يحل أكله ما لم يغيب^(١) عنه او ينتن .

واتفقوا أن الغنم تؤكل اذا ذبحها مالكة او راع بأمر مالكة ، وكانت المتولي الذبح مسلماً عاقلاً بالغاً غير سكران ، ولا زنجي ، ولا أغلف ، ولا آبق ، ولا مجنب ، وسمى الله عز وجل حين ذبحه إياها ، وهو مستقبل القبلة ، وألقى العقدة الى فوق ، وفري^(٢) الأوداج كلها والحلقوم كله والمرثي

(١) في الأصل « لم يبت » ولعله تصحيف فما غاب عنه الى أن ينتن لا يحل أكله اتفاقاً .

(٢) فري : قطع

كله ، ولم يرفع يده حتى فرغ من كل ذلك بحديدة غير مفصوبة ولا مسروقة ، ولم يفعل ذلك لمفاخرة ، أي على طريق الفخر .

واتفقوا أنه إن ذبح كما ذكرنا بكل شيء يقطع قطع السكين ، ما عدا العظام والأسنان والأظفار ، فإنه يؤكل ، إلا أننا رويناه عن ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما قال : لا ذكاة إلا بالأسل يعني ما عمل من الحديد .

واتفقوا أن ما ذبح العبد فهو كالذي يذبح الحر ولا فرق .

ولا أعلم خلافاً في أكل ما ذبحت المرأة المسلمة العاقلة البالغة على الشروط التي ذكرنا في الرجل ، ولا أقطع على أنه إجماع .

واختلفوا فيما ذبح الصبي والسكران والزنجي والأغلف والجنب والشارق والغاصب والآبق والمرتد إلى دين كتابي وتارك التسمية خطأ أو عمداً أو إلى غير القبلة ، وبألة مفصوبة أو مسروقة ، أو بغير إذن مالك المذبح بعمد أو خطأ والمعافرة وذبح أهل الذمة .

واختلفوا فيما صيد بكلب أسود ، وفيما ذبح بمظم أو ظفر منزوع ، وفيما صيد بحجر أو عصا فمات .

واتفقوا أنه إن ذبحت الغنم كما قدمنا حل أكلها .

واتفقوا أنه إن نحرت الإبل كما ذكرنا في اللبنة أنها تؤكل .

واختلفوا فيما عدا الإبل إذا نحرت أتؤكل أم لا ؟

واختلفوا في البقر إذا ذبحت أتؤكل أم لا ؟

واتفقوا أن ذبح الصيد الذي يدرك حياً كما ذكرنا ، أنه يؤكل .

واختلفوا إن نحروه .

ولا أعلم خلافاً في جواز أكل ما ذبح النصراني الذي دانت آباؤه بدين

النصارى قبل مبعث رسول الله ﷺ ولم يكن عربياً ، او أكل لحم ما ذبح
اليهودي الذي دان آباؤه بدين اليهود قبل مبعث النبي ﷺ ولم يكن عربياً
اذا سموه الله عزّ وجلّ ولم يسموا غيره ، ولا ذبحوا لأعيادهم . ولا أقطع على
انه إجماع ، وكأني أشك في وجود الخلاف فيه ، واما الخلاف في أكل شحم
ما ذبحه اليهودي ولحوم ما لا يأكلونه وشحومه وفي أكل ما ذبحه مجوسي او
صابىء ، فهو جود معلوم .

واتفقوا ان ما قدر عليه من الأنعام وهي الضأن والبقر والإبل والماعز وما
قدر عليه من الصيد وفي كل ما يؤكل لحمه من دواب البر فقتل بغير ذبح من
حلق او قفاً في صدر او لبّة انه لا يحل أكله .

واتفقوا ان منحر الإبل ما بين اللبّة والثفرة وهو أول الصدر وآخره
واتفقوا ان ما ذبحه الذابح على الصفات التي قدمنا او نحره الناحر على ما
وصفنا انه إن كان ذلك في حيوان مرجو الحياة غير متيقن الموت ان
أكله جائز .

واختلفوا اذا كان فيه الروح ، إلا انه لا ترجى حياته بعلّة أصابته او بفعل
إنسان او سبع او حيوان آخر فيه او بترديّه ^(١) او انخناقه ، او غير ذلك .

واتفقوا ان كل ما مات وخرجت نفسه بالبت ^(٢) ولم تدرك ذكاته في شيء
من ذلك قبل زهوق نفسه انه لا يؤكل ، اذا كان من غير صيد الماء .

واتفقوا ان جنين ما ذكرنا اذا خرج حياً فذكّتي ان ذكاته حلال .
واختلفوا فيه قبل ذلك .

واتفقوا ان السمك المتصيد من البحر والأنهار والبرك والعيون اذا صيد

(١) التردّي : السقوط .

(٢) البت : الانقطاع .

حياً وذبح وقولى ذلك منه مسلم بالغ عاقل ليس سكران ان أكله حلال .
 واختلفوا فيه اذا مات ولم يذبح . واختلفوا في سائر حيوان البحر أيضاً .
 واتفقوا ان أكل كل حيوان في حال حياته لا يحل .
 واختلفوا فيما قطع من المذكّتى قبل تمام زهوق نفسه .
 واتفقوا ان الجراد اذا صيد حياً ، وقتله مسلم بالغ عاقل على الشروط التي
 ذكرنا في الصيد ، ان أكله حينئذ حلال .
 واختلفوا في أكله اذا مات حتف أنفه . واتفقوا انه لا يحل ان يبلغ حياً .
 واتفقوا ان الإبل غير الجلالة^(١) حلال أكلها وركوبها وأكل ألبانها .
 واختلفوا في كل ذلك من الجلالة وهي التي تأكل العذرة .
 واتفقوا انه إذا بقيت مدة يزول عنها اسم الجلالة ان الركوب وأكل لحمها
 وألبانها حلال . وحد بعضهم في ذلك أربعين يوماً .
 واتفقوا ان البقر والغنم والدجاج والحمام والأوز والبرد والحجل والقطا
 والحبارى والعصافير حلال أكلها ، وكذلك كل ما كان من صيد الطير ليس
 غراباً وكان غير ذي مخلب وغير آكل للجيف من طير البر والماء ، ما لم يكن
 شيء من كل ما ذكرنا بهيمة نكحها إنسان او صادها محرم او في حرم
 فإنها حرام .
 واتفقوا ان ذبح الأنعام والدجاج في الحرم والمحرم حلال .
 واختلفوا فيما توحش من الأنعام او تردّى فذكّتي في غير الخلق او اللبّة
 او بما يذكّتي به الصيد أيؤكل أم لا ؟

(١) الجلالة من الإبل ما تأكل الأقذار والبر.

واتفقوا ان ما تأنس ففقد ر عليه من الصيد لا يؤكل إلا بذبح .

واختلفوا فيه اذا نحر .

واتفقوا ان الخنزير - ذكره وأنثاه صغيره وكبيره - حرام لحمه وشحمه وعصبه ونخه وغضروفه ودماغه وحشوته وجلده ، حرام كل ذلك .

واختلفوا في الانتفاع بشعره وفي جلوده وجلود سائر الميئات بما لا سبيل الى ضم إجماع فيه .

واتفقوا ان أكل الأبابل والنعام وبقر الوحش وحمر الوحش المتوحشة والظباء والآرام^(١) والغزلان والأوعال والنياطل وأنواع دواب البر حلال ، ما لم يكن ذا ناب من السباع .

واختلفوا في الضباع والخيل والحمر الأهلية والأرنب والبغل وحمار الوحش اذا تأنس .

واختلفوا هل حكم البغل كحكم الحمار في الأكل ، فمن مبيح لها ومن كاره ومن محرم لها . وروينا عن الزهري الفرق بينهما ، فحرم الحمار وأباح البغال .

واختلفوا أيضاً في السباع وفي الجرذان وجميع الهوام .

واختلفوا أيضاً في الضب والوبر^(٢) والقنفذ واليربوع .

واتفقوا أن لبن ما يؤكل لحمه وببيضه حلال .

واتفقوا أن ابن آدم وعذرتة وبوله حرام بكل حال .

واختلفوا في لبن ما لا يؤكل لحمه وفي ببيضه ، حاشا الخنزير ، فإنهم اتفقوا أن لبنه حرام .

(١) الآرام : جمع رثم وهو الظبي الأبيض .

(٢) الوبر : حيوان بحجم القط .

واتفقوا ان جميع الجبوب والثمار والأزهار والصموغ وكل ما عصر منها ما لم يكن من الأنبذة التي ذكرنا في كتاب الأشربة ، ولم يكن ثوماً ولم يكن شيء من ذلك سمياً ، فإنه حلال .

واتفقوا ان السموم القتالة حرام .

واتفقوا ان بكثار المرء مما يقتله اذا أكثر منه حرام .

واتفقوا ان الدم المسفوح حرام .

واتفقوا ان ركوب الإبل والخيول والبغال والحمير - ما لم تكن جلالة - حلال .

واتفقوا في الحمل عليها وعلى الإبل ما تطيق . وأقدر ان في ركوب الأبلق خلافاً ولست أحققه الآن ، والذي لا أعلم فيه خلافاً إباحة ركوبه .

واختلفوا في ركوب البقر .

واتفقوا ان لباس كل شيء ما لم يكن حريراً او منسوجاً فيه حرير او معصراً او منصوباً او مصبوغاً بالبول او جلد ميتة او من صوفها او من شيء منها فحلال للرجال والنساء .

واتفقوا على كراهية الحرير للرجال في غير الحرب ، وفي غير التداوي بلباسه اذا كان محضاً . ثم اختلفوا ، فمن محرم ومن كاره .

واختلفوا في الخنزير المحرر أيضاً كذلك ، وفي كل ما كان حريره أكثر من العلم .

واتفقوا على إباحة الصباغ ما لم يكن بعصفر أو نجاسة .

وقد روي عن بعضهم كراهية الحمرة .

واتفقوا على إباحة تحلي النساء بالفضة ما لم يكن أكثر منها .

واتفقوا على إباحة تختيم الرجال بالفضة .

واتفقوا على إباحة تحلى النساء بالجواهر والياقوت .

واختلفوا في ذلك للرجال إلا في الخاتم ، فإنهم اتفقوا على أن التختّم لهم بجميع الأحجار مباح من الياقوت وغيره . واتفقوا على التختّم للرجال في الحصر .

واتفقوا على إباحة الركوب للرجال على ما أحبوا ما لم يكن جلد سبع أو مينة أو حريراً أو مبيشرة^(١) حراء .

واتفقوا على أن الميتة والدم ولحم الخنزير حلال لمن خشي على نفسه الهلاك من الجوع ولم يأكل في أمسه شيئاً ، ولم يكن قاطع طريق ولا مسافراً سافراً لا يحل له .

واتفقوا أن مقدار ما يدفع به الموت من ذلك حلال . واختلفوا في أكثر واختلفوا في الحمر المضطر ، وفيمن اضطر ، وهو قاطع طريق أيحل له ما ذكرنا أم لا ؟

واتفقوا أن مكاسب الصناع من الصناعات المباحة حلال .

واختلفوا في كسب الحجام .

واتفقوا في اختيار التداوي بالحجامة لغير الصائم والمهرم .

واتفقوا على إباحة الكي ، وكرهه قوم .

واتفقوا أن سفر الرجل مباح ما لم تزل الشمس من يوم الخميس .

واتفقوا أن السفر حرام على من تلزمه الجمعة إذا نودي لها .

واتفقوا أن سفر المرأة فيما أبيح لها مع زوج أو ذي محرم مباح .

(١) مينة : الثوب الذي تجلل به الثياب يكون من الحرير والديبا .

واختلفوا في سفر ما فيها أبيع لها دونها .

واتفقوا ان كل مائع غيرته نجاسة او ميتة فأحالت لونه او طعمه او رائحته الى لونها او طعمها او رائحتها فحرام أكله وشربه على المسلم . واختلفوا اذا لم تغيره .

واتفقوا ان السمن اذا وقع فيه فأر أو فأرة فمات أو ماتت فيه وهو مائع أنه لا يؤكل .

واختلفوا في بيعه والانتفاع به .

واختلفوا في سائر المائعات وفي السمن الجامد وفي كل شيء جامد .

واتفقوا أن من ضحى بعد ان يضحى الإمام يوم النحر الى غروب الشمس من يوم النحر فقد ضحى .

واختلفوا في الإمام بما لا سبيل الى ضبط إجماع فيه .

واختلفوا فيمن ضحى بعد طلوع الفجر من يوم النحر وفيمن ضحى باقي أيام التشريق الثلاثة ، بعد يوم النحر وفي لياليها .

واتفقوا ان ما بعد اليوم الرابع من يوم النحر ليس بوقت للتضحية ، إلا شيئاً بلغنا عن الحسن لا نقف على موضعه من روايتنا ، أن التضحية جائزة الى هلال المحرم .

واتفقوا ان من ذبح أضحيته بيده فقد ضحى . واختلفوا إن ذبحها له ذمي بأمره .

واتفقوا ان من أكل أضحيته وتصدق بثلاثها وأكل قبل انقضاء اليوم الثالث من يوم النحر انه قد أحسن .

واختلفوا فيمن لم يأكل منها او لم يتصدق او ادخر بعد ثلاث عصي أم لا ؟

واتفقوا ان الثَّني^(١) من الضَّأن فصاعداً اذا كان سليماً من كل عيب ونقص مذ سمي للتضحية الى ان يتم موته بالذبح ، أنه يحزىء في الأضحية .

واتفقوا ان العوراء البيِّن عورها ، والعمياء البيِّنَة العمى ، والمرجاء البيِّنَة العرج التي لا تدرك السرح ، والمريضة البيِّنَة المرض ، والمجفء^(٢) التي لا منح لها ، أنها لا تجزىء في الأضاحي .

واتفقوا ان من ذبح عن نفسه لم يشرك فيها أحداً أنه قد ضحى .
واختلفوا في الاشتراك .

واتفقوا ان من لم يأخذ من شعره وظفروه شيئاً مذ يهل هلال ذي الحجة الى ان يضحى فإنه لم يأت ممنوعاً منه .

واختلفوا فيمن أخذ من شعره وظفروه شيئاً أعصي أم لا ؟

واتفقوا انه من لم يبيع شيئاً ولا عاوض به فقد أحسن . واختلفوا إن فعل .

واتفقوا ان التضحية بخنزير وبما لا يحل أكله ، لا يجوز .

واختلفوا في التضحية بما يحل أكله من طائر او غيره .

واتفقوا ان إحسان الذابح واجب فيما يذبح .

واتفقوا انه لا يجوز ان يشترك في الهدى الواجب أكثر من عشرة .

واختلفوا في جواز اشتراك أقل من ذلك او المنع منه .

واتفقوا ان من أهدى من الأنعام هدياً لم يشرك فيه أحداً فقد أهدى .

واتفقوا ان الهدى الى مكة حسن .

(١) الثني : ما كان عمره سنتين .

(٢) المجفء : الهزيلة ، الضعيفة .

واختلفوا في تقليده وإشعاره وهدي ما عدا الأنعام مما يحل أكله ، ولا سبيل الى ضم إجماع فيه ، وفي العقيقة ، فإن قوماً أوجبوها وقوماً قالوا هي منسوخة ، وقال آخرون هي تطوع ، فاختلفوا في كل ذلك بما لا سبيل الى ضم إجماع فيه .

واتفقوا ان التسمية للرجال والنساء فرض .

واتفقوا ان المولود اذا مضت له سبع ليال فقد استحق التسمية ، فقوم قالوا حينئذ ، وقوم قالوا يوم ولادته .

واتفقوا على استحسان الأسماء المضافة الى الله عز وجل كعبد الرحمن وما أشبه ذلك .

واتفقوا على تحريم كل اسم معبد لغير الله عز وجل كعبد العزى وعبد هبل وعبد عمرو وعبد الكعبة وما أشبه ذلك ، حاشا عبد المطلب .

واتفقوا على إباحة كل اسم بعد ما ذكرنا ما لم يكن اسم نبي أو اسم ملك أو مرة أو حرب أو زحم أو الحكم أو مالك أو خلد أو حزن أو الأجدع أو الكويفر^(١) أو شهاب أو أصرم أو العاصي أو عزيز أو عبدة أو شيطان أو غراب أو حباب أو المضطجع أو نجاح أو أفلح أو نافع أو يسار أو بركة أو عاصية أو برة ، فإنهم اختلفوا فيها

واتفقوا على إباحة التكني لمن له ولد بالأسماء المباحة ، حاشا أبا القاسم فإنهم اختلفوا فيه فمن مانع أو كاره أو مبيح واختلفوا في تكنية من لا ولد له .

واتفقوا على استحسان الطيب لغير المحرم ، ولغير المرأة الخارجة الى المسجد أو الى حوائجها .

واختلفوا في الزعفران للرجال ، وفي المسك خلاف من عطاء .

(١) الكويفر : تصغير كافر .

واجمعوا ان اكتساب المرء من الوجوه المباحة مباح .

واتفقوا أن المسألة (١) حرام على كل قوي على الكسب او غني إلا من تحمل حمالة او سأل سلطاناً ما لا بد منه

واتفقوا أن كسب القوت من الوجوه المباحة له ولعياله فرض إذا قدر على ذلك .

واتفقوا أن المسألة لمن هو فقير ولا يقدر على الكسب مقدار ما يقيم قوته مباحة .

واختلفوا في مقدار الغنى إلا أنهم اتفقوا ان ما كان أقل من مقدار قوت اليوم فليس غنى ، والذي نذهب اليه من ذلك ان قوت اليوم فما زاد كفاف ، وأن قوت العام فما زاد غنى ويسار ، وان المسألة لمن عنده قوت يوم حرام عليه ، وانها لمن ليس عنده ذلك مباحة اذا لم يكن مكتسباً ، وانها فرض عليه اذا خشي في تركها الموت هزالاً ، وان أخذ الصدقة الواجبة من الزكاة والكفارات مباح لمن ليس عنده قوت عامه ولعياله من نفقة وكسوة ومسكن لأنه مسكين ، وان يكن فقيراً وكان عنده كفاف ، وان أخذها حرام على من عنده قوت عامه له ولعياله مما ذكرنا لأنه غني، هذا الذي نعتقد والدلائل على صحة قولنا في ذلك كثيرة ، وليس هذا موضعها .

واتفقوا أن بناء ما يستتر به المرء هو وعياله وماله من العيون والبرد والحر والمطر فرض ، او اكتساب منزل او مسكن يستر ما ذكرنا .

واتفقوا أن الاتساع في المكاسب والمباني من حل اذا أدى جميع حقوق الله تعالى مباح ثم اختلفوا ، فمن كارهه ومن غير كاره .

(١) المسألة : الاستعطاء .

واتفقوا أن حصار حصون المشركين وقطع المير عنها ، وإن كانت فيها أطفالهم ونساؤهم ، واجب ، ما لم يكن هنالك أسرى مسلمون .

واتفقوا على إباحة جلوس المرء كيف أحب ، ما لم يضع رجلاً على رجل أو يستلقي كذلك .

واتفقوا على إباحة الأكل والشرب في غير حال القيام .

واختلفوا في جواز الاستلقاء والقعود كما قدمنا ، وفي الأكل والشرب قائماً فمن مانع ومن مبيح .

واتفقوا على إباحة قراءة القرآن كله في ثلاثة أيام ، واختلفوا في أقل .

واتفقوا على أن حفظ شيء من القرآن واجب .

ولم يتفقوا على ماهية ذلك الشيء ولا كميته بما يمكن ضبط إجماع فيه ، إلا أنهم اتفقوا على أن من حفظ أم القرآن بسم الله الرحمن الرحيم كلها ، وسورة أخرى معها ، فقد أدى فرض الحفظ ، وأنه لا يلزمه حفظ أكثر من ذلك .

واتفقوا على استحسان حفظ جميعه ، وإن ضبط جميعه على جميع الأمة واجب على الكفاية لا متعيناً .

واتفقوا على أن من عطس من المسلمين فحمد الله فقد أحسن .

واتفقوا على أن من سمعه فقال يرحمك الله فقد أحسن . ثم اختلفوا في كيفية الرد .

واتفقوا على أن المار من المسلمين على الجالس أو الجلوس منهم أنه يقول : السلام عليكم . واتفقوا على إيجاب الرد بمثل ذلك .

واختلفوا أيحزى فيما ذكرنا من رد السلام والدعاء والعطاس واحسد من الجماعة أم لا يحزى ؟

واتفقوا على كراهية الطيرة والكهانة .

واتفقوا على تحريم الغيبة والنميمة في غير النصيحة الواجبة .

واتفقوا على تحريم الكذب في غير الحرب وغير مداراة الرجل امرأته واصلاح بين اثنين ودفع مظلمة .

واتفقوا ان عبادة المريض فضل .

واتفقوا ان رواية ما يحيى به النبي ﷺ لا يحل إهمالها ، وكذلك كتابته وقراءته وتركه إن وجد لا يحى أثره .

واتفقوا ان برّ الوالدين فرض . واتفقوا ان بر الجدّ فرض .

واتفقوا ان مصافحة الرجل للرجل حلال .

واتفقوا على وجوب غض البصر عن غير الحرمة والزوجة والأمة ، إلا أن من أراد نكاح امرأة حلّ له أن ينظرها .

واتفقوا أن من ختن ابنه فقد أصاب . واتفقوا على إباحة الختان للنساء .

واتفقوا أنه لا يحل لأحد ان يقتل نفسه ، ولا ان يقطع عضواً من أعضائه ، ولا أن يؤلم نفسه في غير التداوي بقطع العضو الألم^(١) خاصة .

واتفقوا ان خلق جميع اللحية مثلة لا تجوز ، وكذلك الخليفة والفاضل والعالم .

واختلف في تكفير^(٢) من استخف بالنبي ﷺ .

واتفقوا ان خصاء الناس من أهل الحرب والعبيد وغيرهم في غير القصاص والتمثيل بهم حرام .

(١) الألم : الذي يؤلم .

(٢) بل في قتله بدون استتابة .

وانفقوا ان قص الشارب ، وقطع الأظفار ، وحلق العانة ، وتنف الإبط حسن .

واختلفوا في حلق الشارب ، وفي خصاء الحيوان غير بني آدم .

السبق والرمي

اتفقوا على إباحة المسابقة بالخيول والإبل وعلى الأقدام .

وانفقوا على استحسان الرمي وتعلمه والمناضلة .

ولا أعلم خلافاً في إباحة أن يجعل السلطان أو الرجل شيئاً من ماله للسابق في الخيل خاصة . ولا أعلم خلافاً في إباحة إخراج أحد المتسابقين بالقوسين المتساويتين من ماله شيئاً مسمى ، فإن سبقه الآخر أخذه وإن سبق هو أحرز ماله ولم يغرّم له الآخر شيئاً .

واتفقوا أن المسابقة من غاية واحدة الى غاية واحدة جائزة .

واتفقوا على أن المناضلة بنزع واحد من القسي وبتساوي في جميع أحوالها بلا تفاضل ولا شرط أصلاً ، جائزة .

الأيمان والنفذ

اتفقوا أن من حلف - من عبده أو حر ذكر أو أنثى من البالغين المسلمين العقلاء غير المكروهين ولا الفضاب ولا السكرى - فحلف - من ذكرنا - باسم من أسماء الله عز وجل المطلقة ، مثل « الله الرحمن الرحيم » وما أشبه ذلك من الأسماء المذكورة في القرآن ، ونوى بالرحمن الله تعالى لا سوى الرحمن ، وعقد اليمين بقلبه قاصداً إليها ولم يستثن لا متصلاً ولا منفصلاً ، وكان الذي حلف أن يفعله معصية ، وحلف ألا يفعل هو بنفسه شيئاً ، ثم يفعل هو بنفسه

ذلك الشيء الذي حلف ألا يفعله ، مؤثراً للحنث ، ذاكراً ليمينه ، ولم يكن الذي فعل خيراً من الذي ترك ، فإنه حانث ، وأن الكفارة تلزمه .

واتفقوا إن نقصت صفة مما ذكرنا ، أي حنث أم لا ؟ وتلزمه كفارة أم لا ؟

واتفقوا أن من حلف ممن ذكرنا بحق زيد أو عمرو ، أو بحق أبيه ، أنه آثم ولا كفارة عليه .

واختلفوا إن حلف بشيء من غير أسماء الله ، أو بنحر ولده أو هديه ، أو نحر أجنبي أو هديه ، أو بالمصحف أو بالقرآن ، أو بنذر أخرجه مخرج اليمين ، أو بأنه يخالف لدين الإسلام أو بطلاق^(١) أو بظهار أو بتحريم شيء من ماله ، أو مما أحل الله ، أو قال : علي عين ، أو قال : علم الله ، أو قال : لا يحل لي ، أو قال : علي لعنة الله ، أو أخزاني الله ، أو أهلكني الله ، أو قطع الله يدي ، أو يقطع صلبه ، أو بأي شيء من فعل الله تعالى أخرجه مخرج اليمين ، أي كفر أم لا كفارة عليه وإن خالف ما حلف عنه ؟

واختلفوا في جميع هذه الأمور التي استثنينا ، أفبها كفارة أم لا وفي صفة الكفارة وفي وجوب بعضها ؟

واختلفوا في اليمين بالطلاق ، أهو طلاق فيلزم ، أو يمين فلا يلزم^(٢) ؟

(١) وبه تمسك ابن تيمية في إلزام الكفارة ، لكن كلام ابن حزم هنا مبهم مع عدم تعيين القائل ، فلا متمسك لابن تيمية في مسألة إجماعية كهذه بمثل هذا الكلام الجمل .

(٢) لزوم الطلاق مذهب جماهير من الفقهاء . وحكى الإجماع على ذلك جماعة من الأئمة كما في « النور المضية » في الرد على ابن تيمية للسبكي ، فلا ينفذ قضاء القاضي بخلافه ، إلا أن الإجماع هنا ليس من الإجماع الذي يحتم إكفار مخالفه ، وقد خالف بعض الظاهرية ، وبعض أهل التشفيب من المتأخرين هذا الإجماع ، وهم مجبوجون بالإجماع السابق ، وغالطون في المسألة أبشع غلط ، وعمدتهم طارس ، وهو يفتي بخلاف ما يعزونه إليه ، كما في سنن سعيد ابن منصور .

واتفقوا أن من حلف باسم من أسماء الله عزّ وجلّ كما ذكرنا : أن يفعل هو بنفسه في وقت كذا . فمر ذلك الوقت ولم يفعل هو بنفسه ما حلف عليه عامداً لذلك ذاكرأ ليمينه مؤثراً للحنث ، وكان الذي ترك دون الذي حلف على فعله من الخير ، أنه حانت ، وأن الكفّارة تلزمه .

واتفقوا أنه إن قال : والله ، أو قال : تالله ، أو قال : بالله أنها يمين .

واختلفوا في غير هذه الحروف .

واتفقوا أن من حلف باسم من أسماء الله عزّ وجلّ كما ذكرنا . ثم قال بلسانه إن شاء الله ، أو إلا أن يشاء الله ، أو نحو ذلك متصلاً بيمينه ، ونوى في حين لفظه باليمين أن يستثني قبل تمام لفظه باليمين ، أنه لا كفّارة عليه ، ولا يحنث ان خالف ما حلف عليه متعمداً او غير متعمد .

واتفقوا أن الكفارة بعد الحنث تجزىء بالعنق وبالإطعام وبالكسوة وبالصيام .

واختلفوا أيجزىء قبل اليمين ان يكفر أم لا ؟

ولم يتفقوا في لغز اليمين على شيء يمكن جمعه .

واتفقوا في الحر أو الحرة من المسلمين ان حنث فلزمته كفّارة يمين فأعتق بعد حنثه فيها كفارة رقبة مؤمنة سليمة الأعضاء في جميع أعضاء الجسم . ولا يعتق عليه بحكم ولا بقرابة ولا بشيء يوجب العنق على ما نذكر في كتاب العتق من هذا التأليف إن شاء الله ، ولم تك تلك الرقبة أم ولد ، ولا من المكاتبين ، ولا من المدبرين ، ولا من المعتقين الى أجل ، ان ذلك يحزّه ، ذكرأ كانت الرقبة او أنثى .

ولم يتفقوا في الإطعام على شيء يمكن جمعه أكثر من اتفاقهم على أنه إن أطعم عشرة مساكين بيقين أحراراً متفايرين مسلمين بنية كفّارة عن يمينه

تلك بعد الحنث ، أجزأه .

واختلفوا إن كسأهم أقل أو أطعمهم .

ولم يتفقوا في كيفية الكسوة أكثر من اتفاقهم ، على أنه إن كسا عشرة مساكين بيقين أحراراً متفايرين مسلمين ما تجوز فيه الصلاة^(١) لهم بنية كفارة يمينه تلك أجزأه .

واختلفوا إن كسأهم أقل أو أطعمهم أو أطعم واحداً عشرة أيام .

واتفقوا أنه غير بين العتق والكسوة والإطعام .

واختلفوا في عتق الرقبة المشتركة والمعيبة وإطعام المشركين أو كسوتهم .

واختلفوا في كسوة بعض العشرة مساكين وإطعام بعضهم ، أيحزى أم لا ؟

فقال سفيان الثوري : يحزنه .

واتفقوا أن من عجز عن رقبة وكسوة وإطعام من حر أو عبد ، ذكر أو أنثى ، في حين حنثه فكفّر حينئذ ولم يؤخر إلى تبدل حاله ، فصام ثلاثة أيام يحوز صيامها متتابعات ، أجزأه .

واختلفوا في العبد إن كان له مال ، وفيمن تبدلت حاله من عسر إلى يسر أو يسر إلى عسر ، بما لا سبيل إلى جمعه .

واتفقوا أن من نذر من الرجال الأحرار العقلاء البسالفين غير السكارى ، لله عزّ وجلّ نذراً من صلاة في وقت تجوز فيه الصلاة ، أو صدقة مما يملك مما يُبقي لنفسه وعياله بعد ذلك ثلثيه ، أو عمرة أو حج أو صيام جائز ، أو اعتكاف جائز أو عتق رقبة يملكها حين نذره بعينها ، أو عتق شخص معين ،

(١) ومقتضى ذلك كفاية إلباس سراويل للرجال اتفاقاً ، مع أن في كفاية ذلك خلافاً كبيراً .

كل ذلك على سبيل الشكر لله عز وجل ، إن كان كذا وكذا شيء ذكره
ليست فيه معصية لله عز وجل فكان ذلك ، أنه يلزمه ما نذر ، ما لم يكن
الشيء الذي نذر الصدقة به أو الرقبة التي نذر عتقها خرجت عن ملكه قبل
أن يكون ذلك الشيء ، وما لم يكن مريضاً أو تجاوز ما نذر ثلثه .

واختلفوا فيمن نذر صلاة في مسجد مسمى ، أتجزئه في غير ذلك المسجد
أم لا ؟

واختلفوا في النساء والعبيد وخروج ما ذكرنا عن الملك ، ثم رجوعه ،
وفي المريض .

واتفقوا أن من نذر معصية فإنه لا يجوز له الوفاء بها .

واختلفوا أيلزمه لذلك كفارة أم لا ؟

واتفقوا أن من نذر شيئاً إلى المسجد الحرام بكفة ، ونوى حجاً أو عمرة ،
إن كان كذا وكذا ، وكان ذلك الشيء كما قدمنا سواء ، أن النهوض إليه
يلزمه ، إن كان الشيء الذي نذر فيه ذلك .

واختلفوا أيمشي ولا بد أم يركب ويحزئه ؟ واختلفوا في سائر المساجد .

واختلفوا في النذر المطلق الذي ليس معلقاً بصفة ، وفي النذر الخارج
مخرج اليمين أيلزم أم لا يلزم ؟ وفيه كفارة أم لا ؟

واتفقوا أن من نذر ما لا طاعة فيه ولا معصية أنه لا شيء عليه .

واتفقوا أن من نذر من ذكرنا أن يهدي بدنة إلى مكة ، إن كان أمر
كذا فكان ، أنه يهدي بدنة .

واختلفوا هل يحزى عنها غيرها أم لا ؟

العتق

اتفقوا أن عتق المسلم الحر البالغ العاقل الذي ليس بسكران ، للمسلم الذي ليس ولد زنا ولا جنابة ، فعل خير .

قال أبو زيد : من أعتق عبداً له قد خير فالعتق مردود .

واتفقوا أن من أعتق عبده أو أمته اللذين ملكها ملكاً صحيحاً ، وهو حر بالغ عاقل غير مجبور ولا مكروه ، وهو صحيح الجسم ، عتقاً بلا شروط ، ولا أخذ مال منها ، ولا من غيرهما ، وهما حيان مقدور عليهما ، وليس عليه دين يحيط بقيمتها ، أو بقيمة بعضهما ، وهما غير مرهونين ، ولا مؤاجرين ، ولا مخدمين ، أن عتقه جائز .

واختلفوا في جوازه في خلاف كل ما ذكرنا في سائر الأحوال ، وفيمن أعتق بعض عبده ، أيستم ملكه عليه أم لا ؟ وفيمن ملك ذا رحم محرمة بنسب أو رضاع أيعتق عليه أم لا ؟

واتفقوا أن من أعتق عبده أو أمته كما قدمنا عتقاً صحيحاً غير سائبة ، ولم يكن للمعتق أب أعتقه غير الذي أعتقه هو ، أن ولاءه له .

واختلفوا في السائبة ، وفي عتق من أحاط الدين بماله أو ببعضه .

واتفقوا أن عتق حيوان غير بني آدم لا يجوز ، وإن الملك لا يسقط بذلك .

واختلفوا في تسييبه ، وشروء ما كان منه صيداً في أصله ، وحيواناً ضل ، أيسقط الملك عنه بذلك أم لا ؟

واتفقوا أن من تصدق بمال غيره ، أو وهب مالا يملك ، أن ذلك غير نافذ .

واختلفوا في عتق مالا يملك .

واتفقوا أن تدبير المسلم على الصفات التي قدمنا مباح .

واتفقوا ان من قال لعبده او أمته اللذين يملكها ملكاً صحيحاً ، أنت مدبر ، او أنت مدبرة بعد موتي ، انه تدبير صحيح .

واتفقوا ان سيده إن مات ولم يرجع في تدبيره ، ولا أخرجه ولا خرج عن ملكه ، وله مال يخرج من ثلثه ، انه كله حر .

واتفقوا انه إن مات سيده وليس له مال ، بقي بمثلي قيمة المدبر انه يعتق عليه منه ما حمل الثلث .

واختلفوا في سائر أيعتق أم لا ؟ وباستسعاء^(١) أم بغير استسعاء .

واختلفوا في وطء المعتقة الى أجل ، فقال مالك : لا يجوز له وطؤها .

واتفقوا ، ان العتق بصفة الى أجل ، جائز .

واختلفوا ، ألسيد إخراجها او إخراج المدبر عن ملكه ؟

واختلفوا في المدبر ، أيرجع في تدبيره أم لا ؟ وباخراج من الملك او بغير إخراج ؟

واختلفوا هل يطاء الرجل معتقته الى أجل وبصفة ، ومدبرته أم لا ؟

واتفقوا ان من حملت منه أمته التي يحل له وطؤها بملكه لها ملكاً صحيحاً او سائر ما يبيع الوطاء من الأحوال التي لا يحرم معها النظر في عورتها ، وهو حر تام الحرية مسلم ، فولدت متينة انه ولده . انها أم ولد له .

واتفقوا ان الأمة اذا حملت كما ذكرنا ، لا يحل بيعها ، ولا انكاحها ، ولا إخراجها عن ملكه ما لم تضع .

(١) الاستسعاء : استسمى العبد استسعاء كلفه من العمل ما يعتق به .

واختلفوا في ذلك كله بعد وضعها^(١) .

واتفقوا انها في حال وضعها لا تحل مؤاجرتها ، واختلفوا فيها بعد الوضع .

واتفقوا ان سيدها وطأها حاملاً او غير حامل ، ما لم تكن حائضاً او نفساء او صائتة ، او وهو او وهي محرمة ، او هو معتكف او هي .

واتفقوا ان حملها من سيدها كما ذكرنا لا يحل ان يباع ، لا معها ولا دونها ، ولا ان يوهب ، ولا يملك أحداً .

واتفقوا انه يرث أباه كولد الحرة ولا فوق ، وانه يرث ولاء موالي أبيه واجداده كذلك .

واتفقوا ان حكم أم الولد - ما لم يمت سيدها او يعتقها - حكم الأمة في جميع أحكامها ، حاشا الصلاة والبيع والمؤاجرة والإخراج عن الملك والإنكاح .

واختلفوا في كل ذلك أيضاً ، لكن اتفقوا فيه ان حكمها حكم الأمة في حدودها وميراثها وزكاتها .

واتفقوا ان ابراهيم بن رسول الله ﷺ خلق حراً ، وأمه مارية أم ولد لرسول الله ﷺ محرمة على الرجال ، غير مملوكة ، وانه عليه السلام كان يطؤها بعد ولادتها ، وانها لم تبع بعده ولا تصدق بها ، وانها كانت بعده - عليه السلام - حرة .

واختلفوا في أم الولد من غير سيدها ، وفي المشركة ، والذي يملك زوجته التي كانت أمة غيره ، وقد ولدت منه ، او هي حامل ، أيجوز بيعها واستثناء ما في بطنها أم لا ؟

(١) وفي المتن من بيعها اجماع لاحق بعد خلاف سابق . وجمهرة الفقهاء على أن قضاء القاضي ببيعها لا ينفذ .

واتفقوا ان العبد والأمة المسلمين البالغين العاقلين المتكسبين الصالحين في دينها ، اذا سالا ، او أحدهما ، السيد المالك كله لا بعضه ملكاً صحيحاً والسيد ايضاً مسلم بالغ عاقل غير محجور ولا سكران ، والسائل كذلك ، ان يكاتبه فأجابه ، وكاتبه على مال منجّم^(١) ولم يشترك معه في كتابته أحد غيره ، وكاتبه كله بما يحل بيعه من مال محدود معلوم ، يعطيه طالب المكاتبه عن نفسه لسيدته بلا شرط رد المال عليه ، وبلا شرط أصلاً في نجمين فصاعداً الى أجل محدود بالحساب العربي ، باسم الكتابة لا بغيرها ، وقال السيد : متى أدبت إلي هذا المال كما اتفقنا فأنت حر ، وقال لأمته أنت حرة كذلك ، أنها كتابة صحيحة .

واتفقوا انه اذا كاتب السيد عبده او أمته كما ذكرنا ، وأديا في نجومها — لا قبلها ولا بعدها — ما كاتبها اليه نفسه ، او الى وكيله في حياة السيد على الصفة التي تعاقداها ، انها حران كذا اذا أدى ذلك عنها .

واتفقوا ان المرأة العاقلة البالغة غير المحجورة ولا ذات الزوج ، وهي مسلمة ، انها كالرجل في كل ما ذكرنا في العتق والتدبير .

واختلفوا فيما عدا جميع الصفات التي ذكرنا بما لا سبيل الى ضبط إجماع فيه .
واتفقوا ان الكتابة بما لا يحل فاسدة .

واختلفوا أيقع بها عتق أم لا ؟ وفي بيع المكاتب ما يعتق بالأداء أيجوز أم لا ؟

واتفقوا ان الأمة المباح وطؤها ، حلال وطؤها قبل الكتابة ، وحرام بعد العتق بالأداء .

واختلفوا في وطئها في حال الكتابة .

(١) منجّم : مال منجم أو دين منجم ما يعطى في أوقات معينة .

واتفقوا ان المكاتب ان يبيع ويشترى ما يرجو فيه نماء ماله بغير إذن سيده ما لم يسافر .

واتفقوا انه ما لم يتراضيا على فسخ الكتابة ، ولم يعجز المكاتب وما لم يبيعه سيده ، انه ليس له انتزاع ماله الذي اكتسب بعد الكتابة .

واختلفوا في كل مال كان قبل الكتابة ، وفي ولده منها ، أرفيق للسيد أم مكاتب أم غير ذلك ؟

واختلفوا في الكتابة بعد موت السيد أثبت أم لا ؟

واتفقوا ان المأذون له من العبيد له ان يبيع ويشترى ما أذن له فيه سيده .

واتفقوا ان للسيد ان ينتزع مال عبده ، ما لم يكن مكاتباً أو أم ولد أو معتقاً بصحة قد قربت .

واختلفوا هل له ان ينتزعه من ذكرنا أم لا ؟

واتفقوا ان ولاء المكاتب اذا عتق بالأداء انه ليس لسيده الذي كاتبه كما ذكرنا في سائر المعتقين .

باب

اتفقوا ان السواك لغير الصائم حسن . واختلفوا فيه للصائم .

واتفقوا ان حبس الشعر الى الأذنين وتقريقه في الجبهة حسن ، وان ترك الشيب لا يصبغ مباح .

واتفقوا ان إزالة المرء عن نفسه ظمناً بأن يظلم من لم يظلمه قاصداً الى ذلك لا يحل وذلك ، مثل ان ينزل عدو مسلم أو كافر بساحة قوم ، فيقول أعطوني مال فلان ، أو أعطوني فلاناً ، وهو لا حق له عنده بحكم دين الإسلام ، أو

قال أعطوني امرأة فلان أو أمة فلان ، أو افعلوا أمر كذا لبعض ما لا يحل في الإسلام ، فإنه لا خلاف بين أحد من المسلمين في أنه لا يحل أن يحاب إلى ذلك ، وإن كان في منعه اصطلام^(١) الجميع .

باب من الإجماع في الاعتقادات

(يكفر^(٢) من خالفه بإجماع)

اتفقوا أن الله عز وجل وحده لا شريك له ، خالق كل شيء غيره ، وأنه تعالى لم يزل وحده ولا شيء غيره معه ، ثم خلق الأشياء كلها كما شاء ، وأن النفس مخلوقة ، والعرش مخلوق ، والعالم كله مخلوق ، وأن النبوة حق ، وأنه كان أنبياء كثير ، منهم من سمى الله تعالى في القرآن ، ومنهم من لم يسم لنا ، وأن محمد بن عبدالله القرشي الهاشمي المبعوث بمكة ، المهاجر إلى المدينة ، رسول الله ﷺ إلى جميع الجن والإنس إلى يوم القيامة .

وأن دين الإسلام هو الدين الذي لا دين لله في الأرض سواه ، وأنه فاسخ لجميع الأديان قبله ، وأنه لا ينسخه دين بعده أبداً ، وأن من خالفه ممن بلغه ، كافر مخلد في النار أبداً .

وأن الجنة حق ، وأنها دار نعم أبداً ، لا تقضى ولا يفنى أهلها^(٣) بلا نهاية ، وأنها أعدت للمسلمين والنبیین المتقدمين وأتباعهم ، على حقيقة ، كما أقوا به قبل أن ينسخ الله تعالى أديانهم بدين الإسلام .

وأن النار حق ، وأنها دار عذاب أبداً ، لا تقضى ولا يفنى أهلها أبداً^(٣) .

(١) أي استئصال .

(٢) يشير إلى أن ما في هذا الباب من المسائل هو مما ثبت من الدين بالضرورة فلا يكون محلاً للنزاع أصلاً .

(٣) فدعوى قتله إحداهما بعد دخول أهلها فيها كفر بإجماع .

بلا نهاية ، وأنها أعدت لكل كافر يخالف لدين الإسلام ، ولمن خالف الأنبياء
السالفين قبل مبعث رسول الله ﷺ وعليهم الصلاة والتسليم وبلوغ خبره إليه .
وأن القرآن المتلو الذي في المصاحف بأيدي الناس في شرق الأرض وغربها
من أول (الحمد لله رب العالمين) الى آخر (قل أعوذ برب الناس (١)) هو
كلام الله عز وجل ووحيه ، أنزله على نبيه محمد ﷺ مختاراً له من بين الناس .
وأنه لا نبي مع محمد ﷺ ولا بعده أبداً ، إلا أنهم اختلفوا في عيسى عليه
السلام ، أياقي قبل يوم القيامة أم لا ، وهو عيسى بن مريم المبعوث الى بني
إسرائيل قبل مبعث محمد عليه السلام .

واتفقوا أن كل نبي ذكر في القرآن حق ، كآدم وإدريس ونوح وهود
وصالح وشعيب ويونس وإبراهيم واسماعيل وإسحاق ويعقوب ويوسف وهارون
وداود وسليمان وإلياس واليسع ولوط وزكريا ويحيى وعيسى وأيوب
وذو الكفل .

واختلفوا في نبوة مريم وأم موسى وأم إسحاق .

واتفقوا أن عيسى - عليه السلام - عبد مخلوق من غير ذكر ، لكن في
بطن مريم وهي بكر .

واتفقوا أن محمداً دعا العرب الى أن يأتوا بمثل القرآن فمجزوا عنه كلهم .

واتفقوا أن مهاجر رسول الله ﷺ كان من مكة دار الحج الى المدينة
يثرب ، وإن قبره بيثرب وبها مات عليه السلام ، وأنه عليه السلام نكح
النساء وأولد ، وأنه عليه السلام بقي بالمدينة عشر سنين نبياً رسولاً ، وبمكة
مثلها رسولاً نبياً .

(١) وقراءة ابن مسعود المتواترة عنه هي قراءة عاصم عن زر بن حبیش عنه وفيها
المونكان فأخبار الأحاد المضطربة لا تناهضها أصلاً .

واختلفوا هل بقي بمكة أكثر أم لا .

واتفقوا ان الملائكة حق ، وان جبريل وميكائيل ملكان رسولان لله عز وجل مقرّبان عظيمان عند الله تعالى ، وان الملائكة كلهم مؤمنون فضلاً ، وان الجنّ حق ، وان إبليس عاص لله كافر ، مذ أبى السجود لآدم واستخف به عليه السلام .

وان كل ما في القرآن حق ، وان من زاد فيه حرفاً من غير القراءات المروية المحفوظة المنقولة نقل الكافة ، او نقص منه حرفاً ، او بدل منه حرفاً مكان حرف ، وقد قامت عليه الحجة انه من القرآن ، فتماذى متعمداً لكل ذلك عالماً بأنه بخلاف ما فعل ، فإنه كافر .

واتفقوا انه لا يكتب في المصحف متصلاً بالقرآن ما ليس من القرآن .

واختلفوا في « بسم الله الرحمن الرحيم » فقال قائل : لا تكتب وليست من القرآن إلا في داخل سورة النمل . وقال آخرون : تكتب في أول كل سورة حاشاً « براءة » وهي من القرآت في كل موضع قبل أول كل سورة . وقال آخرون : تكتب في أول كل سورة ، حاشاً براءة ، وليست من القرآن .

واتفقوا أنها في داخل « النمل » من القرآن ، وانها تكتب هناك .

واتفقوا أنها ليست في أول « براءة » ، وانها لا تكتب هناك .

واتفقوا أنه مذ مات النبي ﷺ فقد انقطع الوحي وكمل الدين واستقر ، وانه لا يحل لأحد ان يزيد شيئاً من رأيه بغير استدلال منه ، ولا ان ينقص منه شيئاً ، ولا ان يبدل شيئاً مكان شيء ، ولا ان يحدث شريعة : وأن من فعل ذلك كافر .

واتفقوا ان كلام رسول الله ﷺ - إذا صح أنه كلامه بيقين - فواجب اتباعه .

واختلفوا في كيفية صحته بما فيه البلاغ الى نقل الكافة .

واتفقوا أن نقل الكافة حق ، فمن خالفه - بعد علمه أنه نقل كافة - كفر .
واتفقوا أن طلب رخص كل تأويل بلا كتاب ولا سنة فسق لا يحل .
واتفقوا أنه لا يحل ترك ما صحّ من الكتاب والسنة ، والاقتصار على ما
اقتصر عليه فقط .

واتفقوا أنه لا يحل لأحد أن يحلل ، ولا أن يحرم ، ولا أن يوجب حكماً
بغير دليل من قرآن ، أو سنة ، أو إجماع ، أو نظر .

واختلفوا في النظر : فقال بعضهم منه الاستحسان .

وقال بعضهم منه تقليد صاحب أو تابع أو فقيه فاضل .

وقال بعضهم منه القياس^(١) .

وقال بعضهم هو إستصحاب الحال المجتمع عليها ، ومفهوم اللفظ الوارد في
نص القرآن والسنة .

واتفقوا أن الله تعالى مسمى بأسمائه التي نص عليها في القرآن ، فقد
ذكرناها في مكان آخر . وأنه تعالى لا يخفى عليه شيء ولا يضل ولا ينسى
ولا يحجل ، وأن كل ما ورد في القرآن من خبر ما مضى أو ما يأتي ، حق
صحيح ، وصدق لا شك فيه .

واتفقوا أن البعث حق ، وأن الناس كلهم يبعثون في وقت تتقطع فيه
سكنام في الدنيا ، يحاسبون عما عملوا من خير وشر ، وإن الله تعالى يعذب

(١) بل حجية القياس مجمع عليها بين فقهاء الصعابة والتابعين واتباعهم ولا يثبت عن
أحد منهم ردّها ، والمروى عن بعضهم في الرأي إنما هو في الرأي عن هوى بدون دليل .
راجع (الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي) . وأول من خرق هذا الإجماع هو النظام
فانحدعت به شراذم من الظاهرية وفرق الزنح . وجلية الأمر في كتب الأصول المبسوطة .

من يشاء ، ويفقر لمن يشاء . واختلفوا في تفسير هذه الجملة بعد اتفاقهم على هذا اللفظ .

واتفقوا أن محمداً ، عليه السلام ، وجميع أصحابه لا يرجعون الى الدنيا إلا حين يبعثون مع جميع الناس . وأن الأجساد تنشر وتجمع مع الأنفس يومئذ .

واتفقوا أن التوبة من الكفر مقبولة - ما لم يوقن الانسان بالموت بالمعينة - ومن الزنا ، ومن فعل قوم لوط ، ومن شرب الخمر ، ومن كل معصية بين المراء وربہ تعالى بما لا يحتاج في التوبة منه الى دفع مال ، وبما ليس مظلمة لإنسان .

واتفقوا أن ما وصف الله تعالى به في الجنة من أكل وشرب وأزواج مقدسات ولباس ولذة حق صحيح ، وأنه ليس شيء من ذلك معاني بنار ، وأنه لا ذبح فيها ولا موت ، ون كل ذلك بخلاف ما في الدنيا ، لكن أمر من أمره تعالى ، لا يعلم كيفيته غيره .

وأن الأجساد تدخل مع أنفسها الفاضلة الجنة ، بعد أن تصفى الأجساد من كل كدر ، والأنفس من كل غل ، وأن أجساد العصاة تدخل مع أنفسهم في النار ، وأن الأنفس لا تنتقل بعد خروجها عن الأجسام الى أجسام آخر ألبنة ، لكنها تستقر حيث شاء الله .

واختلفوا في موضع استقرارها ، وفي فنائها وعودتها ، وأن لا فناء . وقد بينا الحق في ذلك في غير هذا المكان .

واتفقوا في وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالقلوب .

واختلفوا في وجوبه بالأيدي والسلاح .

واتفقوا أن من آمن بكل ما ذكرنا ، وحرّم كل ما قدمنا أنه حرام ، وأحل كل ما ذكرنا أنه حلال ، وأوجب كل ما قدمنا أنه واجب ، وتبرأ من إيجاب كل ما ذكرنا أنه غير واجب ، فقد استحق اسم الإيمان والإسلام .

ثم اختلفوا في زواله عنه بتقصيره في العمل أو برأي أو تأويل .

واتفقوا أن المؤمن هو من آمن بالله تعالى وبرسوله ﷺ ، وبكل ما أتى به ، عليه السلام ، مما نقل عنه الكافة في التوحيد أو في النبوة أو في عهد ﷺ أو في حرف مما أتى به ، عليه السلام ، أر في شريعة أتى بها ، عليه السلام ، مما نقل عنه نقل كافة ، فإن من جحد شيئاً مما ذكرنا أو شك في شيء منه ومات على ذلك ، فإنه كافر مشرك مخلد في النار أبداً .

قال أبو محمد : قد انتهينا حيث انتهى بنا عون الله عز وجل لنا ، وبلغنا حيث بلغنا ما وهبنا الله تعالى من العلم ، والله الحمد والشكر .

ونحن نرغب ممن قرأ كتابنا هذا أن يلتزم لنا شرطين :

أحدهما : أن لا ينحلنا ما لم نقل ^(١) بكافة منه أو تعمد ، وذلك مثل أن يحدثنا في أمر ما قد وصفناه : « فمن فعل ذلك فقد أصاب » . فظن أن قولنا إن من خالف ذلك فقد أخطأ ، وما أشبه ذلك مما نذكر الحكم فيه ، فيوجب علينا أن من خالف تلك الجملة ما وصفناها به فليس هذا قولنا ، لكن من خالف تلك الجملة موقوف على اختلاف الناس فيه ، فمن مصوب له ومن خاطيء له ، وإنما شرطنا ذكر الاتفاق لا ذكر الاختلاف ، ولعل الاختلاف يكون أزيد من خمسمائة كتاب مثل هذا الكتاب اذا تقصّي .

والثاني : أن يتدبر جميع ألفاظنا في هذا الكتاب ، فإننا لم نورد منه لفظة في ذكرنا عقد الإجماع إلا للمعنى كان يختل لو لم تذكر تلك اللفظة ، فليتعقب

(١) ومن هذا القبيل الاستدراك عليه بذكر خلاف بدون سند صحيح ، وبدون نقل عن كتاب معروف بصحة النقل . وكذلك الاستدراك على ما يقول إنه فرض في لفظ بعض الفقهاء ، بما هو واجب في عبارتهم .

هذا ، فإنه ينتفع بثله منفعة عظيمة ، ويكتسب علماً وشحذاً لذهنه ، وتعلماً لمعاني الألفاظ ، وبناء الكلام على المعاني .

ورأيت لبعض من ينسب نفسه للإمامة والكلام في الدين ، ونصب لذلك طوائفه من المسلمين فصولاً ذكر فيها الإجماع ، فأتى بكلام لو سكنت عنه لكان أسلم له في أخراه ، بل الخرس كان أسلم له ، وهو ابن مجاهد البصري الطائي^(١) ، لا المقرئ ، فإنه أتى فيما ادعى فيه الإجماع أنهم أجمعوا على أن لا يخرج على أئمة الجور^(٢) ، فاستعظمت ذلك ، ولعمري إنه عظيم أن يكون قد علم أن مخالف الإجماع كفر ، فيلقي هذا الى الناس وقد علم أن أفاضل الصحابة ، وبقية الناس يوم الحرة ، خرجوا على يزيد بن معاوية ، وإن ابن الزبير ومن أتبعه من خيار المسلمين خرجوا عليه أيضاً ، رضي الله عن الخارجين عليه ولعن قتلهم . وإن الحسن البصري ، وأكابر التابعين ، خرجوا على الحجاج بسيفوفهم ، أترى هؤلاء كفروا ؟ بل والله من كفرهم أحق بالكفر منهم ، ولعمري لو كان اختلافاً يخفى لعذرناه ، ولكنه أمر مشهور يعرفه أكثر العوام في الأسواق ، والمخدرات في خدورهم ، لاشتهاره ، فلقد يحق على المرء أن يخطم^(٣) كلامه وأن يزمه ، إلا بعد تحقيق وميز ، وأن يعلم أن الله تعالى بالمرصاد ، وأن كلامه محسوب مكتوب مسؤول عنه يوم القيامة ، وعن كل تابع له إلى آخر من أتبعه عليه وزره .

(١) هو أبو عبدالله محمد بن أحمد بن مجاهد البصري المتكلم ، من أئمة الأشاعرة وهو شيخ الباقلاني .

(٢) المصنف لا يصدق في أئمة الأشاعرة حيث كان في الأندلس بعيداً عن الاطلاع على حقيقة أمرهم في الشرق . وإنما كلام ابن مجاهد فيمن خرج بدون عدة تحول دون استفحال الفتنة ، ولا غبار على مثل هذا الكلام .

(٣) يخطم : يسكت ويقهر .

ثم لجمهور علماء الحديث أئمتنا - رضي الله عنهم - اتفاقات آخر ، لم
نذكرها هنا ، لأنهم لم يجمعوا على تفسيق من خالفها ، فضلا عن تكفيره .
كما أنهم لم يختلفوا في تكفير من خالفهم فيما قدمنا في هذا الكتاب .
وليعلم القارئ كلامنا ، أن بين قولنا « لم يجمعوا » وبين قولنا
« لم يتفقوا » فرقا عظيما .





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا فصل فيما ذكره الحافظ تقي الدين أبو العباس أحمد ابن تيمية في الكلام على الاجماع ، ومن جملتها الكلام على ما ذكره الشيخ الإمام أبو محمد بن حزم .

قال ابو محمد بن حزم في كتابه المصنف في مسائل الاجماع :

أما بعد ، فإن الإجماع قاعدة من قواعد الملة الحنيفة ، يرجع إليه ويفزع نحوه ويكفر من خالفه اذا قامت عليه الحجة بأنه إجماع . وإنا أملنا بعون الله أن نجتمع المسائل التي صح فيها الإجماع ، ونفرد بها من سائر المسائل التي وقع فيها الخلاف بين العلماء . الى أن قال : وقد أدخل قوم في الإجماع ما ليس فيه ، فقوم عدّوا قول الأكثر إجماعاً ، وقوم عدّوا ما لا يعرفون فيه خلافاً ، وإن لم يقطعوا على أنه لا خلاف فيه ، فحكوا على أنه إجماع . وقوم عدّوا قول صاحب المشهور المنتشر اذا لم يعلموا له من الصحابة مخالفاً إجماعاً . وقوم عدّوا اتفاق العصر الثاني على أحد القولين أو أكثر كانت للعصر الأول قبله إجماعاً . قال وكل هذه الآراء فاسدة . ويكفي من فسادها أنهم يتركون في كثير من مسائلهم ما ذكروا أنه إجماع . وانما نحوا في تسمية ما وصفنا

إجماعاً عناداً منهم وشغباً عند اضطرار الحجة والبراهين لهم الى ترك اختياراتهم الفاسدة . قال وايضاً ، فإنهم لا يكفرون من خالفهم في هذه المعاني . ومن شرط الإجماع الصحيح أن يكفر من خالفه بلا اختلاف من أحد من المسلمين في ذلك ، فلو كان ما ذكروه إجماعاً لكفر مخالفوهم ، بل لكفروهم لأنهم يخالفونها كثيراً .

قلت : أهل العلم والدين لا يعاندون . ولكن قد يعتقد أحدهم إجماعاً ما ليس بإجماع ، لكون الخلاف لم يبلغه ، وقد يكون هناك إجماع لم يعلمه فهم في الاستدلال بذلك ، كما هم في الاستدلال بالنصوص ، نارة يكون هناك نص لم يبلغ أحدهم ، ونارة يعتقد أحدهم وجود نص ويكون ضعيفاً أو منسوخاً . وأيضاً فما وصفهم هو به قد اتصف هو به ، فإنه يترك في بعض مسائله ما قد ذكر في هذا الكتاب أنه إجماع ، وكذلك ما ألزمهم إياه من تكفير المخالف غير لازم ، فإن كثيراً من العلماء لا يكفرون مخالف الإجماع . وقوله إن مخالف الإجماع يكفر بلا اختلاف من أحد من المسلمين هو من هذا الباب ، فلم يلم يبلغه الخلاف في ذلك ، مع أن الخلاف في ذلك مشهور مذكور في كتب متعددة ، والنظام نفسه المخالف في كون الإجماع حجة لا يكفره ابن حزم والناس أيضاً . فمن كفر مخالف الإجماع إنما يكفره اذا بلغه الإجماع المعلوم ، وكثير من الإجماعات لم تبلغ كثيراً من الناس وكثير من موارد النزاع بين المتأخرين ، يدعي أحدهما الإجماع في ذلك ، إما أنه ظني ليس بقطعي ، وإما أنه لم يبلغ الآخر ، وإما لاعتقاده انتفاء شروط الإجماع . وأيضاً فقد تنازع الناس في كثير من الأنواع ، هل هي إجماع يحتاج به ؟ كالإجماع الإقرارى وإجماع الخلفاء الأربعة وإجماع العصر الثاني على أحد القولين للعصر الأول ، والإجماع الذي خالف فيه بعض أهله قبل انقراض عصرهم ؟ فإنه مبني على انقراض العصر ، بل هو شرط في الإجماع ، وغير ذلك . فتنازعهم في بعض الأنواع هل هو من الإجماع الذي يجب اتباعهم فيه كتنازعهم في بعض أنواع

الخطاب ؟ هل هو مما يحتاج به كالعوم المخصوص ودليل الخطاب والقياس وغير ذلك ؟ فهذا ونحوه مما يتبين به بعض أعداء العلماء .

قال أبو محمد بن حزم : وقوم قالوا الإجماع هو إجماع الصحابة فقط . وقال قوم إجماع كل عصر إجماع صحيح إذا لم يتقدم قبله في تلك المسألة خلاف . وهذا هو الصحيح لإجماع العلماء عند التفصيل عليه واحتجاجهم به وترك ما أصلوه له .

الى أن قال وصفة الإجماع ما يتقن أنه لا خلاف فيه بين أحد من علماء الاسلام ونعلم ذلك من حيث علمنا الأخبار التي لا يتخالف فيها شك ، مثل أن المسلمين خرجوا من الحجاز الى اليمن ففتحوا العراق وخراسان ومصر والشام ، وان بني أمية ملكوا دهرأ ، ثم ملك بنو العباس ، وانه كانت وقعة صفين والحرة ، وسائر ذلك مما يعلم بيقين وضرورة .

وقال : إنما ندخل في هذا الكتاب الإجماع التام الذي لا يخالف فيه ألبتة الذي يعلم كما يعلم أن صلاة الصبح في الأمن والخوف ركعتان ، وأن شهر رمضان هو الذي بين شوال وشعبان ، وأن هذا الذي في المصاحف هو الذي أتى به محمد ﷺ ، وأخبر أنه وحي من الله إليه ، وأن في خمس من الإبل شاة ، ونحو ذلك ، وهي ضرورة تقع في نفس الباحث عن الخبر المشرف على وجوه نقله ، إذا تتبعها المرء في نفسه في كل ما جربته من أحوال دنياه وجده ثابتاً مستقراً في نفسه . وقال أيضاً في آخر كتابه - كتاب الإجماع - هذا كل ما كتبنا ، فهو يقين لا شك فيه ، متيقن لا يحل لأحد خلافه ألبتة .

قلت : فقد اشترط في الإجماع ما يشترطه كثير من أهل الكلام والفقه ، كما تقدم ، وهو العلم بنفي الخلاف ، وأن يكون العلم بالإجماع تواتراً . وجعل العلم بالإجماع من العلوم الضرورية كالعلم بعلوم الأخبار المتواترة عند الأكثرين . ومعلوم أن كثيراً من الإجماعات التي حكاهما ليست قريباً من هذا الوصف ،

فضلاً عن أن تكون منه ، فكيف ، وفيها ما فيه خلاف معروف ، وفيها ما هو نفسه ينكر الإجماع فيه ويختار خلافه من غير ظهور بخالف !

وقد قال : إنما نعني بقولنا العلماء مَنْ حفظ عنه الفتيا .

وقال : وأجمعوا أنه لا يجوز التوضؤ بشيء من المائعات وغيرها ، حاشا الماء والتبذير .

قلت : وقد ذكر العلماء عن ابن أبي ليلى ، وهو من أجل من يحكي ابن حزم قوله : أنه يجزئ الوضوء بالمعصر ، كماء الورد ونحوه كما ذكروا ذلك عن الأصم ، لكن الأصم ليس ممن يعمده ابن حزم في الإجماع .

وقال : وأما الماء الجاري فاتفقوا على جواز استعماله ما لم تظهر فيه نجاسة . قلت : الشافعي في الجديد من قوله . وأحد القولين في مذهب أحمد ، أن الجاري كالراكب في اعتبار القلتين فينجس ما دون القلتين بوقوع النجاسة فيه وإن لم تظهر فيه .

وقال : واتفقوا على أن غسل الذراعين إلى منتهى المرفقين فرض في الوضوء .

قلت : وزفر يخالف في وجوب غسل المرفقين . وحكي ذلك عن داود وبعض المالكية ، اللهم إلا أن يعني بمنتهى المرفقين منتهاهما من جهة الكف .

قال : واتفقوا على أن الاستنجاء بالحجارة وبكل طاهر ما لم يكن طعاماً أو رجيماً أو نجساً أو جليداً أو عظماً أو فحماً أو حمة جائز .

قلت : في جواز الاستجمار بغير الأحجار قولان معروفان : هما روايتان عن أحمد ، إحداهما لا يجزئ إلا بالحجر ، وهي اختيار أبي بكر بن المنذر ، وأبي بكر عبد العزيز .

قال : واتفقوا على أن كل إماء لم يكن فضة ولا ذهباً ولا صفراً ولا

رصاصاً ولا نحاساً ولا مفصوباً. ولا إفاء كتابي ولا جلد ميتة ولا جلد ما لا يؤكل لحمه ، وإن دُكتي ، فإن الوضوء منه والأكل والشرب جائز كل ذلك .

قلت : الأنية الثمينة التي تكون أعلى من الذهب والفضة ، كالياقوت ونحوه فيها قولان للشافعي . وفي مذهب مالك قولان .

قال : وأجمعوا أن الحائض وإن رأت الطهر ما لم تغسل فرجها أو تتوضأ فوطؤها حرام .

قلت أبو حنيفة يقول : إذا انقطع دمها لأكثر الحيض أو مرّ عليها وقت صلاة جاز وطؤها وإن لم تغتسل ولم تتوضأ ولم تغسل فرجها .

قال : واتفقوا أن الصلاة لا تسقط ولا يحل تأخيرها عمداً عن وقتها عن العاقل البالغ بعذر أصلاً ، وأنها تؤدي على قدر طاقة المرء من جلوس واضطجاع ، بإيماء وكيف أمكنه .

قلت : النزاع معروف في صور منها حال المسابقة^(١) ، فأبو حنيفة يوجب التأخير ، وأحمد في إحدى الروايتين يحوزّه . ومنها المحبوس في مصر . ومنها عادم الماء والتراب ، فذهب أبي حنيفة وأحمد القولين في مذهب مالك أنه لا يصلّي . رواه معن عن مالك . وهو قول أصبغ ، وحكي ذلك قولاً للشافعي ورواية عن أحمد . وهؤلاء في الإعادة لهم قولان ، هما روايتان في مذهب مالك وأحمد ، والقضاء قول أبي حنيفة .

قال : واتفقوا على أن المرأة لا تؤم الرجال ، وهم يعلمون أنها امرأة ، فإن فعلوا فصلاتهم فاسدة بالإجماع ، قال : وروي عن أشهب أن من ائتم بامرأة وهو لا يدري حتى خرج الوقت ثم علم ، فصلاته تامة ، وكذا من ائتم بكافر وهو لا يعلم أنه كافر .

(١) المسابقة : استعمال السيوف .

قلت : ائتمام الرجال الأمينين بالمرأة القارئة في قيام رمضان يجوز في المشهور عن احمد ، وفي سائر التطوع روايتان .

قال : واتفقوا على ان وضع الرأس في الأرض والرجلين في السجود فرض .

قلت : المنقول عن أبي حنيفة : أنه لا يجب السجود إلا على الوجه ، وهو قول الشافعي ورواية عن احمد ، ويقتضي هذا انه لو سجد على يديه ووجهه وركبتيه أجزأه .

قال : واتفقوا على ان الفكرة في أمور الدنيا لا تفسد الصلاة .

قلت : اذا كانت هي الأغلب ففيها نزاع معروف ، والبُطلان اختيار أبي عبدالله بن حامد^(١) وأبي حامد الغزالي .

قال : واتفقوا على جواز الصلاة في كل مكان ، ما لم يكن جوف الكعبة ، او الحجر ، او ظهر الكعبة ، او معاطن الإبل ، او مكاناً فيه نجاسة ، او حمماً او مقبرة او الى قبر او عليه او مكاناً منصوباً يقدر على مفارقتها ، او مكاناً يستهزأ فيه بالاسلام ، او مسجد الضرار ، او بلاد ثمود لمن لم يدخلها بأنياء .

قلت : الصلاة في المحزرة والمزيلة وقارعة الطريق لا تصح في المشهور عند كثير من اصحاب احمد ، بل أكثرهم . والصلاة في الحش^(٢) كذلك عند جمهورهم ، وإن صلى في مكان طاهر منه .

قال : واتفقوا ان صلاة العيدين ، وكسوف الشمس ، وقيام ليالي رمضان ، ليست فرضاً . وكذلك التهجد على غير النبي ﷺ .

قلت : العيذان فرض على الكفاية في ظاهر مذهب احمد : وحكي عن أبي

(١) هو شيخ أبي يعلى الحنبلي .

(٢) الحش : مثلثة الماء - المخرج حيث كانوا يقضون حوائجهم في البساتين .

حنيفة أنها واجبان على الأعيان وعن عبيدة السلماني : أن قيام الليل واجب كحلب شاة ، وهو قول في مذهب احمد .

قال : واتفقوا ان كل صلاة ما عدا الصلوات الخمس ، وعلى الجنائز ، والوتر وما نذره المرء ليست فرضاً .

قلت : في وجوب ركعتي الطواف نزاع معروف ، وقد ذكر في وجوب المعادة مع إمام الحلي ، وركعتي الفجر والكسوف .

قال : واتفقوا ان من أسقط الجلسة الوسطى من صلاة الظهر والمصر والمغرب والعتمة ساهياً ، ان عليه سجدة السهو .

قلت : الشافعي لا يوجب سجود السهو .

قال : واتفقوا ان في كل مائتي درهم خمسة دراهم ، ما لم يكن حلي امرأة او حلية سيف او منطقة او مصحفاً او خاتماً .

قلت : النزاع في كل حلي مباح او حلي الخوذة والران^(١) وحائل السيف كالمنطقة في مذهب احمد وغيره . والذهب اليسير المتصل بالثوب كالطراز الذي لا يتجاوز أربعة أصابع مباح في إحدى الروايتين عنه ، وحلية السلاح كله كحلية السيف في إحدى الروايتين عنه . وللعلماء نزاع في غير ذلك من الحلية .

قال : واتفقوا على ان وقت الوقوف ليس قبل الظهر في التاسع من ذي الحجة .

قلت : أحد القولين - بل أشهرهما في مذهب احمد - أنه يجزئ الوقوف قبل الزوال وإن أفاض قبل الزوال ، لكن عليه دم ، كما لو أفاض قبل الغروب .

(١) الران : كالحف إلا أنه لا قدم له وهو أطول من الحف .

وقال بعد ان ذكر من محظورات الاحرام اللباس والطيب والتنظية :
واتفقوا انه من فعل من كل ما ذكرنا انه يجتنبه في إحرامه شيئاً عامداً او
ناسياً انه لا يبطل حجه ولا إحرامه . واتفقوا ان من جادل في الحج ، فإن
حجه لا يبطل ولا إحرامه . واختلفوا فيمن قتل صيداً متعمداً ، فقال مجاهد :
بطل حجه وعليه الهدي .

قلت : وقد اختار في كتابه ضد هذا . وأنكر على من ادعى هذا الإجماع
الذي حكاه هنا فقال الجدال بالباطل وفي الباطل عمداً ذاكراً لإحرامه
مبطل لإحرامه والحج ، بقوله تعالى « فلا رفث ولا فسوق ولا جدال
في الحج » وقال : كل فسوق تعمد المحرم ذاكراً فقد أبطل إحرامه وحجه
وعمرته لقوله تعالى « فلا رفث ولا فسوق » . قال : ومن عجائب الدنيا
ان الآية وردت كما تلونا فأبطلوا الحج بالرفث ، ولم يبطلوه بالفسوق . وقال :
كل من تعمد معصية ي معصية كانت ، وهو ذاكراً لحجه منذ يحرم الى ان
يتم طوافه بالبيت للإفاضة ورمى جمرة العقبة ، فقد بطل حجه . قال :
وأعجب شيء دعواهم الإجماع على هذا .

قلت : الإجماع فيه أظهر منه في كثير مما ذكره في كتابه .

قال : واتفقوا ان كل صدقة واجبة في الحج او إطعام ، أنه إن أداها
بمكة أجزأه ، واختلفوا فيمن أدى ذلك في غير مكة ، حاشا جزاء الصيد ،
فلأنهم اتفقوا انه لا يجزىء إلا بمكة .

قلت : مذهب أبي حنيفة ومالك أنه يجزىء الإطعام في جزاء الصيد في
غير مكة . وكذلك عندهما تفرقة اللحم تجزىء في غير الحرم ، وإنما
الواجب في الحرم عندهما إراقة الدم ، بخلاف الشافعي واحد ومن وافقهما ،
فإنما أوجبوا ذبحه في الحرم ، وأوجبوا تفرقة في الحرم . وكذلك الصدقة
تقوم مقام ذلك .

قال : واتفقوا ان من يوم النحر - وهو العاشر من ذي الحجة - إلى
انسلاخ ذي الحجة وقت لطواف الإفاضة ولما بقي من سنن الحج .

قلت : إن أخره عن أيام منى جاز في مذهب الشافعي واحمد والليث
والأوزاعي وأبي يوسف وغيرهم ، وهكذا نقل عن مالك . وقال أبو حنيفة
وزفر والثوري في رواية : إن أخره إلى ثالث أيام التشريق لزمه دم - وهو
قول مخرج في مذهب احمد - وإن أخره إلى الحرم فلا شيء عليه إلا عند
مالك ، فإنه عليه دم . ولفظ المدونة إذا جاوز أيام منى وتناول ذلك لزمه ،
ولم يوقت فيه ، وأما رمي الجمار فلا يجوز بعد أيام التشريق ، لا نزاع نعلمه ،
بل على من تركها دم ، ولا يحزىء رميها بعد ذلك .

قال : واتفقوا على أن إيجاب الهدي فرض على المحصر .

قلت : قد نقل غير واحد عن مالك ، أنه لا يجب الهدي على المحصر ،
وهو المشهور من مذهب مالك .

قال : ولاتفقوا على أن من حلف لخصمه دون أن يخلّفه حاكم ، أو من
حكّمه على أنفسهما أنه لا يبرأ بتلك اليمين من الطلب .

قلت : قد نص احمد على أنه إذا رضي يمين خصمه فحلف له ، لم يكن
له مطالبته باليمين بعد ذلك .

قال : واجمعوا على أن كل من لزمه حق في ماله أو ذمته لأحد ، فرض
عليه أداء الحق إلى من هو له عليه ، إذا أمكنه ذلك ، وبقي له بعد ذلك ما
يعيش به أياماً هو ومن تلزمه نققته .

قلت : مذهب احمد انه يترك له من ماله ما تدعو إليه الحاجة من مسكن
وخادم وثياب : وكذلك قال اسحق ، فظاهر مذهب احمد أيضاً انه إذا لم
تكن له صنعة ، يترك له ما يتجر به لقوته وقوت عياله ، وإن كان ذا

حرفة ، ترك له آلة حرفته ، وقد نقل عنه عبدالله ابنه أنه قال : يباع عليه كل شيء ، إلا المسكن وما يواريه من ثيابه ، والخدام ، ان كان شيخاً كبيراً أو زميماً وبه حاجة اليه ، فلم يستثن ما يكتسب به لقول الأكثرين .

قال : وأجمعوا أن المملوكة لا يحبر سيدها على إنكاحها ، ولا على أن يوطأها ، وإن طلبت هي ذات . ولا على بيعها من أجل منعه لها الوطء والإنكاح .

قلت : مذهب احمد المنصوص المعروف من مذهبه ، أن الأمة اذا طلبت الإنكاح فإن سيدها يستمتع بها وإلا لزمه إجابتها ، وكذلك اذا كانت ممن لا تحل له ، وكذلك مذهبه في العبد . ومذهب الشافعي – اذا كانت ممن لا تحل له فهل يلزمه إجابتها – على وجهين .

قال : واتفقوا أن التعريض للمرأة وهي في العدة حلال ، اذا كانت العدة في غير رجعية او كانت من وفاة .

قلت : في المعتدة البائنة بالثلاث ، او بما دون الثلاث ، كالمختلعة ، ثلاثة اوجه في مذهب احمد ، وقولان للشافعي ، أحدهما يجوز التعريض بخطبتها ، وهو قول مالك وأحد قولي الشافعي ، والثاني لا يجوز ، والثالث يجوز في المعتدة بالثلاث ، لأنها محرمة على زوجها ، وكذلك كل محرمة ، ولا يجوز في المعتدة بما دون ذلك لإمكان عودها اليه ، وهو أحد قولي الشافعي .

قال : واتفقوا ان الطلاق الى أجل او بصفة ، واقع ان وافق وقت طلاق ، ثم اختلفوا في وقت وقوعه ، فمن قائل الآن ، ومن قائل هو الى أجله ، واتفقوا انه اذا كان ذلك الأجل في وقت طلاق ، أن الطلاق قد وقع .

قال : واختلفوا في الطلاق اذا خرج بخروج اليمين أيلزم أم لا ؟

قال : واتفقوا على ان ألفاظ الطلاق « طلاق » وما تصرف من هجائه ،

بما يفهم معناه والبائن والبينة والخلية والبرية وانه إن نوى بشيء من هذه الألفاظ طلاقة واحدة سنية لزمته كما قدمنا .

قال : ولا نعم خلافاً في ان من طلق ولم يشهد ان للطلاق لازم ، ولكنا لسنا نقطع على انه إجماع .

قلت : فقد ذكر فيما اذا كان قصده الحلف بالطلاق أيلزم أم لا ؟ قولان ، وذكر ان المؤجل والمعلق نصفه - يعني اذا لم يكن في معنى اليمين - انه يقع بالاتفاق .

وقد اختار في كتابه الكبير في الفقه شرح المحلى خلاف هذا ، وانكر على من ادعى الإجماع في ذلك ، وكذلك اختار ان الطلاق بالكناية لا يقع ، ولا يقع إلا بلفظ الطلاق ، وهذان قول الرافضة ، وكذلك قولهم : ان الطلاق لا يقع إلا بالإشهاد . وقد أنكر في كتابه من ادعى إجماعاً في هذا ، وهذا ، وهذا ، كما هو عادته في أمثال ذلك ، مع انه قد ذكر هنا فيه الإجماع الذي اشترط فيه الشروط المتقدمة ، ومعلوم ان الإجماع على هذا من أظهر ما يدعي فيه الإجماع ، لكن هو في غير موضع يخالف ما هو إجماع عند عامة العلماء ، وينكر انه إجماع ، كدعواه وجوب الضجعة بعد ركعتي الفجر ، وبطلان صلاة من لم يركعها ، ودعواه وجوب الدعاء في التشهد الأول بقوله « اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر ، ومن عذاب النار ، ومن فتنة الهيا والممات ، ومن فتنة المسيح الدجال » . ونحو ذلك مما يعلم فيه الإجماع أظهر مما يعلم في أكثر ما حكاها ، بل اذا قال القائل : إن الأمة أجمعت ان الدعاء لا يشرع في التشهد الأول كان هذا من الإجماعات المقبولة ، فضلاً عن أن يقول أحد ، إن هذا الدعاء واجب فيه ، وإن صلاة من لم يدع فيه باطلة ، وإنما النزاع في وجوبه في التشهد الذي يسلم فيه ، وكان طاووس يأمر من لم يدع به بالإعادة ، وذكر ذلك وجه في مذهب احمد .

قال : واتفقوا ان عدة الحرة المسلمة المطلقة التي ليست حاملا ولا مستريبة ، وهي لم تحض او لا تحيض ، إلا أن البلوغ متوهم منها ، ثلاثة أشهر متصلة . قلت : من بلغت من سن الحيض ولم تحض ، ففيها - عند احمد - روايتان ، أشهرهما عند اصحابه ، انها تعد عدة المستريبة تسعة اشهر ، ثم ثلاثة اشهر ، كالتي ارتفع حيضها لا تدري ما رفعه .

قال : واتفقوا على ان استقراض ما عدا الحيوان جائز ، واختلفوا في جواز استقراض الرقيق والجواري والحيوان .

قلت : الاتفاق إنما هو في قرض المثليات المكيل والموزون ، وأما ما سوى ذلك فأبو حنيفة لا يجوز قرضه ، لأن موجب القرض المثل ، ولا مثل له عنده ، فالنزاع فيه كالنزاع في الحيوان .

قال : واتفقوا ان الوصية بالمعاصي لا تجوز ، وان الوصية بالبر وبما ليس ببر ولا معصية ، ولا تضييعاً للمال جائزة .

قلت : الوصية بما ليس ببر ولا معصية ولوقف على ذلك ، فيه قولان في مذهب احمد وغيره ، والصحيح ان ذلك لا يصح ، فإن الانسان لا ينتفع ببذل المال بعد الموت ، إلا ان يصرفه الى طاعة الله ، وإلا فبذله بما ليس بطاعة ولا معصية لا ينفعه بعد الموت ، بخلاف صرفه في الحياة في المباحات ، كالأكل والشرب واللباس ، فإنه ينتفع بذلك .

وقال في الجزية : واتفقوا على انه ان أعطى - يعني من يقبل منه الجزية عن نفسه وحدها - أربعة مثاقيل ذهب في كل عام ، على ان يلتزموا ما ذكره من شروط الذمة فقد حرم دم من وفى بذلك وماله وأهله وظلمه .

قلت : للعلماء في الجزية ، هل هي مقدرة بالشرع ، او باجتهاد الإمام ان يزيد على أربعة دنانير ؟ وهذه إحدى الروايتين عن احمد ، هي مذهب غطاء والثوري ومحمد بن الحسن وأبي عبيد وغيرهم .

قال : واتفقوا انه لا ينفل من ساق مغنماً أكثر من ربه في الدخول ،
ولا أكثر من ثلثه في الخروج .

قلت : في جواز تفيل ما زاد على ذلك اذا اشترطه الإمام ، مثل ان
يقول من فعل كذا فله نصف ما يغم وقلان ، هما روايتان عن احمد . وأما
تفيل الزيادة بلا شرط ، فلا أعلم فيه نزاعاً ، ويمكن ان يحمل كلام أبي محمد
ابن حزم على هذا ، فلا يكون فيما ذكره نزاع .

قال : واتفقوا ان الحر البالغ العاقل الذي ليس بسكران ، اذا أمتن أهل
المكتاب الحريين على أداء الجزية على الشروط التي قدمنا ، او على الجلاء ،
او أمتن سائر الكفار على الجلاء بأنفسهم وعبائهم وذرائعهم ، وترك بلادهم ،
واللحاق بأرض حرب أخرى ، لا بأرض ذمة ، ولا بأرض إسلام ، ان ذلك
لازم لأمير المؤمنين ولجميع المسلمين حيث كانوا .

قلت : ظاهر مذهب الشافعي ، انه لا يصح عقد الذمة إلا من الإمام او
نائبه ، وهذا هو المشهور عند أصحاب احمد ، وفيه وجه في المذهبين ، انها
تصح من كل مسلم كما ذكره ابن حزم .

قال : واتفقوا ان أولاد أهل الجزية ومن تناسل منهم ، فإن الحكم الذي
عقده أجدادهم ، وإن بعدوا ، جار على هؤلاء لا يحتاج الى تجديده مع من
حدث منهم .

قلت : هذا هو قول الجمهور ، ولأصحاب الشافعي وجهان : أحدهما
يستأنف له العقد ، وهذا منصوص الشافعي ، والثاني لا يحتاج الى استئناف
عقد ، كقول الجمهور .

قال : واتفقوا على انه لا يجوز ان يكون على المسلمين في وقت واحد في
جميع الدنيا إمامان ، لا متفقان ولا مفترقان ، لا في مكانين ، ولا في
مكان واحد .

قلت النزاع في ذلك معروف بين المتكلمين في هذه المسألة، كأهل الكلام والنظر، فذهب الكرامية وغيرهم جواز ذلك، وإن علياً كان إماماً، ومعاوية كان إماماً. وأما أثمة الفقهاء، فذهبهم أن كلا منهما ينفذ^(١) حكمة في أهل ولايته، كما ينفذ حكم الإمام الواحد. وأما جواز العقد لهما ابتداءً، فهذا لا يفعل مع اتفاق الأمة، وأما مع تفرقتها، فلم يعقد كل من الطائفتين لإمامين، ولكن كل طائفة إماماً إن تسالم الأخرى، وإما أن تحاربا، والمسألة خير من محاربة يزيد ضررها على ضرر المسألة، وهذا مما يختلف فيه الآراء والأهواء.

قال: واتفقوا أنه إذا كان الإمام من ولد علي وكانت عدلاً، ولم يتقدم بيعته بيعة أخرى لإنسان حي وقام عليه من هو دونه، أن قتال الآخر واجب^(٢).

قلت: ليس للأثمة في هذه بعينها كلام ينقل عنهم، ولا وقع هذا في الإسلام، إلا أن يكون في قصة علي ومعاوية. ومعلوم أن أكثر علماء الصحابة، لم يروا القتال مع واحد منهما^(٣)، وهو قول جمهور أهل السنة والحديث، وجمهور أهل المدينة والبصرة، وكثير من أهل الشام ومصر والكوفة وغيرهم من السلف والخلف.

وقد قال: إنما أدخلنا هذا الاتفاق على جوازه لخلاف الزيدية، هل تجوز إمامة غير علوي أم لا؟ وإن كنا نخطئين لهم في ذلك ومعتقدين صحة بطلان هذا القول، وإن الإمامة لا تتعدى فهر بن مالك^(٤) وأنها جائزة في جميع

(١) لكن نفاذ حكم الثاني كنفاذ حكم المتغلب على حد سواء، فلا ينافي هذا الحكم المجمع عليه. وليس الكلام إلا في حكم الشرع، فلا شأن لعمل بعض الناس عن هوى في مورد النص.

(٢) ومستند الاجماع على ابطال البيعة الثانية هو حديث مسلم.

(٣) بل جبهة أهل الحق يرون أن عماداً قتلته الفئة الباغية كما ورد في الحديث.

(٤) واختلف النسابون في قريش من هم؟ راجع أصول الدين لعبد القاهر البغدادي ص ٢٧٦.

افخاذهم ، ولكن لم يكن بد في صفة الإجماع الجاري عند الكل مما ذكرنا .
قلت : قد ذكر هو انه لا يذكر إلا خلاف أهل الفقه والحديث دون
المعتزلة والخوارج والرافضة ونحوهم ، فلا معنى لادخال الزيدية في الخلاف ،
وفتح هذا الباب ، فقد ذكر في كتابه « الملل والنحل » نزاعاً في ذلك ،
وان طائفة ادعت النص على العباس ، وطائفة ادعت النص على عمر .

قال : واتفقوا ان من خالف الاجماع المتيقن بعد علمه بأنه إجماع ،
فإنه كافر .

قلت : في ذلك نزاع مشهور بين الفقهاء .

قال : واتفقوا ان السمن اذا وقع فيه فأر او فأرة فمات او ماتت وهو
مائع انه لا يؤكل .

قلت : هذا فيه نزاع معروف ، فذهب طائفة انه يلقي وما قرب منها
ويؤكل ، سواء كان جامداً او مائعاً . قال البخاري في صحيحه باب اذا
وقعت الفأرة في السمن الجامد او الذائب : حدثنا الحميدي حدثنا سفيان
حدثنا الزهري أخبرني عبيد الله بن عتبة انه سمع ابن عباس يحدث عن ميمونة
ان فأرة وقعت في سمن فمات فسئل النبي ﷺ عنها فقال : ألقوها وما
حولها وكلوه ، قيل لسفيان : فإن معمراً يحدثه عن الزهري عن سعيد بن
المسيب عن أبي هريرة قال : سمعت الزهري يقول عن عبيد الله ، عن ابن
عباس ، عن ميمونة ، عن النبي ﷺ ، ولقد سمعته منه مراراً . حدثنا
عبد الرزاق حدثنا عبد الله - يعني ابن المبارك - عن يونس ، عن الزهري ،
عن الدابة تموت في الزيت والسمن وهو جامد او غير جامد ، الفأرة او
غيرها . قال : بلغنا ان رسول الله ﷺ ، أمر بفأرة ماتت في سمن ، فأمر
بما قرب فطرح ، ثم أكل ، عن حديث عبيد الله بن عبد الله ثم رواه من
طريق مالك كما رواه من طريق ابن عينة . وهذا الحديث رواه عن الزهري

كما رواه ابن عيينة بسنده ولفظه . واما معمر ، فاضطرب فيه في سنده ولفظه ،
فرواه قارة عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة وقال فيه : إن كان جامداً
فألقوها وما حولها ، وإن كان مائماً فلا تقربوه ؛ وقيل عنه : وإن كان مائماً
فاستصبحوا به . واضطرب عن معمر فيه وظن طائفة من العلماء ان حديث
معمر محفوظ ، فعملوا به ، ومن ثبته محمد بن يحيى الذهلي فيما جمعه من
حديث الزهري ؛ واما البخاري والترمذي وغيرهما ، فعملوا حديث معمر
وبينوا غلطه ، والصواب معهم . فذكر البخاري هنا عن ابن عيينة انه قال :
سمعت من الزهري مراراً لا يرويه إلا عن عبيد الله بن عبد الله ، وليس في لفظه
إلا قوله : ألقوها وما حولها وكلوا ، وكذلك رواه مالك وغيره . وذكر
من حديث يونس ان الزهري سئل عن الدابة تموت في السمن الجامد وغير
الجامد ، فأفق بأن النبي ﷺ أمر بفأرة ماتت في سمن فأمر بما قرب منها
فطرح . فهذه فتيا الزهري في الجامد وغير الجامد . فكيف يكون قد روي
في هذا الحديث استواء حكم النوعين بالحديث ، ورواه بالمعنى فقال : وأمر
ان يطرح وما قرب منها . وروى صالح بن احمد في مسائله عن احمد قال :
حدثنا أبي حدثنا اسماعيل حدثنا عمارة بن أبي حفصة ، عن عكرمة ان ابن
عباس سئل عن فأرة ماتت في سمن قال : تؤخذ الفأرة وما حولها . قلت :
يا مولاي فإن أثرها كان في السمن كله قال : عضضت بين أهلك وإنما كان أثرها
في السمن وهي حية ، وإنما ماتت حيث وجدت . ثم قال : حدثنا أبي حدثنا
وكيع حدثنا عن النضر بن عري عن عكرمة قال : جاء رجل الى ابن عباس
فسأله عن جر^(١) فيه زيت وقع فيه جرو فقال خذه وما حوله فألقه وكله ،
وروي نحو ذلك عن ابن مسعود - وهو إحدى الروایتين عن احمد ، وإحدى
الروایتين عن مالك - ان الكثير من الطعام والشراب المائع لا ينجسه يسير
النجاسة ، بل هو كالماء .

(١) جر : وحدة من الأرض .

قال ابو محمد واختلفوا في بيعه والانتفاع به . واختلفوا في المائعات وفي
السمن الجامد وفي كل شيء جامد .

قال : واتفقوا ان من نذر معصية فإنه لا يجوز له الوفاء بها . واختلفوا
أيلزمه لذلك كفارة أم لا . واختلفوا في النذر المطلق الذي ليس معلقاً بصفة ،
وفي النذر الخارج مخرج اليمين ، أيلزم أم لا وأفيه كفارة أم لا .

قال : واتفقوا ان من نذر ما لا طاعة فيه ولا معصية انه لا شيء عليه .

قلت : بل النزاع في نذر المباح هل يلزم فيه كفارة اذا تركه كالنزاع في
نذر المعصية وأؤكد . وظاهر مذهب احمد لزوم الكفارة في الجميع ، وكذلك
مذهب أكثر السلف ، وهو قول أبي حنيفة وغيره . لكن قيل عنه اذا قصد
بالنذر اليمين .

قال : واتفقوا أن إزالة المرء عن نفسه ظملاً ، بأن يظلم من لم يظلمه ،
قاصداً الى ذلك ، لا يحل ، وذلك مثل ان يحل عدو المسلمين () بساحة قوم
فيقول : أعطوني مال فلان ، او أعطوني فلاناً ، وهو لا حق له عنده بحكم
دين الاسلام . او قال : أعطوني امرأة او أمة فلان ، او افعلوا كذا لبعض
ما لا يحل في دين الاسلام ، فإنه لا خلاف بين أحد من المسلمين ، في انه لا
يجاب الى ذلك ، وان كان في منعه اصطلام الجميع .

قلت : دعوى الإجماع في مثل هذا الأمر العام الذي يتناول أنواعاً كثيرة
ليس مستنده نقلاً في هذا عن أهل الإجماع ، ولكن هو بحسب ما يعتقد
الناقل في ان مثل هذا ظلم محرّم لا يبيحه عالم . وفي بعض ما يدخل في هذا
نزاع وتفصيل كما لو تترّس الكفار بأسرى المسلمين ، وخيف على جيش المسلمين
إن لم يرموا ، فإنه يجوز ان يرموا بقصد الكفار ، وان أفضى الى قتل هؤلاء
المصومين ، لأن فساد ذلك دون فساد استيلاء الكفار على جيش المسلمين .
وهذا مذهب الفقهاء المشهورين ، كأبي حنيفة ، والشافعي ، واحمد وغيرهم .

ولو لم ينجس على جيش المسلمين ففي جواز الرمي قولان لهم : أحدهما يجوز ، كقول أبي حنيفة وبعض أصحاب الشافعي ، والثاني ، لا يجوز ، كالمعروف من مذهب أحمد والشافعي ؛ وكذلك لو أكره رجل رجلاً على إتلاف مال غيره ، وإن لم يتلفه قتله ، جاز له إتلافه بشرط الضمان ، والعدو المحاصر للمسلمين إذا طلب مال شخص ، وإن لم يدفعوه اصطلمهم العدو ، فإنهم يدفعون ذلك المال ، ويضمنونه لصاحبه ، وأمثال ذلك كثيرة .

وقد ذكر - رحمه الله تعالى - إجماعات من هذا الجنس في هذا الكتاب ، ولم يكن قصدنا تتبع ما ذكره من الإجماعات التي عرف انتقاضها ، فإن هذا يزيد على ما ذكرناه . مع أن أكثر ما ذكره من الإجماع هو كما حكاه لا نعلم فيه نزاعاً ، وإنما المقصود أنه مع كثرة اطلاعه على أقوال العلماء ، وتبرزه في ذلك على غيره ، واشتراطه ما اشترطه في الإجماع الذي يحكيه ، يظهر فيما ذكره في الإجماع نزاعات مشهورة ، وقد يكون الراجع في بعضها خلاف ما يتذكره في الإجماع ، وسبب ذلك دعوى الاحاطة بما لا يمكن الاحاطة به ، ودعوى أن الإجماع الاحاطي هو الحجة لا غيره ، فهاتان قضيتان لا بد لمن ادّعاهما من التناقض إذا احتج بالإجماع . فمن ادّعى الإجماع في الأمور الحقة ، بمعنى أنه يعلم عدم المنازع ، فقد قفا ما ليس له به علم ، وهؤلاء الذين أنكر عليهم الإمام أحمد . وأما من احتج بالإجماع بمعنى عدم العلم بالمنازع ، فقد اتبع سبيل الأئمة ، وهذا هو الإجماع الذي كانوا يحتجون به في مثل هذه المسائل .

وقد ختم الكتاب بباب من الإجماع في الاعتقادات ، فكفّر من خالفه فقال : اتفقوا أن الله وحده لا شريك له ، خالق كل شيء غيره ، وأنه تعالى لم يزل وحده ، ولا شيء غيره معه ، ثم خلق الأشياء كلها كما شاء ، وإن النفس مخلوقة ، والعرش مخلوق ، والعالم كله مخلوق .

قلت : اما اتفاق السلف وأهل السنة والجماعة ، على ان الله وحده خالق كل شيء فهذا حق ، ولكنهم لم يتفقوا على كفر من خالف ذلك فإن القدرية - الذين يقولون ان أعمال الحيوان لم يخلقها الله - أكثر من ان يمكن ذكرهم من حين ظهرت القدرية في أواخر عصر الصحابة الى هذا التاريخ ، والمعترلة كلهم قدرية ، وكثير من الشيعة ، بل عامة الشيعة المتأخرين ، وكثير من المرجئة والخوارج ، وطوائف من أهل الحديث والفقه ، نسبوا الى ذلك . منهم طائفة من رجال الصحيحين ولم يجمعوا على تكفير هؤلاء . بل هو نفسه قد ذكر في أول كتابه انه لا يكفر هؤلاء . والمنصوص عن مالك والشافعي واحمد في القدرية ، انهم اذا جحدوا العلم كفروا ، واذا لم يجحدوه لم يكفروا . وأيضاً فقد ذكر في كتابه «الملل والنحل» أن الصحابة وأئمة الفتيا لا يكفرون من أخطأ في مسألة في الاعتقاد ولا فتياً ، وان كان أراد بقوله أتى المسلمون على هذا فهذا أبلغ . ومعلوم ان مثل هذا النقل للاجماع لم ينقله عن معرفته بأقوال الأئمة ، لكن لما علم ان القرآن أخبر بأن الله خالق كل شيء ، وان هذا من أظهر الأمور عند الأمة ، حكى الاجماع على هذا ، ثم اعتقد ان من خالف الاجماع كفر بإجماع ، فصارت حكايته لهذا الاجماع مبنية على هاتين المقدمتين اللتين ثبت النزاع في كل منهما ، وأعجب من ذلك حكايته الاجماع على كفر من فزع انه سبحانه لم يزل وحده ولا شيء غيره معه ، ثم خلق الأشياء كما شاء ، ومعلوم ان هذه العبارة ليست في كتاب الله ، ولا تنسب الى رسول الله ﷺ بل الذي في الصحيح عنه حديث عمران بن حصين عن النبي ﷺ كان الله ولا شيء قبله ، وكان عرشه على الماء ، وكتب في الذكر كل شيء ، وخلق السموات والأرض . وفي لفظ : ثم خلق السموات والأرض . وروي هذا الحديث في البخاري بثلاثة ألفاظ : روي كان الله ولا شيء قبله . وروي ولا شيء غيره ، وروي ولا شيء معه ؛ والقصة واحدة . ومعلوم ان النبي ﷺ إنما قال واحداً من هذه الألفاظ ، والآخران رؤيا بالمعنى ،

وحينئذ فالذي يناسب لفظ ما ثبت عنه في الحديث الآخر الصحيح، أنه كان يقول في دعائه : أنت الأول ، فليس قبلك شيء ، وأنت الآخر ، فليس بعدك شيء ، وأنت الظاهر ، فليس فوقك شيء ، وأنت الباطن ، فليس دونك شيء . فقوله في هذا أنت الأول فليس قبلك شيء يناسب قوله كان الله ولا شيء قبله ، وقد بسط الكلام على هذا الحديث وغيره في غير هذا الموضع

والمقصود هنا الكلام على ما يظنه بعض الناس من الاجتماعات ، فهذا اللفظ ليس في كتاب الله ، وهذا الحديث لو كان نصاً فيما ذكر فليس هو متواتراً ، فكم من حديث صحيح ومعناه فيه نزاع كثير ، فكيف ومقصود الحديث غير ما ذكر ، ولا نعرف هذه العبارة عن الصحابة والتابعين ، وأئمة المسلمين ، فكيف يدعى فيها إجماع . ويدعى الإجماع على كفر من خالف ذلك ، ولكن الإجماع المعلوم هو ما علمت الأمة أن الله بيّنه في القرآن وهو أن خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام ، كما أخبر الله بذلك في القرآن في غير موضع ، فإذا ادّعى المدعي الإجماع على هذا ، وتكفير من خالف هذا ، كانت قوله متوجّهاً ، وليس في خبر الله ، أنه خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام ما ينفي وجود مخلوق قبلهما ، ولا ينفي أنه خلقهما من مادة كانت قبلهما ، كما أنه أخبر أنه خلق الإنسان وخلق الجنّ ، وإِنما خلق الإنسان من مادة وهي الصلصال كالفضّة ، وخلق الجنّ من مارج من نار ، فكيف ، وقد ثبت بالكتاب والسنة وإجماع السلف الذي لا يعلم فيه نزاع ، أن الله لما خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام ، وكان عرشه على الماء قبل ذلك ، فكان العرش موجوداً قبل ذلك ، وكان الماء موجوداً قبل ذلك .

وقد ثبت في صحيح مسلم عن عبدا لله بن عمرو عن النبي ﷺ أنه قال : « إن الله قدّر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة ، وكان عرشه على الماء » .

أوقد خبر سبحانه أنه استوى الى السماء الدنيا وهي دخان فقال لها وللأرض (إئتيا طوعاً أو كرهاً) قالتا أتينا طائعين .

وثبت عن غير واحد من الصحابة والتابعين وغيرهم من علماء المسلمين ، أنه خلق السماء من بخار الماء ونحو ذلك من النقول التي يصدقها ما يخبر به أهل الكتاب عن التوراة ، وما عندهم من العلم الموروث عن الأنبياء .

وشهادة أهل الكتاب الموافقة لما في القرآن أو السنة مقبولة ، كما في قوله تعالى : (قل كفى بالله شهيداً بيني وبينكم ومن عنده علم الكتاب) ونظائره ذلك في القرآن .

وهذا الموضع أخطأ فيه طائفتان : طائفة من أهل الكلام من اليهود والمسلمين وغيرهم ، ظنوا أن أخبار الله بخلق السموات والأرض وما بينهما يقتضي أنهما لم يخلقا من شيء بل لم يكن قبلهما موجود إلا الله ، ومعلوم أن خبر الله مخالف لذلك ، والله قد أخبر أنه خلق الإنسان والجان من مادة ذكرها . والذين يثبتون الجوهر الفرد من هؤلاء وغيرهم يعتقدون أن خلق الإنسان وغيره مما يخلقه في هذا العالم ليس هو خلقاً لجوهر قائم بنفسه ، بل هو أحداث أعراض يحول بها الجواهر المنفردة من حال الى حال . وهذا مخالف للشرع والعقل كما قد بسط في موضعه ، فإن هؤلاء يقولون إننا لم نشهد خلق عين من الأعيان ، بل الرب أبدع الجواهر المنفردة ، ثم الخلق بعد ذلك ، إنما هو أحداث أعراض قائمة بها .

وطائفة أخرى أبعد عن الشرع والعقل من هؤلاء ، يتأولون خلق السموات والأرض بمعنى التولد والتعليل والإيجاب بالذات ويقولون : إن الفلك قديم أزلي معلول للرب ، وأنه يوجب بذاته ، لم يزل ولا يزال ، وقولهم بالإيجاب هو معنى القول بالتولد ، فإنما حصل عن غيره بغير اختيار منه ، فقد تولد عنه ، لا سيما ان كان حياً . وهؤلاء يقولون بقديم عين الفلك ، وأنه لم يزل ولا يزال ،

فهؤلاء اذا قيل ان المسلمين أجمعوا على نقيض قولهم او على كفر من قال بقولهم ، كان قولاً متوجهاً ، فإنه قد علم بالاضطرار من دين الرسول ، أنه أخير بخلق السموات والأرض بعد ان لم تكن مخلوقة ، بخلاف من ادعى ان الصانع لم يزل معطلاً ، والفعل والكلام عليه ممتنعاً بغير سبب حدث أوجب انتقاله من الامتناع الى الامكان ، وأوجب أن بصير الرب قادراً على الفعل ، أو الفعل والكلام ، بعد ان لم يكن قادراً على ذلك . فهذه الدعوى وأمثالها عند جمهور العقلاء معلومة الفساد بالعقل ، مع فسادها في الشرع ، ومعلوم عند من له معرفة بالكتاب والسنة والاجماع ، ان الشرع لم يرد بها ولا بما يدل عليها قط ، ولكن ظن من ظن من أهل الكلام ، ان هذا دين أهل الملل ، واستدلوا على ذلك بالكلام الذي أنكره السلف والأئمة عليهم من ان ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث ، وكان الذي أنكره السلف والأئمة عليهم الكلام الباطل ، الذي خالفوا فيه الشرع والعقل ، وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع ، وذكر منشأ غلط الطائفتين حيث لم يفرقوا بين النوع والعين ، وذكر قول السلف والأئمة ، ان الله لم يزل متكلماً اذا شاء ، وانه لا نهاية لكلمات الله ، وان وجود ما لا نهاية له من كلمات الله في الماضي كما ثبت في المستقبل وجود ما لا نهاية له ايضاً ، وأن كل ما سوى الله مخلوق كائن ، بعد ان لم يكن ، وليس معه شيء قديم بقدمه ، بل ذلك ممتنع عقلاً ، باطل شرعاً ، فإن الله أخبر أنه خالق كل شيء ؛ والقول بأن الخالق علّة تامة أزلية مستلزمة لمعلولها ، باطل عقلاً وشرعاً ، وموجبة أنه يمتنع ضرورة وجود علّة تامة يقارنها حدوث شيء من العالم ، فإن الحوادث بعد أن لم تكن ، يمتنع مقارنة معلولها بها ، بل قد بين ان القون بأن الفاعل يكون علّة تامة مستلزمة للمفعول باطل ، وان الفعل لا يكون إلا بإحداث شيء ، لكن فرق بين حدوث الشيء المعين ، وبين حدوث الحوادث شيئاً بعد شيء ؛ وقد ثبت بالدلائل اليقينية ، أن الرب فاعل باختياره وقدرته ، وانه اذا قيل هو موجب بالذات ، فإن أريد بذلك انه يوجب بمشيئته وقدرته ما شاءه ، فهذا لا ينافي

فعله بمشيئته وقدرته ، وإن أريد بذلك ما يقوله دهرية الفلاسفة كابن^(١) سينا ونحوه من ان ذاتاً مجردة عن الصفات أوجبت العالم بما فيه من الأمور المختلفة الحادثة ، فهذا من أفسد الأقوال عقلاً وسمعاً ، فإن إثبات ذات مجردة عن الصفات او إثبات وجود مجرد عن جميع القيود ، او مقيد بأسلوب لا يختص بأمر وجودي مما لا يمكن تحقيقه في الخارج ، وإنما يقدره الذهن كما يقدر سائر الممتنعات . ودعوى أن الصفة هي الموصوف ، وإن إحدى الصفتين هي الأخرى كما يقوله هؤلاء المتفلسفة ، أن العقل والعقل والمعقول شيء واحد ، واللذة واللذذ والملئذ شيء واحد ، وأن العلم والقدرة والارادة شيء واحد ، والقدرة هي القادر ، والعلم هو العالم . ونحو ذلك من أقوالهم التي قد بسط الكلام على فسادها وتناقضها في غير هذا الموضع ، هي دعاو باطلة . والمقصود هنا الإشارة الى ما قد يتوهمه بعض الناس من الاجماع لنوع من الاشتباه ، فيظن أموراً داخلية في الاجماع ولا تكون كذلك ، كما يظن أموراً خارجية عنه ولا تكون كذلك ، كما يصيب بعض الناس فيما يدخلونه في نصوص الكتاب والسنة ، وفيما يخرجونه . ولهذا يذكر هؤلاء أموراً مختلفة فيها ، وإذا نظر الى مستندهم في الخلاف وجد فيه من الخطأ أموراً أخرى كذلك ، إما نقل ضعيف ، وإما لفظ مجمل ، وإما غير ذلك مما قد يقع الغلط في صحته تارة وفي فهمه تارة ، كما يقع مثل ذلك فيما ينقلونه عن النبي ﷺ من الغلط ، ويكون قد نشأ من الإسناد تارة ومن فهم المتن تارة . والله سبحانه أعلم .

(١) وقد أطال الصدر الشيرازي في (المبدأ والمعاد) النفس في تبرة حكام الاسلام من القول بقديم العالم مطلقاً فليراجع .



فهرس مواب الاءماع

لابن حم

الصفءة	
٥	ترءة الءافظ ابن حم
٩	ترءة الءافظ ابن ءيمية
١١	فائءة الكءاب وفيها بسط القول على الإءماعاء وأنواعها وأقسامها
٢٠	كءاب الطهارة
٢٩	كءاب الصلاة
٣٩	كءاب الجنائز
٤٠	كءاب الزكاة
٤٤	الركاز
٤٥	كءاب الصيام
٤٨	باب الاعءكاف
٤٨	كءاب الحج
٥٦	كءاب الأقضية
٥٩	بقية من الأقضية والدعوى والإقرار والقسمة والشهاداء

الصفحة

كتاب التفليس	٦٦
كتاب الحجر	٦٦
كتاب الغصب	٦٧
اللقطة والضالة	٦٨
الآبق	٦٨
المزارعة والمساقاة	٦٨
الاجارات	٦٩
اللقيط	٦٩
الصلح	٦٩
كتاب الرهن	٦٩
الإكراه	٧٠
الوديعة	٧٠
الوكالة	٧٠
الحوالة	٧١
الكفالة	٧١
كتاب النكاح	٧٢
الإيلاء	٨١
الطلاق والخلع	٨١
الرجعة	٨٥
العدد	٨٦
الإستبراء	٨٩

الصفحة

بقية من العدد	٩٠
كتاب الرضاع والنفقات والحضانة	٩٠
اللمان	٩٢
الظهار	٩٣
اختلاف الزوجين في متاع البيت	٩٤
كتاب البيوع	٩٥
الشفعة	١٠٤
الشركة	١٠٥
القراض	١٠٦
القرض	١٠٨
العارية	١٠٩
إحياء الموات	١٠٩
التفح	١١٠
كتاب الفرائض	١١٣
كتاب الوصايا والأوصياء	١٢٩
قسم الفقيء والجهاد والسير	١٣٣
الامامة ، وحرب أهل الردة ، ودفع المرء عن نفسه ، وقطع الطريق	١٤٤
كتاب الحدود	١٤٨
الأشربة	١٥٨
الدماء	١٥٩
الديات والعقوبات	١٦٢

الصفحة

الصيد والضحايا والذبائح والعقيقة ، وما يحل وما يحرم	١٦٩
السبق والرمي	١٨٣
الأيمان والنذور	١٨٣
العتق	١٨٨
باب	١٩٢
باب من الإجماع في الاعتقادات يكفر من خالفه بإجماع	١٩٣
نقد مراتب الإجماع لابن تيمية	٢٠٢
فهرست الكتاب	٢٢٧

ibn hazm
Marātib al-ijma^c
wa
Naqd Marātib al-ijma^c
Ibn Taymiyya



Dar Al-afaq Al-jadidah
Beirut - Lebanon